المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة السادسة | 6 | الخميس 2 نوفمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 482
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مقترح مشروع القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه..... 482
3- عرض ومناقشة مقترح مشروع القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه..... 482
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح مشروع القانون..... 502
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح مشروع القانون..... 517
6- استئناف الجلسة..... 522
7- رفع الجلسة..... 523
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 523

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس 2 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مقترح مشروع القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

أطلب من الزملاء والزميلات المبادرة بتسجيل الحضور.

الحضور: 139 عضوا إذن النصاب متوفر.

زميلاتي، زملائي،

أدعوكم إلى تلاوة الفاتحة ترحما على أرواح الشهداء الذين سقطوا نتيجة لآلة الحرب والدمار الصهيوني.

(تمت تلاوة الفاتحة)

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مقترح مشروع القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي،

يشهد العالم بأسره اليوم أكبر الجرائم التي تقترف في حق الإنسانية قاطبة، قتل وتدمير واستعمال الأسلحة المحرمة دوليا بمباركة الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الدول الأوروبية.

في حين أن هذه الدول هي التي تسببت في مأساة اليهود وأعدت لهم المحارق وشردتهم وفي ذلك الوقت وجدوا الحماية من طرف شعوب المنطقة ودول جنوب المتوسط التي حمتهم وآزرتهم ووقفت ضد النازية والفاشية التي استباحت دمهم.

لكن مع الأسف، وفي تجاهل صارخ للتاريخ ولأحداث أدانتها الإنسانية قاطبة يغضون الطرف اليوم عما يقترفه الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في غزة وفي الضفة الغربية.

الحمد لله أن الضمير الإنساني استفاق في هذه الدول وأصبحت هناك مظاهرات ووقفات وتصريحات عن عدة شخصيات عالمية تندد بهذه المجازر وبدأت صورة الصهيونية تتضح وهي التي تعمل ضد كل القيم الإنسانية وأصبحت الآن تتحكم في مفاصل العالم بأسره وتفرض إرادتها وذلك لاستباحة منطقتنا ولاستباحة جماهيرنا من الخليج إلى المحيط.

اليوم في تونس الحمد لله أرجعنا البوصلة إلى طبيعة الصراع العربي الصهيوني ولدينا في تصريح رئيس الدولة أن التطبيع خيانة عظمى وهو تصريح أخلاقي وسياسي أرجع الأمور إلى نصابها وأرجع إلى سبل معرفة أهداف الصهيونية في هذه المنطقة. فاختزال الصراع في أنه إسرائيلي فلسطيني هو مغالطة للتاريخ فالصراع هو عربي صهيوني وقد حتمت الجغرافيا أن تكون الاعتداءات على شعبنا في فلسطين لكن المستهدف هو الأمة العربية من خليجها إلى محيطها فضلا عن المنطقة بأسرها.

لقد مر هذا الصراع منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني إلى الآن بعدة مراحل فمرحلة المواجهات المباشرة بين الجيوش العربية انتهت بحرب 1973، حرب 48 وحرب 56 وحرب 67 وحرب 73 وتغير مفهوم الصراع بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس ومنذ ذلك الحين أصبحت نكبة أخرى لأننا حوّلنا وجهة الصراع من طبيعته الأصلية وهو صراع عربي صهيوني إلى نزاع إسرائيلي فلسطيني وظهر مفهوم جديد وهو مفهوم التطبيع ومقاومة التطبيع.

إن مفهوم التطبيع ومقاومة التطبيع هو تكريس لثقافة الهزيمة لا ثقافة الانتصار، ونعلم كيف تكونت جبهة الصمود والتصدي وكيف أصبحت الأوراق مبعثرة لتحقيق غايات سياسية لبعض الأنظمة لكن الحمد لله بقيت الشعوب على موقفها من رفض التطبيع والدليل على ذلك أن أول المطبعين هي الدولة أو الحكومة المصرية والحكومة الأردنية ولكننا اليوم نرى موقف الشعب المصري البطل والشعب الأردني البطل وتفاعلهما مع نضال الشعب الفلسطيني ومساندتهما اللامشروطة للمقاومة تؤكد على أن من يحاول تكريس التطبيع فهو واهم فالصراع سيبقى على أشده صراعا عربيا صهيونيا ومهما بلغ قيام بعض الأنظمة من المناورات الخسيسة حتى أن الكيان الصهيوني أصبحت له قواعد عسكرية من الخليج إلى المحيط وهو الأمر المرفوض شعبيا ونرى حالة الاستكانة والمهانة التي أصبحنا عليها اليوم، كيف أن حكامنا غير قادرين على بيان موقف واضح وحازم ومساندة مطلقة لنضال الشعب الفلسطيني والمقاومة التي أظهرت الآن بطولات خارقة للعادة من خلال دقة تنظيمها ومهنية عملها في الميدان.

هؤلاء لا يستطيعون اليوم حتى مجرد دعوة سفرائهم من هذه البلدان تعبيرا عن الاحتجاج على الموقف الذي يتخذونه تجاه الاعتداءات الهمجية التي يقوم بها الكيان الصهيوني.

لذلك، فإننا نؤكد من مجلس نواب الشعب أن شعبنا في تونس يتوهّم من يفرض عليه سياسة الخنوع والهزيمة فسنبقى على موقفنا الثابت من أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لشعبنا وأننا ضدّ التطبيع وضدّ الاعتراف بشرعية هذا الكيان ونحن على موقف ثابت من أنه يجب أن تحرر فلسطين من النهر إلى البحر واسترجاع كامل الوطن وكامل الأرض وقيام الدولة الفلسطينية على كامل الأرض وعاصمتها القدس الشريف.

ولا حاجة لنؤكد اليوم والحمد لله أن هناك تناغما تاما بل تطابقا تاما بين موقف رئيس الدولة وموقف مجلس نواب الشعب وتطلعات الجماهير وأننا في مثل هذا اليوم ونحن مؤسسة تشريعية سنبحث هذه المسألة بما يختلج في ضمائرنا ووجداننا وأن نراعي كل المعطيات التي تتعلق بهذا الموضوع وذلك انسجاما مع الراية الجماعية والشاملة لمختلف مكوّنات الشعب التونسي ومقتضيات الدولة التونسية.

عرض ومناقشة مقترح مشروع قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه عدد 2023/14

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة مباشرة إلى لجنة الحقوق والحريات لاستعراض تقريرها أعطوهم المصدح.

السيدة هالة جاب الله، رئيسة لجنة الحقوق والحريات

صباح الخير زملائي،

أولا، نترحم على أرواح شهداء فلسطين، اليوم هو اليوم السابع والعشرون من الحرب على القطاع كما يتزامن مع ذكرى هذا اليوم التاريخي المظلم الذي كان إشارة بداية سلسلة من الحروب والويلات والابادة.

نلتقي زملائي انتصارا للقضية الإنسانية لمناقشة مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

زملائي،

نحن لجنة الحقوق والحريات نثمن ما أبداه أعضاء مجلس النواب من موقف مشرف ونزيه تجاه القضية الفلسطينية وما قام به اعضاء اللجنة وكل الزملاء من جهة مبادرة وكتل برلمانية وأعضاء غير منتمين بإثراء عمل اللجنة بعدة مبادرات ومقترحات قيمة تعبر عن اعتزازنا بانتمائنا العربي وتمسكنا بموقفنا تجاه الشعب الفلسطيني.

هذا المقترح الذي ترجم الهبة الشعبية ومطلبها بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وجاء متناغما مع الموقف السياسي العام للدولة التونسية ومع موقف سيادة رئيس الجمهورية التونسية.

كما أن تونس كانت سباقة في سنّ قوانين تؤطر المجهودات الرامية إلى تعزيز قيم العدالة والمساواة من إلغاء للعبودية ومجلة الأحوال الشخصية الثورية والقوانين التي تحمي المرأة والطفل والامضاء على جملة من الاتفاقيات الدولية المتناغمة مع حقوق الانسان.

وكانت تونس سباقة في التوق إلى الحرية والاستقلال، فكانت رائدة في مقاومة الاستعمار وفي مقاومة الديكتاتورية والثورة على الاستبداد.

زملائي، زميلاتي،

أدعو كل الضمائر الحية في العالم إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وأن تتذكر المذابح التي قام بها العدو في حق شعبنا العربي في فلسطين بل وفي حق كل الأمة العربية الإسلامية.

كما أذكركم أن عدد شهداء فلسطين منذ سنة 1948 تجاوز 100 ألف شهيدا وأن رد الكيان الغاشم منذ عملية الطوفان الأقصى هو الأكثر دموية منذ بداية الاحتلال، فإلى حدّ اليوم استشهد أكثر من 8925 شهيد منهم أكثر من 3658 طفل و2290 امرأة وأكثر من 460 مسن كما تمت إصابة أكثر من 24428 مواطن بجراح مختلفة.

زملائي،

نعوّل على تفاعلكم الإيجابي ودعمكم لهذا المقترح التاريخي المشرف والالتفاف مع القضية الإنسانية والثبوت على مبدأ الأخوة ومناصرة أشقائنا الفلسطينيين.

تحيا تونس وتحيا فلسطين وشكرا.

أحيل الكلمة إلى السيد محمد علي، مقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد محمد علي، المقرر

بسم الله الرحمان الرحيم،

قال تعالى في كتابه العزيز:

{مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا.}

اسمحوا لي السيد الرئيس والسادة النواب والسادة الحضور جميعا، أن أحيي تحية غالية لشعب تونس العظيم ولقيادته في هذه المرحلة التاريخية الاستثنائية في تاريخ وقوفنا مع شعبنا العربي الفلسطيني.

تحية إلى المقاومة الشريفة العزيزة في مواجهة العدوّ الصهيوني، تحية إلى هذه المقاومة التي أعطت الدرس في الدفاع عن الوطن وتحرير الأرض والدفاع عن العرض.

تحية إلى المقاومة التي ترد الاعتبار لنساء فلسطين وأطفال فلسطين وأهل فلسطين للجرائم الأخلاقية الاستثنائية في تاريخ صراع الشعوب ضدّ الاحتلال.

تحية إلى المقاومة التي مرغت وجه الكيان الصهيوني في الوحل وكسرت أسطورة قوته.

تحية إلى المقاومة التي جعلتنا نشعر بالنصر ونأمل من جديد في تحرير فلسطين، كل فلسطين، كما لم نشعر بذلك من قبل منذ 1948 حيث أننا منذ ذلك الحين ونحن نعيش النكسة تلو النكسة، يعيش العرب النكسة تلو الأخرى وشعب تونس يجتر مرارة ما نعيشه من نكسات اليوم شعب تونس خرج سعيدا وحزينا. حزينا لما يشهده العالم من قتل بربري وحشي تجاوز كل الأعراف وحرك ضمائر كل الشعوب العرب وغير العرب في إنجلترا وفرنسا وفي كل العالم.

تحية إلى الدول التي قطعت علاقتها بالكيان الصهيوني، دول أمريكا اللاتينية.

تحية إلى المقاومة التي جعلتنا نشعر اليوم بالعزة.

تحية إلى شهداء فلسطين وشهداء غزة الأبية في مواجهة جرائم العدوّ.

تحية إلى غزة ونسائها وأطفالها وشيوخها في مواجهة جرائم الإبادة البربرية الوحشية.

للعلم في الأيام الأخيرة منذ 7 أكتوبر أعدم بمجازر جماعية بالمستشفيات وفي البيوت الآهلة بسكّانها بمواطنيها وبأهلها الشرعيين، بيوت العزل وبيوت الأطفال والعجائز والنساء يعدم أكثر مما أعدم في أربع سنوات كل حروب العالم غير المشروعة تجاوز أطفال غزة ذلك الرقم وهذا وحده مؤشر يجعلنا في تونس في موعد تاريخي وهي لحظة انتظرناها جميعا لنقف فيها إلى جانب حق تحرير فلسطين.

إن دستورنا يؤكد حق تحرير فلسطين كما يعتبر السيد رئيس الدولة التونسية ان التعامل مع العدو خيانة عظمى وهي مجرمة في دستورنا ونحن الآن قاب قوسين أو أدنى أن نجرم هذه الخيانة بقانون يستطيع أن يجزر كل من يحاول أن يكون في عون الاستعمار ضد أمته وضد شعب فلسطين.

في هذا اليوم المشؤوم في تاريخ العرب وهو يوم 2 نوفمبر الوعد المشؤوم الذي نعاني منه اليوم الذي يقتل بداية منه أبناء فلسطين

أطفالا ونساء وشيوخا ويهجرون تهجيرا قصريا تحت شعار أخرجوهم من ديارهم واسكنوها، اقتلوهم وأبيدوهم وهذا شعار الحركة الصهيونية لتنفيذ ذلك الوعد المشؤوم تكوين وطن قومي لليهود من الفرات إلى النيل. لذلك نص دستورنا أن تحرير فلسطين، نحن مع تحرير فلسطين كل فلسطين وليست غزة فقط.

مجلس النواب الآن أمام موعد تاريخي، هذا الموعد حاول فيه بعض أبناء تونس الكرام الأحرار أن يقدموا هذا القانون قبل 25 جويلية في ردهات وجلسات وفي اجتماعات اللجان، لجنة الحقوق والحريات، من أجل تجريم التعامل والتطبيع مع الصهيونية ولكن للأسف لم ير النور، للأسف أن حينها كانت هناك الإرادة والسلطة التي كانت تحكم تونس وكانت ذراعها الاخوانية في تونس هي التي عطلت إمكانية أن يكون هذا القانون مجرما في القانون التونسي وهو تجريم استثنائي ولكن ليس بدعة وهذا التجريم موجود في قوانين اليمن والجزائر وهو موضوع الآن على ذمة النقاش كما أنه موجود في دستور العراق وفي عديد الدساتير في العالم.

إذن، نحن لا نمارس البدعة ولا نعلن حربا إنما ندافع عن حق فلسطين في تحريرها وفي استرجاع كرامتها وأرضها وهذا ما نرغب به.

في لحظة تاريخية طالما حلمنا بها الآن نشعر بنوع من العجز حتى عن الكلام صراحة لم أكن أعتقد في يوم ما أن يوضع قانون مثل هذا على طاولة النقاش في جلسة عامة وتحية إلى برلمان تونس من رئيسه إلى كل نوابه وإدارته وتحية للإداريين الذين وقفوا معنا وساعدونا لنصل إلى هذه اللحظة التي نعتبرها تاريخية ولا أعتقد أن أيا منا الآن سيفرط في هذه اللحظة التاريخية ليعلن بأنه مع حق تحرير فلسطين وأنه ضد المجازر التي يبادر فيها أبناء فلسطين في هذه اللحظة التاريخية.

والبارحة حدث مزيد من القتل في أرض فلسطين فليس عزيزا علينا وليس كثيرا أن نكون أبناء هذه الأرض وأديمها، أديم تونس، تونس عمران المقدمي ومحمد الزواري وميلود ناجح نومة وهو من نزل بأول طائرة شراعية على العدو من جنوب لبنان ونفذ عملية استشهد خلالها.

والطيارات المسيرة اليوم تحمل اسم محمد الزواري ونحن نرد الاعتبار لمحمد الزواري ولحمام الشط ولاستباحة أرض تونس واغتيال قائد الانتفاضة الأولى خليل الوزير المكنى أبو جهاد الذي اغتيل فوق أرضنا.

اليوم بعد 25 جويلية، حق لنا أن نرفع رؤوسنا عاليا من أجل أن نقف مع حق تحرير فلسطين وشكرا.

تلاوة التقرير -

تقرير لجنة الحقوق والحريات
حول مقترح قانون
يتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني
(عدد 2023/14)

التقديم

يهدف مقترح القانون المعروض اليوم على لجنة الحقوق والحريات الى الاستجابة الى مطلب أغلبيه الشعب التونسي بمختلف مكوناته سواء من الرأي العام الوطني أو القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني التي أجمعت كلّها على معاداة الصهيونيّة ورفض التطبيع معها حيث يعتبر مجمعهم أن العدوان على فلسطين يشكل في ذاته عدوانا على تونس انطلاقا من منطق عدم تجزئة الأمن القومي العربي.

وبالرجوع إلى مختلف المحطات التاريخية ساهم التونسيون في عدة مناسبات في مواجهة هذا الكيان الغاصب من ذلك مساهمتهم في حرب 1948 إضافة إلى مساهمة الجيش التونسي ضدّ العدوان خلال حرب 1967 إضافة إلى وجود مساهمات فرديّة في مقاومة الاحتلال الصهيوني.

كما أقدم الكيان الصهيوني بجيشه واستخباراته على الاعتداء على سيادة الدولة التونسية واستهداف أرواح أبنائها في عدة مناسبات من ذلك العدوان على حمام الشط والذي سقط ضحيته عشرات الشهداء والعديد من الجرحى الفلسطينيين والتونسيين إضافة إلى اغتيال خليل الوزير أبو جهاد في منزله بتونس واغتيال المهندس التونسي محمد الزواري داخل الأراضي التونسية.

واعتبارا لأن الصهيونية تمثل شكلا من أشكال العنصريّة التي التزمت تونس في توطئة دستورها بمعاداتها بكل أشكالها القائمة على التمييز على أساس الجنس واللون والدين وانطلاقا من التزام تونس بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك وتناغما مع موقف الشعب التونسي الذي اختزله السيد رئيس الجمهورية بمقولة "التطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة عظمى"،

يندرج مقرح القانون التالي والمتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي يعبّر عن الموقف الطبيعي لمجلس نواب الشعب لكونه يعبّر عن وجدان الشعب التونسي.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات عدّة جلسات للتداول حول مقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

وخصّصت الجلسة للنقاش العام، حيث، أكّد السادة النواب في مداخلاتهم على أهمية المقترح باعتباره يترجم إرادة اغلبية التونسيين المساندين للقضية الفلسطينية، وتطرّقوا في هذا السياق إلى مختلف المحطات التاريخية من ذلك احداث حمام الشط حيث اختلط الدم التونسي بالدم الفلسطيني واغتيال الزعيم الفلسطيني ابو جهاد بأرض تونس واحتضان تونس للقيادات الفلسطينية.

وشدّد بعض النواب على ضرورة تحسين صياغة مقترح القانون حتى ترتقي الى الصياغة القانونية بما تقتضيه من دقة في المصطلحات ووضوح في التعبير.

من جهة أخرى تساءل عدد من الأعضاء عن الجدوى من سن قانون يجرم التطبيع في الظروف الحالية، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها تونس وحاجتها الاكيدة الى تمويلات أجنبية لتجاوز الازمة التي تمر بها، وعبّر أحد النواب في ذات السياق عن تخوفه من وجود حسابات سياسية وراء تقديم مقترح القانون. وأكّد البعض الآخر على صعوبة تطبيقه حاليا على أرض الواقع.

كما أشار أحد الأعضاء إلى ضرورة الانتباه لوجود جمعيات وأحزاب ومنظّمات مطبعة مع الكيان الصهيوني.

واقترح أعضاء آخرون مزيد التعمق في مقترح القانون المعروض على اللجنة حتى يكون أكثر تناسقا مع المجلة الجزائية خاصة فيما يتعلّق بالعقوبات المستوجبة.

وتطرق أحد النواب الى المرونة الكبيرة في العقوبات المذكورة بالفصل السابع من مقترح القانون والتي تتضمن سقوط التتبع في الجرائم المنصوص عليها بعد خمس سنوات من ارتكابها وسقوط العقاب بعد عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم مقترحا أن لا تخضع جرائم التطبيع الى سقوط التتبع و العقاب بمرور الزمن مثلما هو معمول به في الجرائم الارهابية.

وثمّن أعضاء اللجنة القراءة الأوّلية التحليلية والنقدية لمقترح القانون برمّته، ودعوا إلى مزيد التعمّق في دراسة جدواه وتأثيره، وقرّروا مواصلة تدقيق النظر فيه واقترحوا في هذا السياق استشارة رئاسة الجمهورية حوله باعتبارها المسؤولة الرئيسية على السياسة الخارجية وحماية الأمن القومي، بالإضافة إلى عقد جلسات استماع الى جهة المبادرة و الى كل الاطراف التي لها علاقة بموضوع التطبيع سواء كانت جهات رسمية على غرار وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة ووزارة الاقتصاد و إلى جهات غير رسمية كالمنظمات و جمعيات المجتمع المدني.

اسمحوا لي أن تواصل الزميلة.

السيدة فاتن النسيبي، نائبة رئيسة لجنة الحقوق والحريات

الاستماع إلى جهة المبادرة:

استمعت لجنة الحقوق والحريات بتاريخ 11 أكتوبر 2023 إلى ممثلي جهة المبادرة وافتتحت رئيسة اللجنة الجلسة بالترحم على الشهداء الفلسطنيين الأبرار، باعتبار تزامن نقاش مقترح القانون مع أحداث طوفان الأقصى، وثمّنت مساندة موقف السيد رئيس الجمهورية المشرّف من القضية الفلسطينية والذي يترجم في الواقع إرادة الشعب التونسي.

وتطرّق الأعضاء إلى ما تمّ اقتراحه سابقا حول ضرورة استشارة رئاسة الجمهورية حول مقترح القانون باعتباره المسؤول عن السياسة الخارجية واعتبروا أن موقف رئيس الجمهورية الذي عبّر عنه خلال الفترة الماضية يجيب بوضوح على التساؤلات المطروحة حول مقترح القانون.

وثمّن أعضاء اللجنة مقترح القانون المعروض على أنظارهم مشدّدين على تضامنهم المطلق مع القضية الفلسطينية، وأكّدوا على ضرورة تحسين صياغة المشروع حتى لا يقلّل من قيمة المبادرة المطروحة.

وفي تدّخلهم أكّد النواب أصحاب جهة المبادرة، أنه تمّ تقديم مقترح القانون منذ شهر جويلية الفارط وقبل أن تندلع الأحداث الأخيرة بفلسطين المحتلّة، وأكّدوا أن تقديم هذا المقترح هو مبني على أساس مبدئي يقوم على الدفاع عن الكرامة الانسانية وبمنأى عن كل الخلفيات السياسية ولا علاقة له بالمصالح الضيقة المتغيّرة. كما يعتبر متناغما مع مقتضيات الدستور التونسي الذي هو ضدّ كل شكل من أشكال العنصرية، وهو ما يستجيب بدوره إلى موقف المنتظم الأممي الذي يعتبر العنصرية سببا من أسباب المعاداة. وأكّدوا أن الحق الفلسطيني هو حق انساني، وأنه لا يمكن بالتالي اعتبار المقاومة إرهابا.

وأضافوا أن تجريم التطبيع يتجاوز مجرّد صياغة النص القانوني لكونه قضية تاريخية ومسألة تهمّ الإنسانية جمعاء. وهي لا تعتبر مسألة مستحدثة حيث انطلقت هذه الحركة منذ نهاية القرن 19عندما نشأت الحركة الصهيونية بمطالبة الصحفي النمساوي تيودور هرتزل بإحداث دولة اليهود، وارتبطت الحركة بذلك بجبل صهيون والعودة إلى أرض الميعاد. ونشأت الحركة الصهيونية في عمق أوروبا نتيجة معاداة السامية والاضطهاد الذي تلقّاه اليهود آنذاك، ثمّ تطوّرت مع القرن العشرين من خلال التحامها ببريطانيا حين تحصّلت على وعد بلفور الذي يقتضي بمنح أرض فلسطين لليهود. وإثر الحرب العالمية الأولى بدأ اضطهاد اليهود خارج أرض فلسطين عند ارتكاب الجرائم النازية في حق اليهود. إلاّ أنه مع تغيّر موازين القوى إثر ذلك وصعود الولايات المتحدة الأمريكية تمّ منح الكيان الصهيوني القوّة إلى حين 1948 التاريخ الذي ارتبط بإعلان دولة إسرائيل. وهنا بدأت حركات المقاومة الفلسطينية والالتحام العربي آنذاك، ونشأت حركة التحرر والجبهة الشعبية والقيادة العامة والمقاومة من أجل تحرير أرض فلسطين. إلاّ أن الانتكاسات تجاوزت الانتصارات نتيجة سياسات الخنوع من الحكام وأدّى هذا إلى تراجع خاصة في مطلع التسعينات مع تغيّر الموازنات في العالم، ومن أهم المحطّات يمكن ذكر مؤتمر مدريد في سنة 1991 الذي أقرّ الأرض مقابل السلام.

وأكّد أصحاب المبادرة على تثمينهم للموقف التاريخي المشرّف لرئاسة الجمهورية الذي اعتبر التطبيع خيانة عظمى، وأضافوا أنه تمّ تقديم مقترح القانون الآتي انطلاقا من التضامن التاريخي مع القضية الفلسطينية، وهو تضامن عكسه المجلس التشريعي حاليا من خلال امضاء ما يزيد عن 97 نائبا على طلب استعجال النظر في المقترح.

وفسّر أصحاب المبادرة أن التطبيع يأخذ أوجها عدّة كأن يكون سياسيا أو ثقافيا أو رياضيا أو أكاديميا.

وأثناء النقاش تطرّق الأعضاء إلى عدّة نقاط أوّلها تتعلّق بالصياغة القانونية للمقترح، وأساسا بالعقوبات المذكورة ضمنه، وأكّدوا على ضرورة ملاءمتها لأحكام المجلة الجزائية، باعتبار أنه إذا ما تجاوزت العقوبة 10 ألاف دينار فإنها تقع تحت طائلة الفصل 122 من المجلة الجزائية. وأكّدوا على ضرورة التثبت من الأفعال التي سيتم اخضاعها للعقوبات بتكييفها كجنح أو كجنايات.

كما تمّت الإشارة إلى أن اعتبار القضية الفلسطينية تدخل تحت طائلة العنصرية يعتبر غير كاف، ذلك أن القضية الفلسطينية تتجاوز مجرّد العنصرية لتمثّل جريمة كبرى تتمثّل في الاحتلال الغاصب للأراضي الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني. لتمثّل بذلك جريمة إرهابية وخيانة عظمى وجريمة تعذيب وتستوجب بالتالي التنصيص على عقوبات لا تسقط بمرور الزمن. وهو ما يعتبر بدوره متناغما مع المجلة الجزائية التي تنصّ على أن عقوبة التعذيب لا تسقط بمرور الزمن.

كما تمّ اقتراح تجريم التلفّظ بمصطلح "إسرائيل" في المنابر الإعلامية ووسائل الإعلام السمعي البصري ذلك أنه يمثّل المصطلح الذي أطلقه الكيان الغاصب على نفسه، ممّا يجعل التلفّظ به بمثابة الاعتراف بوجوده. كما اقترحوا أيضا منع عرض العلم الخاص بهم في وسائل الإعلام.

وهنا أجاب أصحاب المبادرة أن العنصرية تعتبر لدى المنتظم الأممي سببا من أسباب المعاداة، وأعربوا عن انفتاحهم على مختلف

التعديلات التي تدخلها اللجنة والتي من شأنها أن تحسّن من مقترح القانون، وأكّدوا أن تكييف الفعل كجناية أو جنحة يخضع للظروف التي ترد فيها. وأدلى أصحاب المبادرة بمثال في هذا السياق معتبرين أن المشاركة في مؤتمر أممي وعدم العلم بوجود مشارك ينتمي إلى الكيان الصهيوني يختلف تماما على الاجتماع معهم بشكل قصدي، واعتبروا بالتالي أن الأمر يخضع في هذه الحالة لوجدان القاضي لتكييف المسألة حسب المعطيات والظروف. وهنا لاحظ أحد أعضاء اللجنة أنه لا يمكن ترك الأمر لوجدان القاضي وأكّدوا على ضرورة توفر عنصر القصد الجزائي لتكييف الأفعال. مشيرين إلى أن كل شخص تونسي يقوم بشراكة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بإرادته ينضوي تحت هذا القانون.

وتساءل بعض الأعضاء حول طبيعة العلاقات مع البلدان المطبّعة بعد إصدار هذا القانون، وعن الانعكاسات المطروحة من الناحية الدبلوماسية، وفي هذا السياق وضح ممثلو جهة المبادرة أن تجريم التطبيع يهم فقط العلاقات الطبيعية مع الكيان الصهيوني مباشرة أو بوساطة. وعلى هذا الأساس اتفق أعضاء اللجنة على تعديل الفصل الأول بحذف عبارة " غير مباشرة".

وفي سياق متصل أكّد عدد من الأعضاء على ضرورة تدقيق بعض المصطلحات مشيرين بالأساس إلى مصطلح التطبيع الذي يترجم اعترافا غير ضمني بوجود الكيان الصهيوني. وهنا أجاب أصحاب المبادرة أن المقصود بعبارة كيان ليس التقييم بل الوجود المادّي المعترف به من طرف منظمة الأمم المتحدة باعتبار أنه له جيش قائم الذات. وأضاف في هذا الخصوص أن تقديم هذه المبادرة لا يعدّ اعترافا بهذا الكيان بل هو انتصار لإرادة الشعب مؤكّدين مجدّدا على انفتاح جهة المبادرة على كل التعديلات والإضافات في هذا الخصوص حتى يصدر قانون قابل للتطبيق على أرض الواقع.

مناقشة المقترح

افتتح أعضاء اللجنة دراسة مقترح القانون بالنقاش حول عنوان المقترح والمصطلحات التي سيتم تضمينها فيه، وأكّدوا أن الهدف الأساسي من سن هذا القانون هو التأثير على المجتمع الدولي وتثبيت موقف الدولة التونسية من القضية الفلسطينية ومن الكيان الصهيوني، وهو ما يستدعي التدقيق في المصطلحات، مشيرين في الآن ذاته أن الوضع الحالي لا يسمح باستعمال مصطلحات لا تخدم فعليا القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق أقترح عدد من الأعضاء تعويض مصطلح "الكيان" بـ "العدو" باعتبار أن "الكيان" هو مصطلح أطلقه العدو الصهيوني على نفسه إثر وعد بلفور ممّا يقتضي ضرورة عدم اعتماد هذا المصطلح، خاصة وأن الكيان يفترض ضرورة وجود شعب وأرض حسب تعبيرهم، في حين أنه في هذه الحالة لا وجود لا لشعب ولا لأرض.

وأكّد عدد من الأعضاء أن اقتراح اعتماد مصطلح العدو ينبني على أساس أن الكيان الصّهيوني يرتكب جرائم ضدّ الانسانية ويمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهي كلمة توصيفية للعلاقة مع الكيان الصهيوني.

في حين اعتبره بعض الأعضاء موقفا وليس مصطلحا قانونيا يمكن اعتماده في هذا القانون. وفي ذات السياق أكّد بعض الأعضاء على ضرورة الفصل بين التطبيع المباشر وغير المباشر حتّى لا نكون في عزلة دولية.

كما تحفظ عدد من الأعضاء على اعتماد مصطلح العدو باعتباره من شأنه أن يثير بعض الحساسيات داخل المجتمع الدولي ويهدّد سلامة التراب التونسي.

إثر ذلك تداول الأعضاء حول مصطلح التجريم، وتباينت الآراء بين من اعتبره كافيا باعتبار التطبيع جريمة متكاملة الأركان المادية والمعنوية ولها بعد جزائي، في حين اقترح البعض تعويضها بمصطلح الزجر باعتباره متصّلا بالعقوبة المستوجبة. واتفق الأعضاء على اعتماد مصطلح التجريم باعتباره مصطلحا أشمل وأدقّ لا سيما وأنّ التطبيع يقوم على بناء علاقات من شأنها إثبات وجود الجريمة.

في سياق متصل اقترح عدد من الأعضاء تضمين مصطلح "الاعتراف" ضمن عنوان المشروع وذلك لضمان التطابق بين العنوان ومحتوى المقترح ولاستجابته مع روح الدستور.

وهنا تراوحت الآراء بين ضرورة تضمين كافة المصطلحات المذكورة أعلاه صلب العنوان من جهة وبين ضرورة أن يكون العنوان مختزلا.

وبعد عرض عدد من مقترحات التعديل التي تقدّم بها الأعضاء في العنوان تم التوصّل إلى صيغة توافقية وأقرّت اللجنة العنوان معدّلا بأغلبية أعضائها الحاضرين على النحو التالي: "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه".

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محمد علي مقرر اللجنة لمواصلة قراءة التقرير. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

اسمحوا لي أرسلنا رسالة وتحية لشعب فلسطين، اسمحوا لي بعد إذنكم سأقرأها عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من الناحية الإجرائية لديكم تلاوة تقرير اللجنة ثم تأخذ الكلمة بصفتك نائبا وتقرأ الرسالة.

السيد المقرر

شكرا ونظرت اللجنة إثر ذلك في فصول المشروع:

الفصل 1: خُصّص لتعريف المصطلحات واقترح الأعضاء في هذا الإطار التنصيص على الأراضي العربية الأخرى المحتلة من طرف الكيان الصهيوني وذلك انسجاما مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية في هذا المجال وانسجاما مع ما ورد في توطئة الدستور.

وبخصوص تعريف مصطلح التطبيع أشار النواب الى أنه يحيل من جهة غلى الاعتراف بالكيان الصهيوني ومن جهة أخرى إلى التعامل المباشر معه أو بوساطة.

وأكد عدد من النواب على ضرورة إدراج تعريفات مفصّلة لجل المصطلحات المضمنة بمقترح القانون ضمن هذا الفصل في حين شدد البعض الآخر على الاكتفاء بالمصطلحات الواردة بالعنوان دون الاطناب في التفاصيل.

إثر ذلك تم التصويت على مقترحات التعديل الواردة على اللجنة وأقرت الفصل الأول معدلا بأغلبية أعضائها الحاضرين.

الفصل2:

اقترحت جهة المبادرة إضافة مصطلح جماعات ضمن الفصل حتى تنطبق أحكامه على الجمعيات باعتبار ان مصطلح المؤسسة يختلف عن الجمعية وقد تبنت اللجنة هذا التعديل.

إثر ذلك استعرضت اللجنة جملة مقترحات التعديل المعروضة عليها من قبل الكتل وبعض النواب. واقترحت مجموعة من النواب استكمال التعريفات الواردة بالفصل الأوّل وتعريف الاعتراف وتعريف التعامل، كما اقترحوا تفصيل كلّ أشكال التعامل ضمن الفصل، وأضافوا ضرورة التنصيص على الترويج لكلّ ما يتعلّق بالكيان الصهيوني. وأوضحوا أن كل هذا من شأنه أن يسمح بتحديد العقوبات المستوجبة لاحقا.

وفي رأي آخر أكّدت مجموعة من النواب على ضرورة المحافظة على العمومية بالنص، باعتبار أن القاعدة القانونية هي عامة ومجرّدة وملزمة. وشدّدوا على ضرورة الانتباه إلى عنصر القصد والنية في ارتكاب الجريمة، مؤكّدين على ضرورة تفادي التفصيل حتى لا يخرج النصّ عن سياقه، وعليه يمكن الاقتصار حسب رأيهم على تجريم الفعل وترك المجال أمام القاضي ليتبين الركن القصدي في الجريمة. خاصّة أنه يمكن لأشخاص أن يتواجدوا في وضعيات يتعاملون فيها مع الكيان الصهيوني لكن دون قصد أو علم بهويتهم الحقيقية. وأشاروا إلى ضرورة حماية هؤلاء الأشخاص الذين يجدون أنفسهم مطبعين بطريقة غير مباشرة أو عبر وساطة ودون علمهم.

ورأى أحد الأعضاء أن في صورة التنصيص على جريمة "الخيانة العظمى" ضمن المقترح، فإنه لا بدّ من تفصيل الأفعال التي تدخل تحت طائلتها، باعتبارها غير قابلة للتأويل. وهنا أجاب أحد الأعضاء أنه لا حاجة لتفصيل ذلك صلب هذا المقترح لا سيما وأن هذه الجريمة منظّمة بالقانون.

وتباينت الآراء بين التأكيد على ضرورة تفصيل كافّة الأفعال المجرّمة، في حين أشار أحد الأعضاء أنه في صورة التفصيل يتوجّب آنذاك التطرّق لكافة التفاصيل على غرار التخابر العسكري وحمل السلاح ضدّ الفلسطينيين ومدّ العدو بالمعلومات، وأكّدت مجموعة من النواب في ذات السياق أنه من الأفضل تفادي الإغراق في التفاصيل للحفاظ على الشمولية والوضوح.

وفي ختام النقاش، أقرّت اللجنة الفصل الثاني معدّلا بأغلبية أعضائها الحاضرين.

الفصل 3

رأى النواب ضرورة الترفيع في العقوبات المنصوص عليها صلب الفصل الثالث من المقترح، واقترح بعضهم ضرورة التنصيص على تهمة الخيانة العظمى لمرتكبي جريمة التطبيع والاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني. كما اعتبروا أن سقوط الجريمة بمرور الزمن لا يستجيب مع مقتضيات القضية الفلسطينية والتي تعتبر قضية دفاع عن الوجود، وعليه دعا عدد من النواب إلى التشديد في العقوبة.

وأوضح بعض النواب أن اقتراح مدّة عقوبة تتراوح بين ستة سنوات واثني عشر سنة يعود لاختلاف الأفعال المرتكبة ودرجة خطورتها والآثار المنبثقة عنها حيث لا يمكن اعتبار المشاركة في تظاهرة مثل التخابر مع العدو.

وفي ذات السياق أكّد الأعضاء على ضرورة تجريم حتّى المحاولة إضافة إلى التنصيص على عدم سقوط التتبع بمرور الزمن.

وأضافوا أنه يمكن التنصيص على عقوبة جزائية تتراوح بين الخمس سنوات والسجن المؤبّد ويُترك للقاضي هامش من الحرية ليطبق العقوبة المستوجبة حسب قوّة الفعل المرتكب.

ونادى أحد الأعضاء بالتنصيص على عقوبة الإعدام في حين أوضح آخرون أن ذلك غير ممكن في الدولة التونسية وأنّها عقوبة لا يتمّ تطبيقها في الواقع لا سيما وأن تونس صادقت على الاتفاقيات الدولية المناهضة لذلك، كما أن التنصيص على عقوبة الإعدام وتطبيقها من شأنه المساس بصورة تونس على المستوى الدولي. وعليه فإنه يمكن الاكتفاء بالتنصيص على عقوبة السجن المؤبّد. وأكّدوا على ضرورة الحفاظ على التناسب بين العقوبة والفعل الإجرامي حتى لا يصبح التعديل من باب المغالاة.

وإثر النقاش قام النواب الحاضرون بصياغة مقترح تعديل توافقي وأقرّت اللجنة الفصل 3 معدّلا بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الفصل 4: قرّرت اللجنة حذف الفصل بإجماع أعضائها الحاضرين لاستيعاب مقتضياته ضمن الفصل 3.

الفصل 5: وافقت اللجنة على الفصل 5 معدّلا بإجماع أعضائها الحاضرين.

الفصل 6: وافقت اللجنة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين

وفي ختام نقاش المقترح اقترح النواب الحاضرون إضافة فصل يتناول مسألة دخول القانون حيز النفاذ وتراوحت الآراء بين من أعطى مهلة لتطبيقه وبين من اقترح نفاذ القانون منذ صدوره. وأقرّت اللجنة الفصل المضاف ليصبح بذلك **الفصل السابع**، بإجماع الأعضاء الحاضرين.

وأكّد الأعضاء في نهاية أشغالهم على ضرورة تحيين شرح الأسباب لكي يتناسب مع مقترح القانون مثلما تمّ تعديله من قبل اللجنة.

وصادق مكتب اللجنة في جلسته المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2023 على تقرير اللجنة.

وتجدر الإشارة أنّ اللجنة وجّهت مراسلات لعقد جلسات استماع إلى كلّ من وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة العدل، إلاّ أن اللجنة لم تتلقّ الردّ في ذلك.

وفي ما يلي جدول مقارنة لمقترح القانون بين الصيغة الأصلية التي ورد فيها والصيغة المعدّلة.

السيدة نائبة رئيسة لجنة الحقوق والحريات

شكرا.

الصيغة الأصلية	صيغة اللجنة
العنوان: مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني	**العنوان:** مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه
الفصل 1 الكيان الصهيوني: هو التسمية التي نطلقها على الكيان أو الجهاز المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل. يقصد بالتطبيع: إقامة علاقات طبيعية مباشرة أو غير مباشرة مع ما يسمى دوليا بإسرائيل وأجهزتها ومواطنها ونسميه نحن الكيان الصهيوني.	**الفصل 1** الكيان الصهيوني: هو التسمية التي نطلقها على الكيان أو الجهاز المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا أو أيّ أراض عربية أخرى والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل. يقصد بالتطبيع الاعتراف بالكيان الصهيوني أوإقامة علاقات-مباشرة أو بوساطة مع ما يسمى بإسرائيل وأجهزتها ومنتسبيها ونسميه نحن الكيان الصهيوني.
الفصل 2 : التطبيع جريمة يعدّ مرتكبا لها كل من قام أو شارك أو حاول القيام بأحد الأفعال التالية: - الاتّجار والتعاقد والتعاون والتواصل بكلّ أنواعها التجارية والصناعية والحرفية والمهنية والخدمية والثقافية والعلمية والرياضية بمقابل أو بدونه بصفة عرضية او متواترة وبشكل مباشر أو عبر وساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من ذوي الجنسية التونسية مهما كان مقرّ إقامتهم مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات حكومية وغير حكومية عمومية وخاصة، - المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتلّه او تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني.	**الفصل 2 :** **التطبيع اعترافا وتعاملا جريمة يعدّ مرتكبا لها كل شخص تعمّد القيام أو المشاركة أو محاولة القيام بأحد الأفعال التالية:** **- التواصل أو الاتصال أو الدعاية أو التعاقد أو التعاون بكلّ أشكاله بمقابل أو بدونه بصفة عرضية أو متواترة بشكل مباشر أو بوساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من ذوي الجنسية التونسية مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات ومنظّمات وجمعيات وهيئات حكومية أو غير حكومية، عمومية أو خاصة باستثناء فلسطيني الدّاخل.** - المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتلّه او تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني.
الفصل 3: يعاقب مرتكب جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالسجن لمدّة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين عشرة آلاف دينار ومائة ألف دينار. تعتبر المحاولة في جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني موجبة لنفس العقوبة.	الفصل 3: توجّه تهمة الخيانة العظمى إلى كل من تخابر مع الكيان الصهيوني أو وضع نفسه على ذمّته أو حمل السلاح معه ويُعاقب مرتكبها بالسجن المؤبّد يعاقب مرتكب جريمة التطبيع عدا ما ذُكر في الفقرة الأولى بالسجن لمدّة تتراوح بين ستة سنوات و12 سنة وبغرامة مالية تتراوح بين عشرة آلاف دينار ومائة ألف دينار، وفي صورة العود يُعاقب بالسجن المؤبّد. وفي كل الحالات يقع تطبيق أحكام الفصل 5 من المجلّة الجزائية ولا يُمكن بأيّة حال تطبيق أحكام الفصل 53 من نفس المجلّة. والمحاولة موجبة للعقاب
الفصل 4: يعد مشاركا في جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني وتنطبق عليه مقتضيات أحكام الفصل 32 من المجلة الجزائية كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في المساعدة في ارتكاب الأفعال الواردة بالفصل 2 من هذا القانون.	**حذف الفصل**
الفصل 5 : يختصّ وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس دون سواه بإثارة الدعوى العمومية وممارستها في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون. لوكلاء الجمهورية لدى بقية المحاكم الابتدائية الإذن بالقيام بالأبحاث الأولية المتأكدة لقصد معاينة الجرائم وجمع أدلتها والكشف عن مرتكبيها ويتولون الإعلامات الاختيارية والشكايات والمحاضر والتصاريح المحررة	**الفصل 4 :** يختصّ وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس بإثارة الدعوى العمومية وممارستها في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون. ويساعده في ذلك وُكلاء الجمهورية لدى بقية المحاكم الابتدائية الذين لديهم الإذن بالقيام بالأبحاث الأولية المتأكدة لقصد معاينة الجرائم وجمع أدلتها والكشف عن مرتكبيها ويتولون الإعلامات الاختيارية والشكايات والمحاضر

بشأنها ويستنطقون ذي الشبهة بصفة إجمالية بمجرد مثوله أمامهم ويأذنون بوضعه على ذمة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس مع التقارير والمحاضر والأشياء المحجوزة لكشف الحقيقة.	والتصاريح المحررة بشأنها ويستنطقون ذي الشبهة بصفة إجمالية بمجرد مثوله أمامهم ويأذنون بوضعه على ذمة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس مع التقارير والمحاضر والأشياء المحجوزة لكشف الحقيقة. هذا وتُطبّق إجراءات الفصل 13 مكرّر جديد من مجلّة الإجراءات الجزائية في علاقة بالأعمال التي تقتضيها ضرورة الأبحاث.
الفصل 6 : تختصّ المحكم الابتدائية بتونس دون سواها من المحاكم العدلية والعسكرية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.	**الفصل 5 :** تختصّ المحكمة الابتدائية بتونس دون سواها من المحاكم العدلية والعسكرية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.
الفصل 7 : يسقط التتّبع في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون بمرور خمس سنوات من تاريخ ارتكابها. ويسقط العقاب المحكوم به بمقتضى هذا القانون بعد مضي عشرة أعوام من تاريخ صدور الحكم.	**الفصل6 :** لا يسقط التتّبع والعقاب في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون بمرور الزمن
	إضافة فصل: الفصل 7: يدخل هذا القانون حيز التنفيذ حال صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

قرار اللجنة

وافقت اللجنة بجلستها المنعقدة في 23 أكتوبر 2023 على مقترح القانون معدّلا بإجماع أعضائها الحاضرين وهي توصي الجلسة العامّة بالمصادقة عليه. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لديك نقطة نظام، لقد اتفقنا أن تقدم نقاط النظام مستقبلا في مطلب كتابي وتكون مرة واحدة لكل نائب في كل جلسة وهذا قرار مكتب المجلس أردت أن أذكركم به.

على كل حال، تفضلي السيدة فاطمة المسدي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

كل الدعم لفلسطين، جميعنا يدعم فلسطين ولا أحد يشكك في ذلك، لكن هذه جلسة اليوم هي شكليا ليست معقولة. أن يصيغ النواب ويناقشوا ويصوتوا بمفردهم بدون استماعات إلى أي طرف من الدولة لا وزير خارجية ولا رئاسة جمهورية ولا وزيرة العدل فهذا مرفوض وكأنها دولة النواب وهذه الجلسة سابقة تاريخية ومخطرة جدا في تاريخ نقاش القانون التونسي.

مسألة أخرى سيدي الرئيس، النقاش اليوم بوجود بعض النواب الذين تعتريهم بعض الشبهات ويقولون مملكة أطلنطس لها علاقة بالكيان الصهيوني، نريد أن نعرف عن ماذا أسفر البحث وماذا حدث فلا نريد أن يكون بيننا نواب لهم علاقة بالكيان الصهيوني ويتناقشون معنا في الجلسة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا حضرة النائب المحترمة فاطمة المسدي، نحن نتبع الإجراءات التي نص عليها النظام الداخلي وهي فرصة للسادة النواب للتعبير عن آرائهم بكل استقلالية وشفافية وبالتالي لا غلو في أن نواصل الجلسة ونستمع إلى جهة المبادرة. الآن تفضلوا جهة المبادرة.

السيد عبد الرزاق عويدات، ممثل جهة المبادرة

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

تحية شرعية المقاومة،

تحية الحرية والكرامة التي ترتقي من أجلها أرواح الشهداء،

ونترحم على كل شهدائنا وكل شهداء فلسطين وكل شهداء القضية الفلسطينية على امتداد تاريخها.

يصادف مناقشة هذا المقترح لقانون يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه، يوم 2 نوفمبر، التاريخ المشؤوم الذي أعلن فيه وعد بلفور وهو وعد اليهود في العالم بأن يكون لهم وطنا يقيمون فيه وقد كان هذا الوعد منطلقا للكارثة التي حلت بأمتنا العربية وبوطننا العربي ذلك الجسم الخبيث الذي غرس في وطننا.

لقد تحركت الحركة الصهيونية منذ وعد بلفور 1917 في عملية ترحيل اليهود من مختلف أنحاء العالم نحو أرض فلسطين ليصبحوا أمرا واقعا تحت راية وفي ظل وتحت حماية الاستعمار البريطاني لفلسطين المحتلة.

حركة هجّرت الناس من أراضيهم وبلدانهم الأصلية إلى أرض فلسطين ليحلوا محلّ من يهجر من تلك الأرض. عندها تكونت عصابات صهيونية وبدأت في عمليات ترويع المواطنين الفلسطينيين الآمنين وقد انطلقت هذه العمليات منذ 1937 وامتدت إلى 1947، التاريخ الذي أعلنت فيه منظمة الأمم المتحدة اسم دولة على هذا الكيان الغاصب للأرض وانطلقت المذابح.

أريد أن أذكر الإخوة وكل المستمعين بمجموع المجازر التي ارتكبت منذ 1947 إلى يوم الناس هذا.

مذبحة بلدة الشيخ 1947.

مذبحة دير ياسين 1948.

مذبحة قرية أبو شوشة 1948.

مذبحة الطنطورة 1948.

مذبحة قبية 1953.

مذبحة قلقيليا 1956.

مذبحة كفر قاسم 1956.

مذبحة خان يونس 1956.

مذبحة تل الزعتر 1976.

مذبحة صبرة وشتيلا 1982.

مذبحة المسجد الأقصى 1990.

مذبحة الحرم الإبراهيمي 1994.

مذبحة مخيم جنين 2002.

مجزرة قالة الثانية في لبنان 2006.

مجازر غزة 2008 – 2009 التي راح ضحيتها أكثر من 1500 شهيدا وأكثر من 5000 جريح.

مذبحة حي الشجاعية في الثامن من يوليو 2014 وصولا إلى المجازر المرتكبة في حق شعبنا الفلسطيني أكتوبر 2023 مجازر نعيشها ونلاحظها يوميا، مجازر ضد كل أنواع القوانين الدولية وضد كل أنواع القيم الإنسانية وضد كل أنواع حقوق الانسان، مساجد ومستشفيات ومنازل تقصف ويقارب الضحايا الآن 10 آلاف ضحية و70% منهم أطفال ونساء.

إذن كل هذه المجازر على امتداد هذا التاريخ كانت الغاية منها تهجير الفلسطينيين عن أرضهم من أجل أن يحل مكانهم الذين جاؤوا بهم من مختلف أنحاء العالم وتركوا أراضيهم وبلدانهم وثقافاتهم وحضاراتهم ونصبوا أنفسهم ليحتلوا هذه الأرض المغتصبة.

الغاية هي أن يثبتوا للعالم أن هذه الأرض بلا شعب لتعطى لشعب بلا أرض ذلك هو وعد بلفور، وعد من لا يملك لمن لا يستحق، وعد من لا يملك الأرض يعطيها لمن لا يستحقها ثم نقول إنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

وهؤلاء الذين يموتون أليسوا بشرا، هؤلاء الذين يرحلون أليسوا ببشر؟ هؤلاء الذين يمنعون من حياة كريمة في وطن آمن أليسوا بشرا؟

من أجل ذلك، كانت القضية الفلسطينية قضية عادلة، قضية المقاومة قضية عادلة حيث انبثقت شرعية المقاومة من هذا التهجير والاعتداء على الحق الفلسطيني في الحياة. شرعية المقاومة وهي أنبل ظاهرة عرفها التاريخ، شرعية تؤكدها كل المواثيق الدولية وكل الاخلاق الإنسانية، شرعية تؤكدها كل المبادئ التي يتشدقون بها مبادئ حقوق الانسان.

إذن، نحن ندعم ونؤيد هذه المقاومة ونسندها ونشتبك إلى جانبها في نفس الخندق معها ضدّ العدو الغاصب للأرض العربية من النهر إلى البحر ومن الجنوب إلى الجنوب، تلك الأرض التاريخية وفلسطين التاريخية التي يجب أن ندافع من أجل أن يستردها الشعب الفلسطيني كاملة دون نقصان.

من أجل هذا كان الموقف العربي الذي نفتخر به وهو موقف عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة حتى لو نصت منظمة الأمم المتحدة على ذلك فنحن لا نعترف بأن لهذا الكيان الغاصب دولة فالدولة لا بد لها من أرض والأرض ليست لهم.

إذن، نحن لا نعترف بالكيان الصهيوني دولة ولا نتصالح مع هذا الكيان ولا نفاوضه. فلا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع الكيان الصهيوني، ومن ذلك جاء الموقف العربي الشعبي الرافض للكيان الصهيوني والمنخرط مع المقاومة الفلسطينية ومنها تونس الذين حاربوا في فلسطين في 1948 والذين ارتقى منهم عديد الشهداء ليسوا فقط في الحروب النظامية وإنما أيضا في الانخراط مع المقاومة وبهذه المناسبة أريد أن أتذكر وأترحم الآن على العديد من الشهداء التونسيين الذين قضوا في صفوف المقاومة التي ندعمها اليوم:

ميلود بن ناجح 1987.

عمران الكيلاني المقعدي 1988.

خالد بن صالح الجلاصي 1988.

مقداد الخليفي 1990.

عمر قطاطة 1992.

فيصل الحشايشي 1993.

الهاشمي بن جماعة 1995.

سامي بلحاج 1995.

كمال بالسعودي بدري 1996.

بليغ اللجمي 1996.

ومحمد الزواري الذي مات غيلة في تونس على يد الكيان الصهيوني وعلى يد الموساد في 2016.

هؤلاء، ارتقوا شهداء من أجل أن يعيش العرب في بلدانهم حياة كريمة في وطن آمن، هذا ما نريده وهو حق تاريخي لكل الإنسانية في أراضيهم ونحن هذه أرضنا.

من أجل ذلك، لا أريد أن أطيل عليكم ومن هذا الموقف المبدئي صغنا هذا المقترح لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه، صغنا هذا المقترح وقدمناه إلى مكتب المجلس وأحيل إلى لجنة الحقوق والحريات التي تعاملت معه وأريد أن أشكر كل النواب الذين كانوا مع وثيقة استعجال النظر وأشكر كل النواب الذين حضروا في لجنة الحقوق والحريات وناقشوا هذا المقترح وعدّلوا فيه وأضافوا وأنقصوا حتى أصبح هذا المشروع الذي يقدم اليوم والذي سنصوت عليه مشروع كل النواب وليس فقط مشروع كتلة الخط الوطني السيادي أنتم عدلتم في القانون بما تريدون ونحن نقبل منكم ذلك وتتضافر جهودنا من أجل أن يمر قانونا للدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد يوسف الطرشون من جهة المبادرة.

السيد يوسف الطرشون، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

حاصر حصارك لا مفر

سقطت ذراعك فالتقطها

واضرب عدوك لا مفر

وسقطت قربك فالتقطني

واضرب عدوك بي

فأنت الآن حر وحرّ وحرّ

قتلاك أو جرحاك فيك ذخيرة

فاضرب عدوك لا مفرّ

أشلاؤنا أسماؤنا

حاصر حصارك

بالجنود وبالجنون وبالجنون

ذهب الذين تحبهم

ذهبوا

فإما أن تكون...

أو لا تكون

تحية شرعية المقاومة، تحية شرعية الدم والنار، شرعية العزة والشرف والخزي والعار لشرعية الفيتو الأمريكي الامبريالي المتصهين ولا عزاء للمطبعين الخونة.

سيذكر التاريخ أن شعبا من الجبارين أبى إلا أن يصدح بشرعية الحق أمام شرعية القوة الظالمة وأقول شرعية القوة لأنهم احترفوا تنبيت القوة بشرعية مزعومة هم أول من انتهكها.

معركتنا مع العدو الصهيوني، زميلاتي زملائي، هي معركة شرعية المقاومة، ملحمة الحديد والنار يخوضها أبناء شعبنا في فلسطين الكرامة في أنفاق غزة الأبية معركة أخرى نخوضها نحن في هذا المجلس الشريف في هذا البلد الذي نفتخر بأنه لأول مرة في تاريخنا يقول "لا" لشرعية الفيتو الأمريكي ويقول "نعم" لشرعية الحق الفلسطيني التاريخي. عندما نقول "نعم" للحق الفلسطيني التاريخي نقول "نعم" لفلسطين من النهر إلى البحر.

نقولها ورؤوسنا مرفوعة ولا عزاء لمن تمسكوا بقرارات الشرعية الدولية المزيفة شرعية قرار 181 تقسيم 48 والأتعس منه شرعية قرار 242 /67، إن كل هذه القرارات كانت على حساب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، كلها كما كان يقول جورج حبش "تسويات خيانية" تبيع الأرض والكثير الكثير من المطبعين والمتصهينين انخرطوا في شرعية هذا الحق غير الشرعي.

قالها السيد رئيس الجمهورية ولعلّ أفضل ما قاله في هذه القضية هي شرعية غير مشروعة وسأبين لكم ذلك حقيقة.

قرار 181 بتاريخ 1948، كان قرار تقسيم أعطت الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني 46% من أرضه مقابل 53% لما يسمى الاسم الذي لا أريد ذكره الكيان الصهيوني و1% لأراض تحت حماية دولية وهي القدس وبيت لحم. أعطت 46% لـ 93% ممّن يملكون الأرض و53% لمن يملكون 7% من أرض فلسطين وهم يهود.

إن هذه الشرعية مطعون فيها لأن قرار الانتداب البريطاني الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة كان قرارا يلغي ما أقرته عام 21 عصبة الأمم وهو قرار يتناقض مع ميثاق عصبة الأمم الذي وقع الانقلاب عليه باسم شرعية وهمية.

هؤلاء يريدون أن يعطونا دروسا في احترام القانون واحترام الشرعية الدولية. ليس هناك شرعية دولية بل شرعية الأقوى وهم يلبسون قوتهم التي لا يكتفون بممارستها بشرعية قانونية ونسي العديد منا الحق التاريخي الفلسطيني واقتنع بأن هناك شرعية أخرى لا توجد شرعية أخرى غير شرعية التاريخ والتاريخ وحده هو الذي يحدد من له الحق.

وقع الانقلاب على القرار 242 كذلك وسأتلو عليكم كيف يفكر هؤلاء الذين يريدوننا أن نحترم الشرعية الدولية.

بنغريون يقول: "القانون الدولي خرقة" -وبنغريون هو تلميذ تيودولهردلن صاحب كتاب الدولة الصهيونية- أريال شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق يقول متحدثا عمن يتحكم في هذه الشرعية الدولية هي شرعية الفيتو الأمريكي سيء الذكر في 3 أكتوبر 2001 نحن الشعب اليهودي نتحكم بأمريكا والأمريكيون يعرفون ذلك.

نحن نقول لهم ولأريال شارون ولأذنابه نحن ندرك جيدا أنكم تتحكمون في أمريكا وفيما تسمونه الشرعية الدولية ولذلك نحن لا نعترف بما تشرعونه من اختراق للأعراف القيمية للحق الفلسطيني التاريخي. لا نعترف بهذه القوانين ونعرف مصدرها وإذا كنتم تعتبرون القانون الدولي خرقة وهو في خدمتكم ويخدم مصالحكم فلن ندافع عنه.

هناك أمران يتعلل بهما أولئك الذين يدافعون عن التصهين، الحجة الأولى حجة الواقع والحجة الثانية حجة القوة.

يقول أنت تقول لي لا يوجد ما يسمى الكيان الصهيوني ولا نعترف بوجوده أصلا ولكنهم موجودون لهم طائرات تطير في السماء ودبابات فنقول لهم الواقع لا يؤسس الحق يعني إن أتى من يستولي على بيتك وتجده فيه فترضخ لذلك ما دام الواقع هو وجوده في بيتك فبذلك له الحق فيه.

الواقع لا يؤسس الحق ونقول لهؤلاء أن نضالات الشعوب لا تقاس بحياة الأفراد سنموت وربما يموت أبناؤنا وأحفادنا ولا تتحرر فلسطين ولكننا سندافع عن الحق الأبدي الأزلي في فلسطين من النهر إلى البحر ولن نعترف بكيان اسمه العدو الصهيوني ولن أذكر اسمه لأنه لا وجود له.

وكما يقول الشاعر: "احذر أن تنبت ذلك الاسم الذي لا أعترف به" في رأيه لأن أخطر مسألة هي التطبيع مع الفكرة عندما يخترقون عقولنا وأذهاننا ونتبنى نحن هذه التسميات الجيش كذا والدولة كذا حينها سنخسر المعركة.

لكن هناك أطفال لقنونا درسا في الإباء والتضحية بالدم والتضحية بأرواحهم وأرواح عائلاتهم فمهما كان الثمن فلسطين عربية، فلسطين من النهر إلى البحر هي الحق الأزلي وسندافع عنه تجريم التطبيع مع كل خائن ومع كل متصهين وكل مطبع واجب سيوقّع عليه اليوم البرلمان التونسي ولا عزاء لكل المتصهينين الخونة.

المسألة الثانية، عنما يعتقد البعض أن القوة تؤسس الحق واحذروا أن تعتقدوا أن الأقوى هو صاحب الحق الأقوى في الواقع وفي اللحظة ليس هو من يحدد الشرعية. الشرعية يحددها التاريخ وأرض فلسطين سكنها الكنعانيون العرب منذ 6000 سنة قبل أن يأتي إليها العبرانيون قبل 2000 سنة من الميلاد وهذا التاريخ في كتبهم وفي توراتهم، فالأرض عربية والأرض أرضنا والحق حقنا وفلسطين هي حقنا الأزلي الأبدي لن نفرط فيه مهما خان الخونة ومهما تمرد المتصهينون ومهما كان الثمن. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، استمعنا إذن إلى جهة المبادرة وشكرا على تدخلها، أردت أن أقول أن مقترح القانون هذا المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به عدد 14 لسنة 2023 ورد في صيغته الأصلية بتاريخ 12 جويلية 2023 بمبادرة من 15 نائبا وأحاله المكتب على أنظار لجنة الحقوق والحريات بتاريخ 13 جويلية 2023 وقد تمت برمجته في مرة أولى لجلسة 30 أكتوبر 2023 بموجب قرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2023 حيث استند القرار إلى طلب استحثاث استعجال النظر في مقترح القانون الذي أقره المكتب في جلسته بتاريخ 12 أكتوبر 2023 وذلك تبعا لطلب ممضى من طرف 97 عضوا.

ورد علينا طلب ممضى من طرف قائمة تضم 97 نائبا وبالتالي عملا بنظام مكتب المجلس تمت إحالة الطلب إلى لجنة المبادرة إلى اللجنة المكلفة، لجنة الحقوق والحريات مع التأكيد على مبدأ علوية النظر في مقترح هذا القانون من جهة وإحالة قانون منع الاعتراف والتعامل مع العدو الصهيوني عدد 36 لسنة 2023 إلى اللجنة المتعهدة للاستئناس به من جهة أخرى.

ويذكر أنه تم ضبط أجل للجنة أقصاه يوم 26 أكتوبر 23 لتقدم تقريرها ليتم عرضه على الجلسة العامة وأما بروز معطيات وعناصر جديدة استعرضها المكتب بتاريخ 30 أكتوبر 2023 وهي كالآتي:

أولا، تضمنت الصيغة المصادق عليها من اللجنة أحكاما تتعلق باختصاصات المحاكم وبالإجراءات أمامها وهو ما يستوجب إبداء رأي المجلس الأعلى المؤقت للقضاء عملا بمقتضيات الفصل 11 من المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

ثانيا، عدم قيام اللجنة بالاستماعات والاستشارات الضرورية مع الأطراف الرسمية في الدولة والتي يهمها مقترح القانون حيث تعتبر تلك الاستماعات ضرورية ومستوجبة بالنظر إلى تعلقه بمجالات من اختصاصات الجهات التنفيذية ولدقة الموضوع وضرورة التدقيق في أحكامه لأن القانون المصادق عليه يصبح من قوانين الدولة ويجب أن يكون واضحا وقابلا للتنفيذ.

وللأمانة وجهت اللجنة طلب استماعات ولكن لم يرد الجواب حيث أن اللجنة هنا ليس لها أي دخل في هذه المسألة.

وللعلم قد تلقت اللجنة في هذا الاطار ردا من وزارة الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بتاريخ 25 أكتوبر وشخصيا تعلمون أنني كنت في زيارة رسمية للجزائر وعلمت هاتفيا بمراسلة السيد وزير الخارجية وفي الحين طلبت من الإدارة إعلام رئيسة اللجنة بمضمون الرسالة ولأجل ذلك عدت يوم الجمعة ونظرا إلى المستجدات التي تمّت ارتأيت وأتحمل مسؤوليتي في ذلك أن يجتمع المكتب يوم الاثنين لتقييم هذه المعطيات، وتم ذلك فعلا ووقع الاتفاق من طرف المكتب على برمجة الجلسة بتاريخ اليوم وتزامنا مع ذكرى وعد بلفور المشؤوم حتى نكون واضحين في الإجراءات التي تمّت.

ثالثا، تمت الإشارة إلى أن الصيغة المصادق عليها من اللجنة تتطلب مزيدا من التجويد حتى يتم التوفق إلى مشروع نص يستجيب لشروط ومتطلبات ومعايير الصياغة القانونية المعمول بها.

وبالنظر إلى جملة هذه الملاحظات، قرر المكتب برمجة هذه الجلسة العامة للنظر في مقترح هذا القانون وذلك بعد استكمال المتطلبات التالية:

أولا، طلب إبداء رأي المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بخصوصه عملا بمقتضيات الفصل 11 للمرسوم عدد 11 من سنة 22 وذلك لتضمنه لأحكام تتعلق باختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها.

ثانيا، إجراء اللجنة للاجتماعات والاستشارات الضرورية في الغرض مع الأطراف الرسمية المعنية وهذا فحوى اجتماع يوم الاثنين للمكتب.

وجهنا المراسلات لكن لم ترد الأجوبة في شكل رسمي ما عدا يوم أمس استمعت إلى مداخلة للسيد وزير الخارجية الذي عبر في برنامج تلفزي عن استعداده للحضور في المجلس وبين أن هذه المسألة لا تتعلق بوزارة الخارجية فحسب وإنما تتعلق بمجموعة من الوزارات والمؤسسات وهذا رأيه الشخصي، وبالنسبة إلينا نحن نتمسك بالقانون الذي ينص على الاستماع إلى رأي وزارة الخارجية ورأي وزارة العدل ورأي المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

وبطبيعة الحال، إذا كان السيد رئيس الحكومة باعتباره رئيسا للحكومة وهو مخول بأن يتحدث عن كل ما من شأنه أن يتعلق بمصالح الدولة فإننا نرحب برأيه بطبيعة الحال إذا تدخل وأبدى رأيه في الموضوع.

على أية حال بالنسبة إلي ورد علي الآن طلب نقطة نظام مضمونه: "إني الممضي أسفله النائب سميرة المرابط رقم المقعد 68، أطلب التدخل لإثارة نقطة نظام في الجلسة العامة ليوم 2 نوفمبر 2023 في ما له مساس بسير الجلسة وما للمسألة من علاقة بالفصل 106 من النظام الداخلي لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولمرة واحدة في الجلسة العامة". هذا المطلب تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

سيدي الرئيس، اسمي سيرين المرابط مساعد الرئيس مكلفة بالإعلام والاتصال.

تدخلت لأنني أردت أن أذكر بالنظام الداخلي وبالفصل 106 حيث يقول: "تكون الأولوية أثناء النقاش العام لمن يطلب الكلمة لإثارة نقطة نظام فيما له مساس بسير الجلسة وتعطى له الكلمة فورا أو بعد انتهاء من كان بصدد التدخل وعليه أن يبين ما للمسألة التي يريد إثارتها من علاقة بفصل معين من النظام الداخلي لمدة لا تتجاوز دقيقتين وإلا تسحب منه الكلمة.

ولا يمكن للنائب أن يتناول بمقتضى نقطة نظام إلا مرة واحدة فقط في نفس الجلسة" لكن سيدي الرئيس هناك زميلة محترمة تدخلت الآن وأخذت الكلمة في نقطة نظام ولم تذكر الفصل وزيادة على ذلك اتهمت زملاءنا بالتطبيع مع الكيان الصهيوني وأنهم على علاقة بمنظمات أجنبية.

سيدي الرئيس، أطلب منك بكل لطف ففي المرة السابقة اتهمتنا نحن كمكتب مجلس جزافا بالتورط في الفساد والتستر عليه وطلبنا اعتذارا رسميا وقمنا بتقرير في الغرض ولم تعتذر رسميا إلى غاية هاته الدورة العادية الحالية فمن غير المعقول أن تتهم السيدة النائب السيد نائب الرئيس الحالي وتغادر القاعة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هذا فحوى نقطة النظام والآن سنفتح باب النقاش وأمامي قائمة بالأسماء.

تفضل لديك نقطة نظام

السيد محمد علي

لدي توضيحات السيد الرئيس ولي الحق في ذلك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بخصوص التوضيحات تأخذ مكانك كنائب وليس كمقرر ففي السير العادي للجلسة نحترم أي تدخل في إطار القانون والنظام الداخلي.

السيد المقرر إن كانت لديك ملاحظة تأخذ مكانك كنائب ولك الحق في ثلاث دقائق.

إذن نبدأ النقاش ولنا قائمة أولية: السيد محمود شلغاف، السيد الطاهر بن منصور، السيد علي زغدود، السيدة منال بديدة، السيد أحمد بنور، السيد بوبكر بن يحي، السيد عادل ضياف، السيد النوري جريدي، السيد مسعود قريرة والسيدة ماجدة الورغي.

هذه القائمة الأولية بعشرة أسماء والكلمة الآن للسيد محمود شلغاف غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 212 فليتفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للجميع،

ألف تحية للمقاومة الفلسطينية الباسلة وللشعب الفلسطيني الصامد في عموم فلسطين وخاصة في غزة العزة.

رغم قصف المستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس ورغم سياسات المجازر والإبادة الجماعية واذ عدام كل مقومات الحياة الشعب الفلسيطني صامد ويقاوم، أطفال استشهدوا بالآلاف والأحياء منهم هم أطفال يتألمون وصامدون، نساء نماذج متكررة من الخنساء، شيوخ شعارهم فلسطين مهرها غالي وكلنا فداء لفلسطين. شعب بهذه المواصفات لابد أن يستجيب له القدر وعملية طوفان الأقصى هي بداية لنهاية الكيان الصهيوني ومن أجل التسريع لانتصار المقاومة الفلسطينية من الضروري أن تتم مساندتها من طرف جميع أصدقائها بكل الوسائل المتاحة كل من موقعه. موقعنا نحن كمجلس نواب يمكننا من الاتصال بجميع برلمانات العالم للضغط على حكوماتهم لوضع حدّ لإبادة الأسر ولرفع الحصار عن غزة.

كما أن موقعنا يمكننا أيضا من الاتصال ببرلمانات الدول العربية المطبعة ولكن مع الأسف ليس كل الدول العربية لديها برلمان، لذلك يجب الاتصال بهم من أجل الضغط على حكوماتهم للتراجع عن التطبيع ولقطع علاقاتهم بالكيان الصهيوني. كما أن موقعنا يخول لنا كذلك الاتصال بوزارة خارجيتنا من أجل استدعاء سفراء البلدان المساندة للاعتداء على الشعب الفلسطيني والاحتجاج على ما تقوم به بلدانهم من دعم للكيان.

أخيرا وليس آخرا، موقعنا يخول لنا أيضا أن نمرر اليوم مقترح قانون لتجريم التطبيع المعروض على مجلسنا وهذا يعتبر أجمل هدية وأكبر إسناد معنوي للمقاومة الفلسطينية خاصة وأن هذا يقابل ذكرى وعد بلفور المشؤوم.

إن تمرير قانون تجريم التطبيع الآن هو استجابة لإرادة شعبنا الذي لم ينقطع يوما عن المطالبة بتمريره، تمرير القانون هو تعبير عن مطالب الشارع، كل الشعب اليوم من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب في انتظارنا. فلننسجم ولتناغم مع شعبنا، الآن وليس غدا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطاهر بن منصور، عن الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد الطاهر بن منصور

بسم الله الرحمان الرحيم،

في حضرة فلسطين لن أبحث كثيرا عن الكلمات المنمقة وعن زخرف القول وعن رصّ الكلمات وعن تجويد الكلام وزخرفه لذلك أقول، نحن اليوم نخوض معركة المعركة المستمرة ونحن في اشتباك مستمر منذ 1948 مع هذا العدو كسبنا خلال هذه المعركة جولات وصحيح أننا قد خسرنا جولات أخرى، استعملنا الأدوات الممكنة والمتاحة، حملنا السلاح خضنا معارك في الدبلوماسية القانونية وفنيا كتبنا القصائد غنّينا كتبنا شعرا، صحيح أن الضربات كانت قوية مؤلمة قاسية ولكن المعركة لم تنته ولم تحسم بعد. المعارك تنتهي من خلال الهزيمة وأكبر دليل اليوم على أن المعركة مازالت مستمرة طوفان الأقصى، الاشتباك الأسطوري التاريخي غير المسبوق اليوم على أرض فلسطين، كل فلسطين في غزة، في أرض 1948 في الخليل، في القدس، في جنين.

نحن اليوم في معركة ولسنا محايدين فيها، اليوم نحن نمثل طرفا فيها، انحزنا لهذه المعركة وقد انخرطنا بإرادتنا في صف أمتنا في صف فلسطين، نحن كتونسيين قاتلنا منذ 1948 وفي سنة 1967 وسنة 1982 وما زلنا نقاتل إلى حدّ اليوم، لقد حمل السلاح إخوتنا وخاضوا المعارك بقدر ما أمكن واحتججنا أيضا بما أمكن لنبلغ موقفنا، أعتقد أنه في هذه المعارك لا يوجد حياد، الحياد في هذه المعارك خيانة.

لهذا السبب، اخترنا أن نكون مع أهلنا في فلسطين تحت اسم كل شيء باسم العروبة باسم الإسلام وباسم الإنسانية اخترنا أن نشتبك مع العدو بما هو ممكن ومن ضمن ما هو ممكن اليوم محاصرة العدو والتضييق عليه ومحاصرته وإفقاده كل شرعية أو مشروعية وجود كل ما أمكن ذلك ومن هنا جاءت فكرة قانون تجريم التطبيع لأن الاعتراف بهذا الكيان هو اعتراف بحقه بالوجود على أرض فلسطين واعتراف في حقه في إبادة أهل فلسطين من أجل تثبيت وجوده واليوم هذه المجازر غير المسبوقة في تاريخ الانسانية التي يرتكبها هذا العدو المفروض أن تحيي كل الضمائر النائمة والمترددة وتسقط كل الحسابات والمصالح الذاتية وكل الشعارات التي يتحجج بها دعاة التطبيع والمترددين.

اليوم المواطن البسيط في الشارع التونسي أذكى منهم وأكثر ثقافة منهم هو طبعا من برّ أذكى وأشجع منهم لأنه ليس له حسابات في معارك الحق خاصة في معركة فلسطين ولأنه أدرك أن نهاية هذا الكيان اللقيط الغريب على الجغرافيا وعلى التاريخ قد اقتربت وأن هزيمته ممكنة جدّا وأن قرار الهزيمة اتخذ اليوم وانتهى الأمر.

اليوم نقول لهؤلاء هذا الكيان الذي كنتم تخافون منه إن مجرد ذكر اسمه تسبحون به وبحمده وتحاولون ألا تثيروا غضبه، أصبح اليوم في أضعف حالاته وأصبح يترنح وينهزم شر هزيمة عاجز عن حماية نفسه وعن إنقاذ جنوده المنهزمين وقد رأينا كم الجبن والوهن

الذي يتصفون به. لا يحميكم سوى شعبكم ولا يحميكم هذا الكيان هو الحضن الوحيد وهو البيئة الطبيعية لكم التي يترجم بها.

اليوم، بعرض هذا القانون على مجلس نواب الشعب قد دخلنا في مرحلة جديدة في تونس وفي المنطقة التي أصبحت فيها المقاييس وأدوات الفرز واضحة وبسيطة جدا، هل أنت مع العدو أو ضده؟ لقد انتهت فلسفة المواقف والمداراة واللعب على الحبال والتخفي وراء الكلمات المنمقة. لتكن شجاعا ولتتحمل مسؤوليتك أمام شعبك وأمام تاريخك، أمام شعبك الذي بحت حناجره بشعار "الشعب يريد تجريم التطبيع" إما أن تكون في صف الأحرار من فلسطين إلى كل مكان على امتداد هذه الأرض أو أن تكون في الصف المقابل. من يوجد في الصف المقابل؟ فيه العدو الصهيوني ومناصريه على امتداد هذه الأرض بداية من أمريكا ووصولا إلى حكومات التطبيع وحكومات العمالة التي قررت على وجه الاستعجال والعجلة أن تعقد قمة يوم 11.

رسالة إلى الذين صدعوا رؤوسنا بالعواقب الوخيمة للتوقيع على هذا القانون، إن لم ينفعنا التوقيع على هذا القانون فلن يضرنا عدم التوقيع عليه، العالم اليوم أرحم وأوسع مما تعتقدون ورقعة الأحرار اليوم تتوسع في العالم.

رسالة إلى الذين يسمون أنفسهم بالأكاديمين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد على زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله ثماني دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا،

تحية الدم والنار،

تحية الحق، الموت أو الشهادة،

تحية للمقاومة الفلسطينية التي تخوض اليوم ملحمة صراع وجودي مع الصهيونية العالمية.

إن كتلة لينتصر الشعب، بهمها أن توضح مشروع قانونها الذي تقدمت به في إطار الدفاع عن الحق الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، ضمن مقاربة أولها إجرائي وثانيها تأصيلي وثالثها رهاني.

لا تعتقد كتلة لينتصر الشعب أن قضية فلسطين تعني الفلسطينيين فحسب فهي قضيتنا قضية الأمة. ولا تعتبر كتلة لينتصر الشعب أنه يمكن لمجموعة أو لفئة أن تدعي لنفسها شرف الدفاع عنها أو أنها تملك تفويضا مهما كان نوعه لاحتكار تاريخي أو سياسي أو حقوقي أو غيره.

لا تأبه كتلة لينتصر الشعب لهرولات المتسارعين نحو غلق الأبواب على غيرهم في مشهد سريالي يقوم على معطى من كان الأسرع أو من كان الأقدم ولا يعنيها جراء ذلك تصنيفاته وتهم التخوين والتشويه وخطابات الحماسة الجوفاء والعبارات التي أصبحت ماعون صنعة، ما يعنيها حقيقة هو المضامين الجوهرية ما يحرجها حقيقة الدماء الأشلاء الدموع التي عبرت عن عجزنا وحاصرتنا في كل مكان.

وعليه، فإننا نقول إلى كل الذين يعتقدون أن مفاتيح فلسطين في أيديهم، مفاتيحكم صدأت وعليكم أن تفهموا أنها مفتوحة على قلوب الشرفاء وضمائر الأحرار.

وإلى عموم شعبنا في تونس وفي فلسطين وإلى شرفاء العالم وإلى التاريخ الذي لا يرحم نقول:

إن كتلة لينتصر الشعب قد تقدمت في 10 أكتوبر 2023 بمقترح قانون بعنوان منع الاعتراف والتعامل مع العدوان الصهيوني إلى مجلس نواب الشعب بعد أن استوفت جميع الشروط القانونية غير أنها تفاجأت بإرجاء مكتب المجلس إحالة المقترح إلى اللجنة المختصة بتعلة تعميق النظر من جهة وبوجود مقترح يتعلق بتجريم التطبيع مع العدو الصهيوني من جهة أخرى وهما في الحقيقة تعلتان تفتقدان إلى الوجاهة بالنظر إلى أن النظام الداخلي للمجلس يحدد بشكل واضح وجلي مهام المكتب إذ ليس من صلاحياته أن يصادق أو يصادر حق جهة المبادرة سواء كانت حكومية أو برلمانية في تقديم مقترح قانون طالما أنه يراعي شكلا شروط مقترح القانون ولا يخل بالالتزامات المالية للدولة مثلما أوضح ذلك دستور البلاد التونسية ولأن المحتوى المتعلق بمقترحاتنا مهم ولأن غايتنا من وراء تقديم هذا القانون الدفاع عن حق الأمة وشرفها وتوجيه مواطن الاهتمام تشريعيا إلى الجوانب الجوهرية والمبدئية في انسجام نهائي وتامّ مع ثوابتنا القومية والتاريخية وفي انسجام مع توطئة دستور الجمهورية التونسية قمنا بسحب مقترحنا، فلا حاجة لنا بشهادة تثبت أن الكتلة هي التي قامت بتقديم المشروع وأعدنا النظر فيه مع 39 نائب وقدّم بأسمائهم لإدارة المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2023 وتمت إحالته مرة ثانية الآن في سابقة إلى اللجنة المختصة تحت عنوان الاستئناس به لمناقشة مقترح مشروع قانون تجريم التطبيع وهو ما يعني التعامل مع المقترح لا على أساس أنه مقترح ينبغي إحالته والتداول بشأنه كما هو، ونعتقد لو أن هذا المقترح جاء من جهة حكومية، لما كان ثمة ما يدفع إلى هذا الاجتهاد ولأن هدفنا الأسمى حفظ تماسك المجلس وتأصيل المضامين الفكرية ولا تعنينا هوية جهة المبادرة ولا تغرينا البطولات الكلامية وافقنا على قرار المكتب وتحملنا الأذى الذي مورس ضدنا داخل المجلس وخارجه حيث منعنا من حق الكلام في جلسة نادى إليها الزملاء واتهمنا في قنوات إعلامية بأننا رفّعنا السقف عاليا حتى نعطل المصادقة على هذا القانون.

كما يمكن أن نصر على أن نقدم مقترحا قانونيا كما هو إلى الجلسة العامة بعد أن يستوفي حقه في التداول وفي الاستماعات لم نتمسك بكل ذلك ولم نلتفت إلى المسائل العرضية وانخرطنا في مناقشة مقترح قانون تجريم التطبيع وحاولنا قدر الاستطاعة أن نستأنس بمقترحنا فيه، وبعد تأجيل الجلسة المبرمجة بتاريخ 30 أكتوبر قامت كتلة لينتصر الشعب بتقديم مقترح عقد جلسة عامة بتاريخ الخميس 02 نوفمبر وهو تاريخ إمضاء وعد بلفور المشؤوم وهكذا تكون هناك رمزية في صدور هذا القانون في هذا التاريخ بالذات وضربا لكل رمزيات العدو الصهيوني وداعميه والتوجه إلى الشعب التونسي والعربي برسالة تبين تاريخ حقيقة صراع العرب والإنسانية.

فليسقط العدو والخزي والعار للمطبعين ولتسقط الإمبريالية العالمية الصهيونية والنصر للمقاومة.

عاشت الأمة وعاشت فلسطين من النهر إلى البحر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي، طلب نقطة نظام ويقول: إني الممضي أسفله النائب محمد علي أطلب التدخل

لإثارة نقطة نظام في الجلسة العامة ليوم 02 نوفمبر 2023 في ما له مساس في سير الجلسة وما للمسألة من علاقة بالفصل 105 من النظام الداخلي لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولمرة واحدة في الجلسة العامة ليوم 02 نوفمبر 2023.

إذن الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي، فليتفضل.

السيد محمد علي

شكرا، مع الأسف لقد انتابني شعور أتمنى أن يكون خاطئا أنه بعد المجهود الذي بذلناه وكنتم داعين لمناقشة مقترح هذا القانون أشعر كأننا نعاقب، كأننا في نفس اللحظة التي تتم فيها معاقبة إخواننا هناك في فلسطين نعاقب نحن أيضا فيها، لا أعلم لما المنع في التدخل خاصة وأن النظام الداخلي يمكننا من ذلك، إن النظام الداخلي ليس اجتهادا ولا يجب تطبيقه مرة ومرات لا يتم تطبيقه لأن الجلسات التي عقدت سابقا في مجلس النواب تقريبا تم إعطاء الحرية للجنة في التدخل كلما ارتأت ذلك في علاقة بموضوع المبادرة الموضوع أمامنا. أن يكون هذا بالذات في تجريم التطبيع، لا أريد أن أفهم هذا بالخطأ كأنه نوع من العقاب لأن موضوع الجلسة هو تجريم التطبيع أتمنى أن أكون مخطئا.

يقول الفصل: "مباشرة تعطى الكلمة لممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها" يعني لا يوجد مشكل في أن نطلب الكلمة، يمكننا النظام الداخلي من ذلك وحتى طبيعة الموضوع كنت أعتقد عندما قلت سأقرأ الرسالة من داخل فلسطين لمجلس نواب الشعب تحية لمجلس نواب الشعب بما فيه رئيسه في ظرف استثنائي مثل هذا والناس يموتون ويستغيثون كنت أعتقد أن الباب سيفتح على الأقل نلتزم بضوابط النظام الداخلي أنا لا أطالب بأكثر من هذا لكن لم يتم.

رجاء، ما هو من حقنا في النظام الداخلي اتركنا نعمل به وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة منال بديدة، غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

زملائي زميلاتي،

إلى الأطفال الذين أطرافهم بترت والأطفال الذين قطعت رؤوسهم وأحرقت أجسادهم وهم أحياء وإلى الأطفال الذين تحت الأنقاض أنفاسهم انقطعت، نحن اليوم ندين بتمرير هذا القانون ولو أنه لا شيء يليق بالقضية الفلسطينية حتى هذا القانون، لا هذا القانون ولا أي تعويض يرتقي لمستوى القضية الفلسطينية، تمرير هذا القانون هو فقط حفظ لماء وجوهنا لأنه لا شيء يليق بالقضية سوى رفع البندقية والذهاب للمشاركة في تحرير فلسطين الأبية.

زملائي الأعزاء،

نحن اليوم أمام اختبار سيدوّنه التاريخ إما أن نخرج من هذه القاعة ونحن مرفوعي الرؤوس وإما طأطأة حتى الممات.

بالنسبة إلى المشككين في جودة هذا النص أقول وإن كان هذا القانون هزيل الصياغة سوف أصوت له وإن كان مشتت الأفكار فسوف أصوت له وإن كان غامض الكلمات فسوف أصوت له حتى وإن كان لم يحترم الإجراءات سوف نصوت له وإن لم نقم بهذا اليوم في هذا المجلس الموقر فإن لي ثقة في أولئك الأطفال الذين سوف ينهضون من تحت الركام ليحرروا فلسطين ولينقذونا من هذا الوضع الذي أصبحنا عليه فليأتي جيل يعلمنا العزة بعد أن علمناه الذل والهوان ولكم سديد النظر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، وله ثلاث دقائق

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

أتيت اليوم لأفرح الشعب التونسي ولندعوه في صورة المصادقة بطبيعة الحال على المشروع للخروج إلى الشوارع والتعبير عن تمسكهم بالقضية الفلسطينية.

فبقلوب خاشعة وبنفوس مؤمنة أن كل من قتلوا في سبيل الله هم أحياء عند ربهم يرزقون، ننعى جميع شهداء الأوطان على مر العصور، أين آمنت هذه الشعوب العربية والإسلامية بأن تحرير أوطانهم هي عقيدة لا يجب الحياد عنها لكن والحال أن الزمن غير الأزمنة والحال على خلاف ذلك الحال، كيف يتم تحرير الشعوب ومتى؟ هل بالتعبير عن القلق؟ هل بالبيانات؟ هل فعلا تناغمت اليوم مطامح الشعوب العربية المتصلة بالقضية الفلسطينية مع مطامح حكامها؟ هل بقطع مياه الشرب وبالأيادي المرتعشة للمسؤولين وبفساد الإدارة وبالمحسوبية وبغيرها سندعم القضية الفلسطينية؟ فعلا نموت نموت ليحيا الوطن وهلموا هلمّوا لمجده. نعم لقد صرخت في عروقنا الدماء وللعرب وللمسلمين سواعد يهتز فوقه العلم، لكن مع لا عاش فيها من خانها علينا العمل على مراجعة أنفسنا بقيمنا الاجتماعية والمهنية علينا أن نتطور اقتصاديا عسكريا وفكريا وإعلاميا كي تهابنا الأمم.

أيها الزملاء، غزة رمز العزة تنتظرنا، الشعوب العربية الإسلامية تطالب بتجريم التطبيع وبطرد سفراء الدول الداعمة للكيان الذي لا يسمى ومنهم من طالب بالجهاد لكل من استطاع إليه سبيلا.

أمام هذا المطلب الشعبي وكنائب شعب أقول له أمرك أيها الشعب. فعلا أمرك أيها الشعب، كل سنة يختبر ذلك الكيان الغاصب القدرة الجهادية والمقاومة للشعب الفلسطيني، لكننا اليوم أمام مبادرة فلسطينية أربكت العدو الصهيوني، لذا لقد حان وقت الحسم وحان وقت التحرر، واليوم هنا تجمعنا قيم الأخوة تجمعنا لب الأمور وليس قشورها، الأصل هو تحرير فلسطين.

البعض يطالب بإرجاء النظر ولكنني ضد إرجاء النظر علينا أن نتوكل على الله وأن نصادق عليه ثم من لديه شيء مثل السيد وزير الخارجية يريد أن ينقح، المجال مازال.

لا للتخوين يمكننا الاجتماع للاستماعات نحن اليوم أمام مبادئ وأنا أدعو كافة الزملاء إلى المصادقة على المشروع.

تحيا تونس وتحيا فلسطين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحي، عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار في فلسطين،

المجد للمقاومة الفلسطينية المسلحة التي آمنت بأنه ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. لذلك نقف إجلالا وإكبارا للصمود الأسطوري لشعبنا في فلسطين وفي غزة خاصة رغم الدمار الهائل وسقوط الأعداد الكبيرة من الشهداء والجرحى كما نعبر أيضا عن اعتزازنا وافتخارنا بهذه المقاومة المشرفة التي لقنت العدو الصهيوني دروسا في التخطيط العسكري والتنفيذ.

كما نؤكد للعدو الصهيوني أنّ كل محاولاته البائسة للتغطية بفشله بارتكاب المجازر اليومية والمتتالية في حق المدنيين العزل لن تجدي نفعا.

كما نذكر أن العدو الصهيوني اتبع سياسة الأرض المحروقة حيث دمّر المباني على رؤوس سكانها كما دمّر المساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها انتقاما جبانا من المقاومة. كما أمعن في قتل الأطفال والنساء والشيوخ، ضرب عرض الحائط بكل الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان بالحقوق المدنية خاصة في الحروب وهي محاولة لتركيع المقاومة والعمل على محاولة تحقيق أهدافه فيما يخص التهجير. كل هذا كان بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعض الدول الأوروبية دعما مباشرا أو مساندة مطلقة عبر زيارة مسؤوليهم إلى أراضي فلسطين المحتلة وتقريب القطع الحربية لشواطئ فلسطين وفبركة الأكاذيب لصالح العدو الصهيوني ونتنياهو بالذات، وكان ذلك تحت أنظار النظام الرسمي العربي الذي عجز حتى على إصدار بيان إدانة وهم مسؤولون أمام الشعب العربي على كل خياناتهم الموصوفة والاعتراف والتطبيع المباشر مع العدو الصهيوني فجيوشهم ومعداتهم الحربية ووزراء الدفاع ما هي إلا أسماء لفرق وفيالق فقط لا تعني شيئا للشعب العربي وهم داخل ثكناتهم.

كما نثمن ونفتخر بموقف تونس الرسمي والشعبي الذي عبّر عنه سيادة رئيس الجمهورية ولأول مرة يكون موقف تونس الرسمي متماهيا تماما مع الموقف الشعبي. وسيظل التطبيع والتعامل مع العدو الصهيوني خيانة عظمى في أذهان كل التونسيين والتونسيات، نحن أمة لو جهنم صبّت على رأسها واقفة.

علموا أولادكم أن فلسطين قطر عربي محتل وأن الكيان الصهيوني عدو وأن المقاومة شرف وأن الاعتراف بالتطبيع والتعامل مع العدو الصهيوني خيانة وأن قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني يعبّر عن إرادة شعبية وسياسية وتمريره انتصارا لفلسطين ولتونس الحبيبة.

كما نؤكد أن هذا المشروع قد مر بكل الإجراءات الإدارية اللازمة مع المناقشة واستدعاء الأطراف المعنية وإعادة تذكيرهم وبالتالي لا داعي في التشكيك في مجريات هذا القانون، وكلنا ثقة في أعمال لجنة الحقوق والحريات.

عاشت المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى تحرير فلسطين من الماء إلى الماء.

عاشت تونس حرة مستقلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف، عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

إذا كنت شعبا عظيما فصوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة وهذه هي اللحظة الحاسمة التي ينتظرها الشعب التونسي وتنتظرها شعوب الأمة وهي لحظة تاريخية اقترنت باليوم المشؤوم، هذا اليوم لا يمكن أن تنساه شعوب العالم وأحراره وهو وعد بلفور المشؤوم الذي شرّد إخواننا الفلسطينيين والذي ساهم في قطع أوصال الأرض والعرض وهي الآن تدمّر المدارس والمستشفيات تقتّل أطفالهم تشرّد نساءهم وتقضي على كل إنسانية في الإنسان.

إذن، نحن أمام فرصة تاريخية فالتاريخ لن يرحمنا إذا خنا الأمانة واليوم نحن سنخاطب ضمائر العالم ضمائر الشعوب الحرة ضمائر الشعوب التي تتوق إلى الحرية. شعب فلسطين الذي عانى الويلات ومازال ينتظر هذه اللحظة التاريخية وأنتم من ستصنعون التاريخ فإن عشت فعش حرّا ومت كالأشجار وقوفا.

ومن هذا المنبر أقول لكم هرم السلطة قال التطبيع خيانة عظمى ونحن في تماهي مع هرم السلطة ولا يمكن أن نخون الأمانة فأدعوكم ومن هذ المنبر أن تكونوا مع ركاب الشعوب التواقة للحرية مع برلمانات العالم المتضامنة مع الشعب الفلسطيني أن تحرروا الأمة من مركب الخوف فهذه لحظتكم أن تقودوا شعوب العالم وأن تكونوا في القاطرة الأولى أنتم تحملون مسؤولية شعوب وأحرار العالم، فكونوا في هذا الموعد وكونوا في مستوى هذه الثقة لأنها لحظة تاريخية لن تعود مرة أخرى لا قدر الله إن لم تتم المصادقة على هذا القانون.

إن الشعوب تنتظركم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي، عن كتلة لينتصر الشعب وله سبعة دقائق.

السيد النوري جريدي

تحية الصمود والعز والكرامة إلى كل شهداء الأمة من أجل حق وجود كل حق الوجود.

مواصلة لما بينه زميلي علي زغدود منذ قليل، نقول في كتلة لينتصر الشعب: تقدمنا بمقترح قانون منع الاعتراف والتعامل مع العدو الصهيوني لأن الكتلة تعي جيّدا أن المنع مصطلح معمول به في أعرق النصوص القانونية الدولية وخاصة القانون الدولي الذي تقوم العديد من فصوله وأبوابه على مفهوم المنع.

أما منع الاعتراف فيقصد به عدم الإقرار أو التسليم لهذا العدو بأي وجود لأنه مزعوم وبأي حق له في الوجود لأنه غاصب محتل مستعمر وبأي شرعية لأنه لا شرعية له أصلا. فلماذا نجرّ الأمة إلى حالة اعتراف بعدو يفترض عدم وجوده؟ بل إن الاعتراف بوجوده ينسف قاعدة تؤمن بها كتلة لينتصر الشعب هي أن الصراع مع هذا العدو هو صراع وجود.

أما التعامل فنعني به كل شكل من أشكال هذا التعامل صريحة أو ضمنية بما يدعم فكرة عدم الاعتراف بوجوده ويعززها نستند في ذلك إلى إرث الصراع العربي الصهيوني القائم على الحرب المباشرة المعلنة إذ لا اعتراف ولا صلح ولا تفاوض مع هذا العدو البغيض الذي يمارس اليوم في غزة وفي كل الأراضي الفلسطينية أبشع جرائم الإبادة العنصرية الهمجية على مر التاريخ. جرائم دفعت أغلب شعوب العالم الحرّ إلى التظاهر وفضح مغالطات العدو الصهيوني،

الذي يسيطر على أغلب وسائل الإعلام في أوروبا وفي أمريكا وكندا وأستراليا وغيرها والذي يسعى إلى وسم المقاومة التحريرية الباسلة المشروعة بالإرهاب متداميا في التظليل والمغالطات.

أمّا إصرارنا على مصطلح العدو الصهيوني، والذي تهرّب منه الكثير أثناء النقاش، فإننا في كتلة لينتصر الشعب نسمّيه عدوا صهيونيا لأننا نعتبر تونس منذ قرار التقسيم في 1948 معنية بهذه الحرب رسميا وشعبيا وفي سنة 1967 وفي سنة 1973 وفي الاعتداء على حمّام الشط في أكتوبر 1985 وفي اغتيال الفلسطينيين والتونسيين وفي دماء شهداء تونس في فلسطين داخل كل فصائل المقاومة الفلسطينية الباسلة.

وبعد كل هذا الدم والاستهانة والاحتقار والغطرسة والاستيلاء والإهانة والتشريد لشعبنا العربي في فلسطين وبعد كل هذه الاعتداءات على المقدسات وعلى الأعراض، يراد منا أن نتلطف احتراما للمصطلح القانوني فلا نذكر لفظة العدو في مقترح القانون لأن فيها توصيفا. ألا أيها القانون تلطّف بنا وامنحنا حقنا في تسمية الأشياء بمسمياتها فهذا المسمى كيانا هو العدوّ ومع العدوّ لا تساوم وقاوم ورابط.

ولهذا فإن كتلة لينتصر الشعب لا يحق لها بكل المقاييس إلا أن تكون في صف المقاومة الفلسطينية التحريرية اعترافا بها ودعما لها وتشديدا على حقها التاريخي والإنساني والأخلاقي في الدفاع عن الأمة العربية قاطبة.

وانطلاقا من التحليل السابق تؤصل أو نؤصل فهم كتلة لينتصر الشعب للرهانات المحمولة على موقفها من هذا العدو ومما يسوّق إليه البعض من ضرورة التريث والمعقولية والتعقل والرصانة ومراعاة الارتباطات وتأثير ذلك على الاقتصاد والمعاملات، لنعلنها بصوت عال في كتلة لينتصر الشعب إن ثمن الكرامة باهض جدا وأشلاء أحبابنا في فلسطين المحتلة وأعراض نسائنا ومقدساتنا ليست رخيصة وليست للمساومة أو للمناورة أو للتفريط، فهذا الشعب الذي اخترع

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

بإمكانه أن يخترع وفاء لأهله في الأرض المحتلة كل أشكال الصبر على غطرستهم وإرهابهم، ليطلق شعاره الجديد نحن أمة لو جهنم صبت على رأسها واقفة، إنه ليس ثأرك وحدك لكنه ثأر جيل فجيل سوف يولد من يلبس الدرع كاملة يوقد النار شاملة يطلب الثأر يستولد الحق من أضلع المستحيل لا تصالح إلى أن يعود الوجود لدورته الدائرة والنجوم لميقاتها والطيور لأصواتها والرمال لذرّاتها والشهيد لطفلته الناظرة لا تصالح لا تصالح.

تحيا المقاومة الباسلة وتحيا فلسطين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة، عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقاق.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لزملائي النواب ضمير الشعب في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة،

تحية إلى الصامدين بفلسطين وفوق كل الأراضي العربية وتحت كل سماء من أفراد ومنظمات وجمعيات،

تحية خاصة إلى اليهود الرافضين للهجرة إلى فلسطين وافتكاك أرض الغير وبقائهم في أوطانهم الأصلية وهذا دليل أننا نحترم اليهودية لكننا ضد الصهيونية.

وانسجاما مع مطلب جماهير شعبنا في كل مكان "جرّم جرّم التطبيع" واحتراما لشهداء ولأنصار فلسطين من التونسيين والعرب ومن كل أنحاء العالم، تقديسا للأرواح البشرية التي سقطت ولازالت تسقط كل يوم من دير ياسين، صبرا وشاتيلا، مدرسة محر البقر، محمد الدرة، مستشفى المعمداني ومستشفى جباليا وستتواصل الأرواح وسيتواصل سقوط الأرواح مستقبلا واحتفالا بالتجانس بين الموقف الشعبي الذي كان واضح البوصلة منذ سنة 1948، حيث توجه التونسيون إلى فلسطين وشاركوا في المعارك ولم يولد واحد منّا بهذه القاعة في ذلك التاريخ وقد تشرّفت بمقابلة البعض منهم، أذكر السيد سعد الناجح والطوير بوجناح وبوستة بوعجيلة وغيرهم كثير وأحيّي من هذا المنبر من لا زال على قيد الحياة وقد شارك في بداية الثمانينات المختار الجبو أصيل منطقة جرجيس.

احتفالا بهذا التجانس والموقف الرسمي الذي التحق بالموقف الشعبي لأن الموقف الشعبي كان سبّاقا وقد التحق به السيد الرئيس الذي عبّر مرارا أن التطبيع خيانة. لهذه الأسباب وإيمانا مني بعدالة القضية الفلسطينية واعتبارها قضية عربية وقد أصبحت قضية إنسانية فإني أذكّر كذلك بجرائم العدو في حمام الشط واغتيال أبو جهاد واغتيال محمد الزواري وانسجاما مع هذه المواقف وبصفتي نائبا، سأصوت بـ "نعم" وأعتبر أن التصويت بـ "نعم" هدية إلى فلسطين في يوم وعد بلفور وأدعو زملائي للتصويت بـ "نعم" وتسمية هذا القانون "وعد تونس" وإن فلسطين ستتحرّر بإذن الله مستقبلا وفي المستقبل القريب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير تونس العزة والكرامة،

قبل كل شيء أود أن أشكر من القلب لجنة الحقوق والحريات على المجهود الكبير الذي قامت به، وأودّ أن أقول للشعب التونسي الذي يسمعنا من خارج المجلس هناك أعضاء اليوم في هذه اللجنة تمت هرستلهم، هناك من قال لهم صباح الخير حذاري لديكم أطفال ولكن إيمانا منهم بالقضية الفلسطينية، اليوم هم موجودون تحت قبة البرلمان بصدور عارية.

وفي الحقيقة أنا أستغرب اتّهام البعض بأن هذه اللجنة عملت لوحدها أريد أن أقول لهم بأن المبادرات التعديلية هي أكبر دليل اليوم على أن اللجنة كانت منفتحة أمام الجميع، لا أريد أن أعرف من أصحاب المبادرة التشريعية بقدر ما أريد أن أعرف بأنهم أشخاص صادقون يؤمنون بالقضية، أشخاص يتصفون بالنزاهة لا يباعون ولا يشترون، لذلك من كان من يكون هم أصحاب المبادرة،

أنا مع صدق النوايا ومع صدق القلب وصفاء النية لأن هناك أشخاص اليوم موجودون تحت القصف يتمّ جمع أشلاءهم.

زملائي أود أن أقرأ عليكم تدوينة أعتبرها جدّ خطيرة من سفّاح مجرم حرب يقول: "تجريم التطبيع لن يمرّ، يمكنهم الكلام عن الحركة الصهيونية كما يشاؤون، لا توجد أداءات على الكلام ولكن سنّ القوانين لن نسمح به". من أين أتتهم هذه الثقة زملائي؟ من أين جاءتهم هذه الثقة اليوم ليتزلوا تدوينات بهذه الطريقة؟ من أين اكتسبوا الثقة بأنه يمكنهم التلاعب اليوم بمجلس النواب هنا في تونس؟ من أين جاءتهم الثقة اليوم حتى يعرفوا النتيجة قبل أن نعرفها نحن تحت القبة؟ من أين جاءتهم الثقة اليوم حتى يعرفوا بأن هناك أشخاصا سيقولون لا على الأشلاء التي تقصف على الأطفال التي تموت على الناس الذي يذبحون، على الأرض التي تغتصب.

أنا حفيدة من حارب في حرب 1948، أنا حفيدة من حارب في حرب 1967، أنا اليوم أعرف عائلات الناس الذين امتزجت دماؤهم بدماء الشهداء في حمام الشط، أنا أعرف اليوم أشخاص مسوا في أرضهم وفي كرامتها وفي عرضها، أنا أعلم اليوم معنى الهمّة والشرف والكرامة، وهذا الأمر لا يمكن أن يفهمه من باع همّته وشرفه وكرامته، هذه الأشياء لا يمكن أن يفهمها أصحاب غير أصحاب الأرض. اليوم من سيقول لا سيجد نفسه في مواجهة مع التاريخ.

أريد أن أقول لكم، إن التضامن مع القضية لم يعد مجرّد علم يلبس أو معلق يوضع على الصدر ولا مظاهرة في شارع الحبيب بورقيبة ولا تسابق أمام وسائل الإعلام بحجّة التضامن، اليوم أنتم...(تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من فضلكم نحن مؤسسة تشريعية، علينا أن نستمع لبعضنا بهدوء من بداية الأشغال الى نهايتها ونعمل بكل استقلالية والسادة النواب أحرار في كل مواقفهم وعلينا أن نبقى دائما في مستوى المسؤولية المحمولة على عاتق المؤسسة التشريعية، شكرا.

الكلمة الآن للنائب المحترم حسن بوسامة عن كتلة الأحرار وله تسع دقائق.

السيد حسن بوسامة

شكرا سيدي الرئيس،

ملاحظة، زميلتنا التي كانت تتكلم توفيّت عمّتها ورغم ذلك جاءت لمتابعة أشغال الجلسة، بهذه المناسبة نتقدم لها بأحرّ التعازي ونشكرها على إيمانها بالقضية الفلسطينية.

قال الله تعالى:" **وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ** " صدق الله العظيم الدنيا فيها الموت.

في جلسة 17 أكتوبر تشعر أن كل النواب مستعدون للذهاب للمحاربة في فلسطين وترى علم فلسطين وتشهد حماس والتحموا مع الشعب في التنديد بالوضع في فلسطين وقدمت مبادرة تمّ عرضها على اللجنة ثم على الجلسة العامة وتم تأجيلها وأصبحنا محلّ جدال شعبي وإعلامي. ما الذي تغير؟ الناس تراجعوا دون أي مبرّر ولم تحصل أي استشارة وأكدّت سيادتك أنه قد تمت مراسلة كل الوزارات المعنية لكن تعوّدوا عدم إجابتنا سيدي الرئيس، فالمجلس آخر اهتمامات الوزراء ما يعنيهم فقط هو التصويت على المبادرات التي تأتي منهم.

أعلن السيد رئيس الجمهورية يوم 7 أكتوبر اليوم العالمي الإسلامي للحرب ضد الكيان الصهيوني وأكد هذا الكلام في الحملة الانتخابية التطبيع خيانة عظمى والتقط كل الشعب هذه الرسالة وتجاوب مع هذا، بل بالعكس لأول مرة في تاريخ تونس يلتحم الشعب مع أعلى هرم للسلطة في موقف ضد الكيان الصهيوني، إلى حد الأمس، أكد أنه لا توجد حركة صهيونية واحدة بل أن هناك حركات صهيونية تريد التحكم في الشعوب.

هي رسالة واضحة للناس التي تتحدث عن شركائنا الإستراتيجيين، كانوا دائما يرفعون شعار "الحرية والمساواة والعدالة" اليوم نجد حلفاء للكيان الصهيوني وفي العلن لم يحترموا مشاعر شعوبنا، بل بالعكس فقد جرّموا كل من تعاطفوا مع الشعب الفلسطيني ونحن اليوم نناقش هل نجرّم أم لا.

من يخافون على مصالح الشعب التونسي اليوم نقول لهم شركائنا الاستراتيجيين يضغطون حتى لا يقع تمرير هذا القانون ليس خوفا من الكيان الصهيوني ولكن خوفا على مصالحهم لأن بمرور هذا القانون سيكون بداية كسر، كسر سلاسل الهيمنة والوصاية على شعبنا. حالنا اليوم ليس أفضل من حال الشعب الفلسطيني اجتماعيا واقتصاديا نتيجة اللوبيات التي وجدت الدعم من أطراف أجنبية، اليوم تونس تحتاج لهذا القانون أكثر من الشعب الفلسطيني لأنها ستحتاج لاحقا إلى مراجعة كل الاتفاقيات، ثورة في القوانين لأن الشعب يحلم بأهم شعار للثورة "الكرامة الوطنية"، اليوم شركاء تونس بعد مواقف السيد الرئيس في الاتفاقيات ورفضه المنّ على الشعب التونسي ورفض التعامل مع صندوق النقد الدولي تحت الإملاءات مع حركات التحرّر في جنوب الصحراء، أكيد أنه سيكون هناك ثمن للكرامة وللحرية وللاستقلال والشعب التونسي دائما مستعد أن يدفع ثمن حرّيته.

اليوم دور السلطة التشريعية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في مرحلة بناء تونس، تونس الجديدة دون وصاية ودون إملاءات لكن ما نراه في أول يوم في المجلس انشقاقات ساهم رئيس المجلس في تكريسها، تشعر أن هناك "نواب فرض ونواب سنة"، كنا نتمنى أن يكون دوركم توحيد النواب وجمعهم على كلمة واحدة لكن ما رأيناه هو العكس، هو مسؤول في تونس يتعامل مع النواب بنظرة دونية وينظر إلينا بنظرة سخرية في المجالس وفي المنابر التلفزية.

لقد ترشحنا على دوائر لنساهم في بناء تونس ولكن الحكومة لليوم لم تواكب اللحظة ولا نرى قرارات بإمكانها تغيير وجهة تونس لأن البلاد تسيّر من وراء المكاتب، بالرغم من الرسالة التي بعث بها الرئيس والزيارات الفجئية ولكن لم نر أي وزير يزور الولايات. اليوم تونس محتاجة لحكومة ثورة تتمتع بالكفاءة والرؤية ويكون لديهم برنامج للنهوض بالبلاد لأن أغلب الخبراء يقولون بأننا قادرون على التعويل على أنفسنا للخروج من الأزمة ولكن لم نر وزراء يتعاملون مع خبراء.

اليوم بلادنا تحتاج لتمرير هذا القانون تكريما لكل الشهداء التونسيين والفلسطينيين في ذكرى وعد بلفور المشؤوم ووضع حجر الأساس، السيادة تقوم على السيادة الوطنية على كل ما هو فوق الأرض وتحت الأرض وفي البحر وفي الجو.

" مَنْ لم يَرِدْ صُعُودَ الجبَال يَعِش أَبَدَ الدَّهْر بينَ الحُفَر"

اليوم الوزراء لا يقومون بدورهم والولاة أيضا معاملتهم لنا سيدي الرئيس، أصبحنا محلّ سخرية، اليوم لا يمكننا أن نشرّع،

أكيد الاختلاف حاصل لأنه لا يمكننا أن نشرع، لذلك اليوم من دورنا ومن واجبنا أن نستغل هذه اللحظة لنتّحد من جديد واليوم لحظة لنتّحد من جديد في قضية إنسانية وعربية وأممية وتاريخية، وإن لم تصوتوا اليوم على هذا القانون من الأكيد أن أحفادكم وأبنائكم لن يسامحوكم، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إجلال وإكبار للمقاومة المرابطة، الصادمة من أجل تحرير كل شبر من أرض أمتنا العربية.

المجد والخلود لشهداء الأمة الأكرم منّا جميعا،

أيها الإخوة والأخوات،

عندما تكون القضية مقدّسة وتكون الحرب ضدّ عدوّ غاصب للأرض ومغتصب للعرض، تذوب الفوارق وتتبخّر الخلافات وتتوحد الخنادق وتختفي وجوبا أصوات النشاز إذ حينها لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ففي وحدتنا نصر للقضية وكسر لشوكة الصهيونية وفي تفرّقنا خيبة للرجاء وللآمال وسوء للعاقبة وللمآل.

أيها الإخوة والأخوات،

إن مسؤوليتنا الوطنية والقومية والإنسانية الملقاة على عاتق مجلسنا الموقر في هذه اللحظة التاريخية تجعلنا نستذكر ما نادى به الشهيد، شهيد الأمة العربية صدام حسين:

"إِذَا غَابتْ عَنْكَ قِيَمُ المَبَادِئ فَتَذَكَّرْ قِيَـم الرُّجُولَةِ "

وعليه، فنقولها بصوت عالي اليوم نحن مع المقاومة وضدّ المساومة، نحن لسنا من الذين يقولون أنّ البلاء في خصومنا فهم في نهاية المطاف خصوم علينا أن نتوقع منهم كل شيء وأي شيء ولذا فإننا مطالبون بأن نرى مكامن البلاء فينا أولا فنصلح ما أمكن إصلاحه دون خسائر ونقتلع ما أوجب إقتلاعه حتى ولو كان للاقتلاع خسائر ونصون الصحيح ونبقي عليه ونوفر له أسباب الاستمرار.

أما الخصوم فسيأتي يومهم عندما تكتمل حلقة الربط بين الوسيلة والغاية ويتحقق الالتحام التاريخي بين العقل والسّاعد فيكون فعلنا حينها على قدر عزمنا وما ادّخرناه من تحسين للذات وإعداد للمعارك والمواجهات.

أيها الإخوة والأخوات،

رغم الضغوط الدول الغربية المنافقة وأمريكا المتغطرسة ورغم ما يسوّق له ضعاف النفس والمبدأ وتضخيم لحجم الثمن الذي سيدفعه شعبنا فإننا نقول وبصوت عالي: "شعبنا يعرف معنى لذّة المقاومة ومعنى فرحة التّحرّر وهم غير قادرون على استيعابها". إننا لن نرضخ لأن الرّضوخ يؤدي إلى رضوخ أذلّ ولا مجال للتراجع عن حقّ فلسطين، كل فلسطين.

وعليه فإننا في كتلة لينتصر الشعب، نقول وبصوت عالي: "نعم لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب والاعتراف به والتعامل معه".

عاشت فلسطين حرّة مستقلة أبد الدّهر من النهر إلى البحر والخزي والعار للخونة لمن خانوا الأمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة فاطمة المسدّي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

لا أحد في مجلس النواب هذا، لا أحد يزايد ولا أحد يقدر على أن ينكر بأن كل مجلس النواب يدعم القضية الفلسطينية وضدّ التطبيع مع الكيان الصهيوني، لا أحد.

لكننا اليوم نناقش مشروع قانون ونحن لسنا موجودين من أجل التعبير عن التضامن الذي نقوم به كل يوم سواء أمام الإعلام أو في المظاهرات وفي الحديث مع كل الأطراف لأن القضية الفلسطينية بالنسبة إلينا هي مسألة مبدئية نقوم بالنّضال من أجلها أمام وبكلّ الطرق حتى في البرلمان.

لكن اليوم مشروع القانون هذا يتضمّن العديد من الأخطاء الشكلية والضمنية وأردنا أن نستمع إلى كل الأطراف الموجودة في الحكومة المعنية بهذا القانون حتى لا يكون قانونا لمعاقبة التونسيين ويكون قانونا لمعاقبة المتطبّعين.

أريد أن أسأل وزير الخارجية بخصوص مضمون هذا القانون، ما الانعكاس الذي سيكون له على يهود جربة مثلا؟ الشعب التونسي لا يعرف الفرق بين اليهودي والصهيوني وإن كان من الضروري أن نسمع وزير الخارجية عن علاقتنا ببعض البلدان لأن هناك بعض البلدان التي لها نقاط حدودية وهي مطبّعة مع الكيان الصهيوني، هل سنقطع مع هذه البلدان علاقتنا الدبلوماسية؟ هل أنه لم يعد لدينا الحق في الخروج وإلى آخره؟ هذا لم يحصل، لقد قمنا بقانون وحدنا وغدا إن تمت معاقبة التونسيين أو إن تمت معاقبة رياضيينا أو غيرهم ويتضح أن القانون غير صحيح فإننا سنتحمل المسؤولية وهذا لا يجب أن يحصل.

اليوم نحن أمام مسؤولية تاريخية كاملة لتونس فيمكن أن يحمّلنا هذا المسؤولية إن أخطأنا في حقّ الشعب. لذلك أطالب بتجريم التطبيع وهذا مطلب كل الشعب، ولكن يجب تجريم هذا التطبيع على قاعدة صحيحة وعلى قاعدة قانونية صحيحة، فلا يجب أن يكون مجرّد قانون أساسي يصدر باسم قانون عادي، هناك أشياء غير صحيحة لا يمكن أن تحصل.

لذلك أطلب سيدي الرئيس أن نعيد وأن نؤجل ونعقد جلسات تحاور مع وزير الخارجية الذي عبّر بالأمس عن قبوله الاستماع إلينا ويريد أن يعطي رأيه في هذا الموضوع، إما أن تقبلوا بهذا أو ستقدمون لائحة لوم للحكومة. إن لم تعجبكم الحكومة فعليكم القيام بلائحة لوم أما أن تبقوا تعملون هكذا وحدكم فهذا غير معقول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، نشكر لجنة الحقوق والحريات على العمل الذي قامت به وهذه اللجنة تواصل عملها إلى الساعة الواحدة والثانية صباحا، وأنت سيدي الرئيس ذكرت بأننا قد راسلنا وزارة الخارجية لكن لم تذكر لنا فحوى ردّ هذه الوزارة، هل قبلوا بهذا القانون أم أنهم لم يقبلوا به؟ هل أن هذا القانون يشملهم أم لا؟ لأن هناك أشخاصا داخل اللجنة حضروا وناقشوا والآن يصرّحون بكلام مخالف لما حصل داخل اللجنة، هذه نقطة أردت توضيحها.

شيء آخر، القضية الفلسطينية ليست قضية العرب أو المسيح أو النصارى أو البوذيين ولا غيرها، الوضع قد كشف بأن القضية الفلسطينية هي قضية كل إنسان يؤمن بالإنسانية لأن ما يحصل اليوم هو تعدّي على الإنسان، شهر نوفمبر أنا أسميه نكبة العرب بين ما حصل فيه من "وعد بلفور" للتنكيل و "وعد ترامب" للتطبيع.

وعد بلفور جريمة يندى لها الجبين وصفحة أخرى من الصفحات ومن تجليات العقيدة الاستعمارية التي أعطت ما لم تملك لمن لا يستحق. سنبقى على العهد مهما طال الزمن وعظمت التضحيات، وفي هذا العدوان اكتشفنا بالوضوح أن لدينا عرب مُتصَهينون، عرب جبناء. أيعقل أن معبر رفح موجود في الأراضي العربية ونحن كعرب ننتظر الموافقة والإذن والسماح من الكيان الصهيوني؟! نحن لا ندخل السلاح ولا ندخل الوقود أو النفط بل سندخل إعانات إنسانية وننتظر الصهاينة إلى أن يرضوا علينا ويسمحون لنا بالدخول.

ليس للكيان الغاصب أي سلطة على معبر رفح وهذا بالقانون الدولي. علينا نحن اليوم كنواب أن نكون صوت شعبنا لنكون على نفس الوتيرة مع الناس الذين انتخبونا ومع آراء شعبنا، ما دمنا لا نستطيع أن نشارك في الحرب ولا نستطيع المشاركة في القتال فلنشارك على الأقل بالمحافظة على المبدأ وعلى نخوة التونسي بين الأمم.

نداء للرؤساء العرب، كفاكم مسخرة على شعوبكم، أمريكا ترسل الصواريخ والقنابل الفسفورية ونرسل نحن العرب الأكفان لأبنائنا في غزة. هذا ما قدرنا عليه وصمتكم عار عليكم سيسجله التاريخ. وكما ذكرت سابقا لا سيادة وطنية ولا حرية ولا حقوق ولا كرامة للأمة العربية إلا باستقلال فلسطين من النهر إلى البحر.

وفي النهاية، كما دخل اليهود فلسطين بوعد بلفور، سيخرجون منها بوعد الله بوعد الله لأنهم أجبن خلق الله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

السادة النواب،

كل التحية على هذه الروح الوطنية العالية التي أبديتموها منذ إيداع مشروع القانون خاصة أثناء النقاش صلب اللجنة المختصة رغم القصف الذي تعرضنا له ولا زلنا.

السيد الرئيس، هذه الروح نريد أن نجسّدها اليوم من خلال المصادقة على مشروع قانون تجريم التطبيع وحينها نكون قد تجانسنا مع مبادئنا ومع الشعارات التي يرفعها شعبنا تقريبا يوميا ومع الموقف العام للدولة التونسية.

السيد الرئيس، ليس من حقّ أي جهة التدخل في شؤوننا الداخلية، نحن دولة لها سيادة، حيث أصبحت بعض الأطراف تصدر تصنيفات لكل من ينحاز لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، نقول لهؤلاء نحن مع المقاومة الفلسطينية بمختلف تشكيلاتها في غزة وفي كل شبر من الأراضي المحتلة، نحن مع أطفال فلسطين، مع نساء فلسطين، نحن ضد حرب الإبادة التي ينتهجها هذا الكيان الإرهابي ضاربا عرض الحائط بما يسمى بالشرعية الدولية بمساندة مطلقة لحكومات دول طالما أصدعت رؤوسنا بشعارات الحرية والديمقراطية وفي ظل تواطؤ بعض الأنظمة التي انتهجت خيار التطبيع والتي ستبقى وصمة عار وهي لا تعبّر البتة عن مواقف شعوبها، فنجد أنه يوميا تتظاهر شعوب هذه الدول تقريبا مساندة للقضية الفلسطينية وهذه رسالة أو إجابة لهؤلاء الحكام الذين انتهجوا خيار التطبيع على قول الشاعر ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد عبد السلام الحمروني

أواصل سيدي الرئيس مازال لدي الوقت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل العفو، المصدح للنائب المحترم من فضلكم.

السيد عبد السلام الحمروني

قال الشاعر:

"تتكتّل فكل الناس تتكتّل

بَلعتُم فكُرنا كذبا وتَزوِيرا وتأليفَا

أتجْمعُنا يا الله وتُبعِدُنا يدُ الفيفا"

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود الترحم على شهدائنا وأبنائنا في فلسطين،

اليوم لن أتحدث لا كنائب ولا كحقوقية ولا كناشطة سياسية ولا كامرأة قانون، اليوم سأتحدث كأم أرى كل يوم الأطفال يتم إخراجهم من تحت الركام، اليوم سأتحدث كسيرين المرابط أم لثلاثة أطفال، أحد أبنائي عمره ست سنوات، بالأمس احتفل بعيد ميلاده السادس قال لي: "أمّي لا أريد الاحتفال بعيد ميلادي نظرا لما يحصل في فلسطين" أي أن القضية تعيش في وجداننا جميعا.

اليوم أسمع تأجيل وأنه يجب أن نستمع الى وزير الخارجية أستمع للعديد من الحجج، هل أن 97 نائبا الذين أمضوا على استعجال النظر ألا يعلمون بأن الآجال تقصر عندما نقوم باستعجال النظر؟! ألا يعملون بأنه يوم 31 جويلية السيدة رئيسة

اللجنة راسلت كل الأطراف، ليس فقط وزارة الخارجية؟ إن كنتم تضنون بأنها راسلت وزارة الخارجية فقط هذا غير صحيح فقد أصدرت مراسلة لممثل عن رئاسة الجمهورية وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الاقتصاد وحتى الهياكل الرياضية الرسمية أيضا لكن لم يحصل شيء. هل سنبقى اليوم نؤجل ونؤجل اليوم السيد وزير الخارجية خرج في التلفزة وكنّا نحبّذ أن يقول رأيه ذلك صلب اللجنة، أنا شخصيا كنت أحبذ ذلك.

اليوم أنا كسيرين المرابط لا يمكن أن أسمح لنفسي، صدقوني الزملاء أنا لا أزايد ولا أحد يمكنه أن يزايد علينا لم نعد ننام، أصبحنا نشعر بأن فرحنا خيانة للشعب الفلسطيني، أصبح الإنسان رغم مرضه يقوم ويذهب للعمل ليرى إتّجاه مصير التصويت.

اليوم السادة الزملاء القضية لم تعد قضيتنا نحن كشعب تونسي، اليوم كل العالم ينتظرنا، اليوم عندما أرى أحد الأشخاص الذي لا يسمى من الكيان الصهيوني يقول:" تجريم التطبيع في تونس لن يمرّ، قيس سعيد يعلم ذلك بإمكانه التكلّم عن الحركة الصهيونية كما يشاء أما سنّ القوانين فلن نسمح به"، هذا إعلامي صهيوني. من أنت لتسمح أو لكي لا تسمح؟ وما قيمتك في هذا المجلس حتى تتأكد بأن هذا القانون لن يخرج اليوم؟

بالأمس استمعت لقيادات في أحزاب وقد أرسلنا محادثته لبعضنا البعض كزملاء يقول: "أنا متأكد بأنّ القانون سيعود للجنة. ما الذي جعلك تتأكد اليوم؟ أنا أنزه كل الزملاء وأنا متأكدة بأن زملائي اليوم سيكونون عند وعدهم أمام الله وأمام الناخبين وأمام الشعب الفلسطيني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي، غير منتمي وله أربع دقائق على اعتبار أن النائب السيد عبد الحليم بوسمة تنازل له عن حصته في التدخل لفائدته، تفضل الأستاذ الطيب.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا وتحيّة تقدير واحترام لرفاق الإنسانية، لكل من دولة كولمبيا إسبانيا كوريا الشمالية كوبا الشيلي إسكتلندا وبوليفيا الذين كانت لهم الجرأة والقوّة لإدانة هذا الكيان الغاصب. ولكن ولا عزاء للإخوة الأشقاء الذين عجزوا عن مساندة أشقائهم الفلسطينيين، بل عجزوا حتى عن فتح الحدود أو مناصرة إخوانهم بالمؤونة وبالأدوية.

قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه يتزامن اليوم 2 نوفمبر 2023 مع 2 نوفمبر 1917 وعد بلفور المشؤوم الذي زرع في كيان هذه الأمة هذا الكيان الغاصب وقد تكبدنا بعد زرع هذا الكيان الغاصب العديد من الهزائم بدء بـ 1948 مرورا بـ 1967 وإلى اليوم نحن نتكبّد الشهداء تلو الشهداء قوافل من الشهداء. لكن طوفان الأقصى في 07 أكتوبر2023 أعاد لنا بصيصا من الأمل بأن هذا الكيان الغاصب هو كيان واهن وهو أضعف وأوهن من بيت العنكبوت وقادرون على دحره وعلى تحرير كامل فلسطين، لكن هذا لا يتم إلا عن طريق أن تكون لدينا ثقة بأنفسنا لأن هذا الكيان أول ما زرع في وجدان هذه الأمّة الهزيمة وزرع في وجدان هذه الأمة أنه الجيش الذي لا يقهر لكن هذا الجيش قهر في عُقْر داره بمجموعة من المناضلين والفدائيين الذين بينوا وأن هذا الجيش الصوري الكرتوني.

لذلك نقول لزملائنا، الشعب في الشارع والشعب في الخارج ينتظرنا ونحن في لحظة مفصليّة وفي لحظة تاريخية، إما أن نكون مع أنفسنا وأن نكون صوت هذا الشعب وخلقنا وتمّ انتخابنا بطريقة شرعية وغير مشكوك فيها، انتخبنا لأن نكون إلى جانب وجدان هذا الشعب وأن نمرّر هذا القانون أو أن نكون صُوَرًا وخطًّا خجولا في هذا التاريخ. نقول:

المجد والخلود للمقاومة،

النصر لفلسطين،

النصر لفلسطين،

وإن هذه بداية دحر هذا العدو الغاصب، والخزي والعار لكل المتطبعين ولكل الخونة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لكل أحرار هذا المجلس ولكل أحرار العالم،

في البداية نتوجّه بالتهاني والتبريكات للشعب الفلسطيني العزيز ولرجال المقاومة الأبطال لما منّ الله عليهم وعلى أمتنا العربية والإسلامية من نصر عظيم، نصر تاريخي كبير في العملية الكبرى، طوفان الأقصى.

منذ بداية نشأة هذا العدو الصهيوني إلى اليوم كل المشاهد، كل الممارسات، كل السياسات، كل الجرائم تفضح الغرب وتفضح أمريكا وتفضح بريطانيا، تفضح المجتمعات الغربية لممارسات كل الجرائم التي ترتفع وتيرتها في الكثير من الأحيان لتصل إلى جرائم إبادة جماعية وإلى جرائم حرب وإلى جرائم ضد الإنسانية وضد الوجود البشري. كل أشكال وأنواع الجرائم وكل أنواع التعدّي تقدّم شاهدا واضحا على أن الأنظمة الغربية هي أنظمة إجرامية بكل ما تعنيه الكلمة. ومنذ اليوم الأول كان الكيان الإسرائيلي ربيبا للدول المستكبرة، الدول الاستعمارية بدءا ببريطانيا وانتهاء بأمريكا وحظي بكل مراحله إلى الآن ولازال يحظى بدعم مفتوح وبتبني كامل من قبل عديد الدول الغربية كما هو واضح في الموقف البريطاني بالدرجة الأولى ويتلوه الموقف الفرنسي والموقف الألماني والإيطالي وهكذا بقية الدول الغربية في الأعم والأغلب.

بالمقابل الواجب الشرعي والإنساني والأخلاقي والقومي والديني، الواجب بكل الاعتبارات والحيثيات على أمتنا الإسلامية بشكل عام والعرب بشكل خاص، الواجب على الجميع أن يساندوا الشعب الفلسطيني وأن يساندوا أحرار الأرض والمقاومين للعدوّ بفلسطين أن يقفوا إلى جانبهم وأن يقدموا لهم كل أشكال الدّعم والمساندة على المستوى السياسي والإعلامي والمادي وحتى على المستوى العسكري.

لا يجوز أبدا ولا يليق بهذه الأمة أن تتفرج على الشعب الفلسطيني ثم تتقدم كل الدول الأخرى الغربية المساندة للعدو الصهيوني وهو المدنّس للمقدسات والجميع يعلم أن عملية طوفان الأقصى أتت في ظروف وفي ظرف واضح حتى على مستوى استهداف الأقصى، بلغت مستويات الاستهداف بشكل غير مسبوق له آثاره السلبية وعواقبه الخطيرة على مستوى التهديد الفعلي للمسجد الأقصى لما له من أهمية وبما له من قدسيّة لدى أمتنا الإسلامية.

على الشعوب العربية أن تنتصر للحقّ وتستحضر المذابح التي تعرض لها شعبنا العربي في فلسطين والذي لا زال يقدّم جحافل الشهداء وآلاف الجرحى والثكالى والأيتام من أجل استرجاع حقّه السليب في أرضه السليبة كل فلسطين.

كل التحية وحيّى الله رجال تونس الثابتين على مواقفهم والمتمسكين بحقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد إبراهيم حسين غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أتوجّه بالشكر للجنة الحقوق والحريات على المجهود المبذول والالتزام بالقضية، يكفي أن نذكر ونذكّر ببعض المجازر الإجرامية الإرهابية التي ارتكبها الكيان الصهيوني منذ نكبة 1948، مذبحة دير ياسين 1948، قلقيلية 1956، كفر قاسم 1956، خان يونس 1956، تلّ الزعتر 1976، صبرا وشاتيلا 1982، مخيّم جنين 2002 وغير هذا كثير من المذابح ومن عمليات الاغتيال والتهجير على مدى عقود.

يكفي أن نستحضر حرب 1967 وحرب 1973، يكفي أن نذكر أن أبناء شعبنا كانوا منذ سنة 1948 في طليعة المنخرطين في المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلهم، يكفي أن نذكر استقبالنا للفلسطينيين وقيادة الصف الأول في تونس 1982 بعد تهجيرهم من بيروت إثر اجتياحها.

يكفي أن نستحضر مجزرة حمام الشط 1985، يكفي أن نتذكر اغتيال المناضل أبو جهاد بتونس على يد الموساد في منزله سنة 1988، يكفي أن نذكر الشهيد محمد الزواري 2016.

يكفي أن نقول أن الشعب التونسي بكافة شرائحه لا يساوم مع القضية الفلسطينية ويعتبرها قضيّته القومية المركزية الأم.

يكفي أن نشاهد إلى هذا اليوم منذ انطلاق طوفان الأقصى العمليات الانتقامية الإرهابية للكيان الصهيوني التي تستهدف الأبرياء وتريد استئصال المقاومة الباسلة.

يكفي كل هذا لنقول أنه حان الوقت لتجريم التطبيع مع هذا الكيان الغاصب ومحاسبة كل من تورّط في التطبيع مع هذ العدو أشد حساب.

عاشت فلسطين حرة مستقلة من النهر إلى البحر،

المجد والخلود للشهداء الأبرار،

عاشت غزة مقبرة لهؤلاء الغزاة،

عاشت تونس حرة مناصرة للقضية الفلسطينية وللقضايا العادلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية والنصف على أن نستأنفها لاستكمال مداخلات الزملاء.

(كانت الساعة منتصف النهار وست وخمسين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترح مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله الجلسة، الكلمة للنائب المحترمة السيدة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي ولها تسع دقائق.

في القائمة هناك النواب المحترمون: فتحي رجب، رشدي الرويسي، رياض بلال، معز الرياحي، بسمة الهمامي، حمادي غيلاني، فخر الدين فضلون، هؤلاء حسب الترتيب والكلمة الآن للنائب المحترمة ضحى السالمي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

هل يكفي الموت لنبقى أحياء أيها الشهداء؟ فلسطين أي جغرافيا لصحراء الأمل فيك فلسطين أي تاريخ لوجه الدم فيك؟ اجمعوا قشكم وابنوا عشكم ورتلوا معنا سنعود يا وطني سنعود ولو بعد حين يا فلسطين.

إلى فلسطين ليس هناك على الأرض أقدس من دم الإنسان ولذلك سميت فلسطين بالأرض المقدسة، هذا الدم يا سادة الذي ترونه كل يوم وساعة ودقيقة وثانية يسفك بأبشع الطرق والجرائم لا لشيء إلا لكون أصحابه ما زالوا لأكثر من سبعة عقود يقاومون ويناضلون من أجل الحق الفلسطيني المغتصب من قبل الاحتلال الصهيوني بدعم من أعتى القوى الإمبريالية العالمية.

أتعلمون ما معنى الحق الفلسطيني يا سادة؟ إنه ذاك العرس الذي لا ينتهي في ساحة لا تنتهي في ليلة لا تنتهي لا يصل الحبيب إلى الحبيب إلا شهيدا أو شريدا، إنه الحق الذي يستوجب خوض غماره التعامل مباشرة مع الموت للحفاظ على الحياة وتقديم طلب انتساب لدم الشهداء، إنه الحق الذي ظل يدافع دون كلل عن الحق في الحق أمام همجية تغتصب حقه في كل شيء بدعم من عالم يدعي زيفا إنه عالم الحق اللامتناهي، إنه الحق الذي وقف ندا للند مع العالم كله ليدافع عن حقه في أن يكون شعبا ككل الشعوب دون أن يتوفر في وجه شرذمة استعمارية عنصرية تقدم نفسها كشعب غير كل الشعوب دون أن تتوفر فيها أي مقوم من مقومات تتشكل على أساسها الشعوب والقوميات، شرذمة هي المحصلة الأتعس لبربرية وهمجية الحداثة الزائفة التي تريد مسح ذنوب جرائمها في حق مواطنيها من ذوي ديانة محددة عجزت هي عن تحريرهم صلبها كما عجز جزء منهم لحظة تشكل الدولة الأمة في العالم الأوروبي في الاندماج صلب مجتمعاته راسما لنفسه قومية وهمية متخيلة عوضا عن قوميته الحقيقية.

إنه الحق الفلسطيني الذي أرعب أعتى الرجعيات العربية يوم رأت في ثورته المسلحة نموذجا للديمقراطية والعلمانية يهدد ديكتاتورياتها المتخلفة.

إنه الحق الفلسطيني الذي عرى زيف مقولات الحداثة الليبرالية والعلمانية الرأسمالية وحقوق الإنسان الكونية.

إنه الحق الفلسطيني الذي ظل ينحت لنفسه هوية حضارية وتاريخية وثقافية رغم كل محاولات الطمس والإبادة لمعالمه الحضارية والتاريخية.

إنه الحق الذي ظل يقاتل جريمة استعمارية هدفت منذ مؤتمر وايزمان للقوى الاستعمارية في مستهل القرن العشرين للحيلولة دون تشكل قوات ديموغرافية وجغرافية واقتصادية وحضارية في جنوب المتوسط تهدد مصالح الرأسمال العالمي ووجدت ضالتها في التحالف مع الحركة الصهيونية بقيادة هرتزل وبقية صحبه المجرمين.

إنه الحق الفلسطيني الذي نظم أطول إضراب عمالي في التاريخ والذي استمر لستة أشهر كاملة خلال ثورة 36- 39 زمن الانتداب البريطاني احتجاجا على موجات الهجرة اليهودية وأسس لفصول وملاحم جديدة في النضال النسوي والطلابي والثقافي إلى آخره.

إنه الحق الفلسطيني المقاوم لإحدى أكبر جرائم الإبادة الجماعية في القرن العشرين وإحدى أبشع حروب التطهير العرقي في التاريخ الحديث المماثلة لتطهير الهنود الحمر الاسم المتعارف عليه لسكان الولايات المتحدة الأمريكية الأصليين.

إنه الحق الفلسطيني الذي لا يطلب رحمة ولا شفقة ولكنه يضع كل ضمائر البشر تحت الاختبار اختبار الإنسانية. إنه الحق الفلسطيني الذي لم تنس أن تهدر به حناجر المنتفضين الناطقة بالضاد وهي ترى رؤوس أنظمة تتطاير لكن خانها الواصلون الجدد لدفة الحكم بعد عقود من المتاجرة به وتخريب جوهره الحقيقي.

إنه الحق الفلسطيني الذي لم يسقط بالتقادم وسيظل يفزع مقاومته أشكال ومضامين فهو إبداع المقاومة المبدعة في الدفاع عن قوة الحق في وجه حق القوى المتمادية في اغتصاب الحق في الحق.

إنه ملحمة الوجود الانساني المبدع للحياة كفن لمقاومة العدم، إن هذا الحق الفلسطيني الذي عمّد بالدم قد امتزج فيه الدم الفلسطيني بالدم التونسي لا فقط في حادثة حمام الشط إنما في جبهات المعارك المباشرة منذ حرب 1948 مرورا بكل اللحظات والمواجهات التي تلت إعلان تأسيس الكيان المسخ على أرض فلسطين ولبنان وسوريا، قاتل واستشهد التونسيون جنبا إلى جنب مع المقاومين الثوريين الفلسطينيين والعرب وغير العرب.

أيها السادة في ظل ما أحاط تاريخيا بنشوء وتشكل الكيان الصهيوني صار النضال التحرري في فلسطين يكتسي أهمية تتجاوز طبيعة الشاكلة السابقة للتحرر الوطني من براثن الاستعمار المباشر القديم إذ صار يحيل بكل بساطة إلى تحرير الفلسطينيين لأرضهم من الاحتلال الاستيطاني العنصري وتحقيق سيادتهم عليها، تحرير العرب وكافة شعوب المنطقة من عائق موضوعي يحول دون تحقيق تحررهم الشامل من جهة ويشكل من جهة أخرى وفي كثير من اللحظات شماعة لتكريس سردية داخلية تبرر وتشرعن للاستبداد والاستغلال الداخليين.

تحرير اليهود العوام من براثن الدعاية الإيديولوجية الصهيونية والانطوائية الذاتية التاريخية، تحرير المسلم والمسيحي وكل الديانات من وهم الصراع الديني كأساس تقوم عليه الصراعات في العالم، تحرير العقل الشرقي والجنوبي عموما من وهم الحداثة الأورو مركزية، تحرير الأوروبيين والإنسانية جمعاء من عقدة الذنب التي تؤبدها البروباكندا الصهيونية والتي مفادها أن اليهود هم الضحية دائما وأبدا في أي مكان وفي أي زمان بفعل الجرائم التي ارتكبت بحقهم في الدول الأوروبية في القرون الماضية والتي على أساسها كانت تبرر لعقود في الأوساط الأوروبية والأمريكية كل الجرائم الصهيونية المرتكبة وتجد الأعذار لتحوّل الضحايا في بلدانهم الأصلية إلى جلادين في أرض غيرهم، تحرير الإنسان من اضطهاد رأس المال وهمجيته.

أيها السادة انتصارنا للحق الفلسطيني هو جزء من تحقيق مبادئ انتفاضة ديسمبر-جانفي 2011 وأهدافها وانتصار لدماء شهدائها البررة وشهداء كل اللحظات التحررية في تاريخ هذا البلد وشعبه فانتصارنا لهذا الحق هو تكريس فعلي لشعارات الحرية والكرامة والسيادة الوطنية التي ناضلت من أجلها الأجيال المتعاقبة وسجنت وعذّبت واستشهدت.

أيها السادة هنا تونس بلد أولى الحركات النقابية العربية والإفريقية وبلد الحركة الطلابية التي خاضت عبر تاريخها في كل الصراعات المحلية والعربية والعالمية والتي كانت منذ بدايتها مقاومة للإمبريالية ومنحازة لحركات التحرر الوطني وعلى رأسها الحق الفلسطيني، هنا تونس بلد الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، بلد عمادة المحامين اللتين كانتا عبر التاريخ في صف نضالات الشعوب والمضطهدين، هنا تونس بلد انطلاق الانتفاضات العربية فهل من الوجاهة يا سادة أن يظل شعبها دون قانون يجرم الاعتراف بالكيان الصهيوني والتعامل معهم في شتى المجالات.

أخيرا إنّا لفلسطين وإنا إليها لعائدون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

سيداتي سادتي،

أرجو أن يكون القانون ضد التطبيع مصيري ويخدم مصلحة الشعب الفلسطيني والتونسي على حد السواء ولا يكون سببا في عزلة الشعب الفلسطيني ويحقق ما يريده الكيان الصهيوني.

أبدأ بما جاء في القرآن الكريم في سورة الإسراء "**سُبْحَانَ الَّذِي أسرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**" صدق الله العظيم.

كما أن نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم دعا في أكثر من حديث لزيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين ومن بينهما عندما قال في حديث شريف: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى، الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة" هذا ما دعا له ربنا الأكرم ونبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم. وهي زيارة المسلمين لبيت المقدس والصلاة بالقدس الشريف ومسجد

الصخرة فكيف نجرم الآن ما حلله الله ورسوله كما أنّ دستورنا ينص بأن تونس جزء من الأمة الإسلامية وإعلاء كلمة الله أكبر ولا إلاه إلا الله في المسجد الأقصى هي ما لا يرغب فيه الكيان الصهيوني فيسعى لمنع العرب والمسلمين من زيارة القدس.

سيداتي سادتي، كلنا نفدي فلسطين وكما يقال بين قوسين "راضعينو في الحليب" لكن أنا لا أنسى أنّ دمي متكون من كويرات حمراء وأخرى بيضاء وما لون علم تونس فأنا دمي تونس ومستعد كي أسقي فلسطين بدمي فأنا لست ضد قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني لكن أظن أن هذا القانون في بعض فصوله يقمع الحقوق والحريات ويمنع الأفراد من زيارة فلسطين ومقاماتها المقدسة والمذكورة في القرآن الكريم هذا كما جاء بنصه لم يؤخذ بالاعتبار اليهود التونسيين المقيمين بتونس أولى بفلسطين ومنع الزيارات بينهم وقطع صلة الرحم وإلغاء حج الغريبة كل ذلك له تداعيات ستكون خطيرة وجسيمة على تونس وسياحتها وكذلك على فلسطين فكيف نسمح لهم بالدخول إلى تونس ونمنع التونسيين اليهود والإسلاميين من الدخول إلى فلسطين ، هذا سيكون قانون الكيان الصهيوني ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي وله خمس دقائق باعتبار تنازل كل من النائبين المحترمين بن صالح وعواطف الشنيتي عن مداخلاتهما، تفضل الأستاذ رشدي الرويسي.

السيد رشدي الرويسي

بسم الله الرحمان الرحيم أولا، بسم الله المنتقم الجبار ثانيا، الرحمن الرحيم على أهلنا الذين يقصفون هناك في الأرض المحتلة، المنتقم الجبار على الإمبريالية وأذنابها على ذراعها المتقدم وهو الصهيونية، وطني علمني كل الأشياء علمني أن حروف التاريخ مزورة حين تكتب بلا دماء، الانتفاضة هناك والمقاومة هناك تخط من جديد تاريخ هذه الأمة، وطني علمني أنني أقف في جانب الحق أينما كان ليس بالضرورة أن تكون فلسطين عربية أو شمال إفريقية لكن هناك مناضلين يدافعون من أجل استقلالهم من أجل تحررهم الوطني من أجل معادلة جديدة إمبريالية شعوب.

يقول نزار قباني: " دخلوا علينا وكان عنترة يبيع حصانه بلفافة تبغ وقمصان مشجرة ومعجون جديد للحلاقة، دخلوا علينا وكان عنترة يبيع الجاهلية لا زال يكتب شعره العذري قيس واليهود تسللوا لفراش ليلى العامرية حتى كلاب الحي نائمة لم تنبح ولم تطلق على الزاني رصاص بندقية".

رسائلي أولا إلى اليهود في العالم: ابقوا في أوطانكم فأنتم مواطنين في الدول التي أنتم فيها لا تكونوا جنودا لمنظمة نازية جديدة، لا تكونوا جنودا لكيان غاصب فأنتم تعاملون هناك كالأعداء لكن في أوطانكم أنتم مواطنون هناك بكامل حقوقكم.

رسالتي إلى الشعوب العربية :انتفضوا في وجه من يريد التطبيع من يريد أن يذهب في ركاب بيع الأوطان لأن فشل الانتفاضة هو تمرير لتقسيم المقسم وتجزيء المجزئ، فلسطين هي القلعة المتقدمة في النضال لكن إن سقطت هي اليوم ستسقط كل أجزاء هذا الوطن الممتد من البحر إلى البحر تحت هذا الاستعمار المعولم الجديد، تحت منظمات القمع الدولية وتركيع الشعوب، أينما وجدت الحقيقة ذلك وطني والحقيقة اليوم أن ندعم الانتفاض بكل ما أوتينا، أن ندعم المقاومة بتجريم التطبيع بالتصدي لبضائع الصهيونية التي تتسرب إلى البلد بالتصدي لكل البضائع الداعمة لهذا الكيان الغاصب.

يقول أحمد فؤاد نجم في رثائه للعظيم تشي جيفارا: "يا شغالين ومحرومين يا مسلسلين رجلين ورأس خلاص خلاص ملكوش خلاص غير بالقنابل والرصاص الكلمة من نار أو حديد والعدل أخرس أو جبان".

نريد اليوم أن لا يكون العدل أخرسا أو جبانا نريد أن نرسل رسالة اليوم من البرلمان التونسي نحن في صف الحق في صف المقاومة كلفنا ذلك ما كلفنا فارفعوا رؤوسكم إنكم في حضرة البرلمان التونسي، ارفعوا رؤوسكم أنتم في حضرة ممثل الشعب التونسي العظيم الشعب التونسي الذي يتكوّن عرقيا من الأمازيغ الأحرار الذين رفعوا شعار المقاومة أينما كانت الذين اختلطوا في الفينيقيين الذين كانت أصولهم من لبنان بجانب فلسطين الذين اختلطوا بالعربي والرومان وكل من قبل التمازج وبناء حضارة هنا. نحن اليوم إما أن نكون في صف الحق إما أن نمرر هذا القانون أو نخرس إلى الأبد ولن تقوم لنا قائمة بعد اليوم دفاعنا عن فلسطين هو دفاعنا عن مسار تحرر كامل سقاه أباؤنا في 56 ولا زالوا ينتظرون اكتمال السيادة الوطنية اليوم، نحن في لحظه فارقة إما القضاء على شبه الاستعمار بقاء الإمبريالية عملاء الصهيونية أو لن نكون هنا بعد اليوم لن تقوم لنا قائمة وسنظل تحت الاستعمار وتحت الإمبريالية عاشت المقاومة لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

كلمة أخيرة نتمسك بالنظام الداخلي وأن يمرر هذا القانون للتصويت المباشر والالكتروني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا السيد النائب مرحبا بكم زملائي،

أنا أجد نفسي سيدي النائب كالعادة مجبر على وضع موضوع الجلسة جانبا وأتحدث في الإجراءات وفي طريقة التعامل. اليوم نجد أنفسنا في موضوع في قانون كانت اللجنة قد بعثت منذ جويلية لعقد جلسات استماع لجميع الأطراف لكن بقدرة قادر لم يتم إرسال أي مراسلة وقد طالبت اللجنة بسماع رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد، وزارة التجارة، وزارة الشباب والرياضة تقريبا كل الوزارات التي كان بإمكاننا الاستماع إليهم في العطلة البرلمانية ويكون لدينا متسع من الوقت لضبط صياغة جيدة ونعرف توجهنا ونأخذ ملاحظات كل هذه الجهات.

نجد أنفسنا بعد استعجال النظر يفرض على اللجنة تاريخ 26 لتقديم تقريرها وتعيين لجنة يوم 30 ثمّ ما حدث أنه لم تجتمع اللجنة يوم 30 وتقدم سيادتك في مكتب المجلس الاعتذار وقد كان من الأجدر تقديم الاعتذار من كل النواب ومن الشعب التونسي بشأن "polémique" التي حدثت ثم مرة أخرى نتوجه لجلسة 2 نوفمبر بعد جلسات استماع وهناك جلسات لم تتم لأن الآجال ضيقة جدا ولم نفهم لم حدث كل هذا.

السيد النائب إن كانت هناك معلومات أو ضغوطات نحن في مجلس النواب وهناك أطراف ليسوا بنواب وعلى علم بمعلومات

ونحن كنواب داخل المجلس ونحن الأصل لا يقع إعلامنا بشيء فقد كان من الأجدر عقد جلسة مغلقة تقوم خلالها بمصارحة النواب بكل شيء فهؤلاء نواب وطنيون يخافون على مصلحة البلاد لديهم أبناء في هذا البلد قلقون على مستقبلهم فنحن لم نأت من كوكب آخر.

السيد النائب لقد تعلمت شيئا وخذها مني نصيحة كأخ أصغر "الحيلة في ترك الحيل" إن لم نضع اليوم اليد في اليد ونبقى نستسقي المعلومات من هنا وهناك سمعنا من رئاسة الجمهورية ومن ثمة سمعنا بعريضة لم كل هذا الانشقاق؟ لماذا المجلس أصبح يعمل بهذه الطريقة؟ دعونا نعمل في أريحية نحن هنا لسنا خونة نحن هنا نواب، أول أمس ويوم أمس نسمع في منابر تلفزيونية أن هذا القانون سيمرر وسيعاد إلى اللجنة وأناس تجزم أن هذا ما سيحدث كأن هؤلاء أخذوا القرار وانتهى.

السيد النائب استمعنا إلى "des chroniqueurs" يمجدونك ويخونونا ويشتموننا فلقد أصبحنا أضحوكة في المنابر التلفزيونية وفي الصحافة وفي الفايسبوك وأنت لا تحرك ساكنا نحن لم نأت هنا لنهان...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد رياض بلال عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد رياض بلال

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية تحية إكبار وإجلال للجنة الحقوق والحريات التي قامت بمجهود جبار بمعية كافة الزميلات والزملاء المساهمين مجهود يذكر فيشكر.

من ظنّ أنّ غزة تنزف الآن فليراجع نفسه إنما غزة تتبرع بدمائها لأمة أصبحت بلا دم، استوطنوا أراضينا وغيّروا أسماء مدننا وقرانا فأصبحت أم الرشراش إيلات ويافة تلا أبيب والقدس أورشليم وبئر السبع بئر شفاح وأم خالد نتانيا وعكة عكو وعسقلان نسقلون وقرية زكرياء زخاريا ولكن فلسطين ستبقى فلسطين من البحر الى النهر والمقاومة الفلسطينية أثبتت مرة أخرى أن المشروع الصهيوني لن يتم.

وعليه ومن هذا المنبر أرفع صوتي عاليا وأناشد زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل أن نشرع تجريم كل من سولت له نفسه التعامل بشكل أو بآخر مع هذا الكيان المقيت الذي يقتل أطفالنا ونساءنا وشيوخنا بدون رحمة ولا هوادة وهنا تحضرني مقولة رائعة لا أدّعي صياغتها أسوقها إليكم بكل ألم: "أخطر البشر أولئك الواقفون على الحياد في معارك الحق والباطل وهم أشد الناس مكرا وخبثا وغدرا يرتدون قناع الموضوعية والاعتدال والرصانة والتريث والوسطية والتوازن ثم ما إن ينقشع غبار المعركة حتى تراه راكبا بجانب المنتصر".

ختاما حين ينتهي كل شيء لن نتذكر كلمات أعدائنا بل سنتذكر صمت أصدقائنا، قالوا أموالا ضخمة ينفقها الغرب لدعم الكيان الصهيوني وقال الله عز وجل " فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ "صدق الله العظيم، عاشت فلسطين وعاشت تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

من مجلس نواب الشعب التونسي إلى شعبنا العربي الفلسطيني المسلم الصامد والمقاوم تحية إكبار وتقدير للمقاومة من غزة العزة، تحية إكبار وتقدير للمقاومة في القدس الشريف ثالث الحرمين الشريفين ونصر محمد صلى الله عليه وسلم، تحية إكبار لكل المقاومة في كل فلسطين وخارجها.

إن تجريم التطبيع أول خطوة نحو حصار الكيان الصهيوني، إلى بني صهيون والخونة ووفاق الإجرام العالمي يوم علينا ويوم إلينا وعلى الباغي تدور الدوائر، إلى بني صهيون وقوى الاستكبار العالمي لقد مضى وقت العتاب فاستعدوا لتلقي فصل الخطاب لقد عقدنا العزم أن تتحرر كل فلسطين، أكثر من قرار أممي حبر على ورق والقتل والمجازر متواصلة لم يصغ إلينا لما نطقنا فجعلنا رنة البارود لحنا لا ينال الحق إلا من فوهة الرشاش والمدفع المجد والخلود للشهداء الأبرار النصر للمقاومة حتى التحرير الكامل نعم لتجريم التطبيع تحيا تونس تحيا فلسطين، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

مساء الخير، تحية لنواب الشعب التونسي باردو 2023،

شكرا للجنة الحقوق والحريات لإعدادها مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه عدد 14، شكرا على هذه الوثيقة التاريخية التي بين أيدينا اليوم للمصادقة عليها وتمريرها نعم سيمر حبا في تونس وفلسطين.

تحية لتونس التي عانت من الاستعمار الفرنسي وحلفائه ورغم الاستقلال ما زالت تعاني من تبعات قوادي الاستعمار الفرنسي الذين يريدون شرا بتونس، تونس التي تصنع غدها بكل جرأة ومعاندة، تونس التي ما انفكت تساند شعوب العالم في تقرير مصيرها وفي خوض حربها من أجل التحرر من أجل غد إنساني جديد، تونس التي تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها، تحية لتونس لاصطفافها مع الحق رغم التهديد والوعيد والخيانات في الداخل والخارج.

إنّ الشعب الفلسطيني الأبيّ الصامد الذي كان ضحية مكيدة صهيونية عالمية بمباركة الدول الاستعمارية، هذا الشعب الفلسطيني العنيد الذي اختار بوصلته نعم إما العيش فوق تراب فلسطين إما العيش تحت ترابها فرغم خذلانه وتواطئ العديد من الأخوة الأعداء ضده إلا أنه سينتصر ما دامت مقاومته شعبية باسلة مستمرة مع الأجيال لا تصالح ولا تهادن ولا تتسلح بسلاح يصنعه العدو، تحية لكل أحرار العالم لا تناموا ولا تستكينوا ولا تهدؤوا دقوا الأرض فوق رؤوس الحكام الخانعين الأذلاء الذين خانوا القضية والذين مكانتهم الأصلية هي مزبلة التاريخ، المجد للمقاومة الفلسطينية وللشهداء يركع المجد للشهداء ولأمهاتهم وما النصر إلا صبر ساعة وإن النصر آت لا محالة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي، اسمحوا لي أن أتطرّق إلى شأن وطني لا بد من التطرق إليه ألا وهو واقعة المرناقية،

سيدي الرئيس، زملائي زميلاتي، هي مسألة خطيرة ونتابع في وسائل الإعلام كيف يروّج لهذه المسألة على أنها عملية هروب وفي اعتقادي أنها عملية تهريب بامتياز وهذا يسوقنا ويدفعنا للحديث عن مسألة كنا قد تناولناها وكنت أنا شخصيا قد تطرقت إليها من هذا المنبر ألا وهي مسألة ضرورة تطهير الإدارة التونسية من الاختراقات التي وقعت واليوم سأتحدث بأكثر تفاصيل الأسلاك الأمنية والأسلاك الحساسة في بلادنا وقع اختراقها بشهائد علمية مدلّسة وتم فتح الطريق لهؤلاء لكي يكونوا موجودين في هذه الأسلاك وها نحن نرى هذه الواقعة التي نتحدث عنها اليوم ولا نجد لها تفسيرا غير أن هذا نتاج عملية اختراق والاختراق كان من جهات سياسية معلومة وهم أنفسهم "الخوانجية".

ثم في علاقة بموضوع الساعة زميلاتي زملائي، نحن مجلس نواب الشعب التونسي لنا فخر رفع شعار المساندة المطلقة وغير المشروطة للشعب الفلسطيني امتدادا للموقف الذي عبر عنه سيادة رئيس الجمهورية فقانون تجريم التطبيع هي مسألة مهمة ومقلقة ولكن مهمة ومقلقة للكيان الصهيوني ولكن في اعتقادي أن هذه المسألة هناك مسائل أخرى أوجع وأهم لدى الكيان المجرم وهي بناء المدارس، بناء الشعوب والتطور لأن الكيان الصهيوني ما يقلقه هو تقدم الشعوب العربية وتعويل هذه الشعوب على العلم وعلى المعرفة وعلى التقدم، نحن لا نزايد فمجلس النواب جميعا مع القضية الفلسطينية عاشت فلسطين حرة مستقلة عاش الشعب التونسي مساندا لهذه القضية بدون شروط وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد منير الكموني

شكرا، لأرواح شهدائنا في غزة ألف سلام ولشعبنا الصامد في فلسطين تحت قصف العدو الغاشم ألف تحية واحترام والخزي والعار لمن وقف صامتا حين حق الكلام، غزة اليوم عنوان الصمود ورمز العزة معركة غزة اليوم هي معركة أحرار العالم من أجل مقاومة الظلم والاحتلال.

تعوّدنا منذ عقود أن ننزل إلى الشوارع هاتفين غاضبين مع كل عدوان على عروبتنا وما أكثر هذا العدوان، تعودنا أن نندد ونتبرع ونهتف ثم نعود إلى بيوتنا وننام، تعودنا ذلك وتعود منا حكامنا ذلك وتعود منا عدونا أيضا ذلك ولذلك تمادى في غيّه وطغيانه وتمادى في الاستهانة بنا وفي إذلالنا واستعبادنا وها هو اليوم يخوض حرب إبادة شاملة لإنهاء كل أشكال المقاومة لأنه تعود منا أن ننزل إلى الشارع ونصيح ونندد ثم ننسى وننام ولذلك نحتاج اليوم خطوة أخرى سلاحا آخر غير الكلام.

قانون التجريم التطبيعي هو إدانة واتهام لدواخلنا اتهام لكل من اعترف بالعدو الغاشم ومنحه الأمان، مهم أن نقول دائما للمطبعين أنكم خونة وأنكم شركاء في جريمة سفك دماء الأطفال وتشهيد الأبرياء لا تهمني العقوبة بعض سنوات سجن مؤبد أو إعدام المهم الاتهام بالخيانة لأنه موقف والتزام، نحن واعون بأثر ذلك علينا سياسيا واقتصاديا من فقدان دعم حماة الكيان الغاصب ومساعداتهم ثمن استكانتنا وخضوعنا وخنوعنا وذلّنا، ولكن للحق والحرية والكرامة ثمن، ما معنى أن تكون جنديا وتختفي في الملجأ في انتظار نهاية معركة الحسم وقديما قالها عنترة العبسي في مثل هذا المقام:

وَإذا الجَبانُ نَهالكَ يَومَ كَريهَةٍ
خَوفاً عَلَيكَ مِنَ اِزدِحام الجَحفَل
فَاِعص مَقالَتَهُ وَلا تَحفِل بِها
وَاقدِم إذا حَقَّ اللِقا فى الأَوَّلِ
لا تَسقِنى ماءَ الحَياةِ بِذِلَّةٍ
بَل فَاسقِنى بالعِزّ كَأسَ الحَنظَل
ماءُ الحَياةِ بِذِلَّةٍ كَجَهَنَّمٍ
وَجَهَنَّمٌ بِالعِزّ أَطيَبُ مَنزِلِ

لذلك سأصوت للقانون حتى وإن اكتفينا بالعنوان فالعزة لغزة والمجد لفلسطين وعاشت تونس حرة مستقلة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر والامتنان لكل النواب الذين شاركوا في صياغة قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وطالبوا بعدم الاعتراف به وعدم التعامل معه. نثمن جميع الجهود المبذولة من أعضاء لجنة الحقوق والحريات وكل الزملاء من جهة المبادرة من الكتل البرلمانية ومن الأعضاء الغير منتمين الذين انكبوا على العمل ولم يدخروا جهدا فساهموا بمبادرات مختلفة وتنازلوا في بعض الأحيان وسارعوا في التعديلات اللازمة تحت قبة هذا البرلمان لساعات متأخرة من الليل لإثراء هذا القانون بمبادرات قيّمة تعبر عن اعتزازنا بالانتماء العربي وتترجم وتجسد الهبّة الشعبية ومطالبتها بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني فنقدم اليوم هدية للشعب الفلسطيني الأبي الذي يقدم يوميا جحافل شهداء ليرتفع العدد ويصل الى حدود 8805 شهيدا منهم 3648 طفلا بريئا.

نقدم اليوم هذا المقترح التاريخي المشرف هذا العمل التوافقي ليكون شكلا من أشكال المقاومة والمساندة شكلا من أشكال الثبات على المبادئ والمواقف وأمام ما نشهده من مجازر وانتهاكات لحقوق الانسان وخرق وتشويه لقيم القانون الدولي أطالب من هذا المنبر الجنائية الدولية فتح تحقيق رسمي في هذه الجرائم ضد الإنسانية جمعاء لتضع حدا لهذه المظلمة المسلطة على الشعب الفلسطيني.

أريد أن أختم بقولي هذا: يا عرب نحن شعب لا نستحي نقيم الحفلات وغزة تباد، نعلن موسم الترفيه في الرياض في السعودية وغزة تستغيث، لا عليكم يا عرب فصمتكم مدوي " votre silence

est assourdissant" يا زملائي الأعزاء سيسجل التاريخ موقفكم اليوم مثل ما سجل موقفهم فلا وألف لا للصمت لا وألف لا للخوف لا وألف لا للهروب من مسؤوليتنا التاريخية بتعلات زائفة واهية وأبرياء تحت الأنقاض، يطالبوننا بضرورة التعقل والتريث ومراعاة الاتفاقيات والمعاهدات فأنا أجيبكم هل هؤلاء احترموا القانون الدولي للإنسان الذي ينص على عقوبات جزائية لكل من ارتكب انتهاكا طبعا لا فمن لا يحترم كلمته لا نحترم توقيعه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عيفاوي غير منتمي له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

نحن اليوم أمام لحظة فارقة في تاريخ الأمة إما أن نكون فعلا ترجمة لصدى ونبض الشارع وصوت الشعب أو أن نكون سطرا مخجلا في التاريخ.

السادة النواب، تحديد الجلسة في هذا التاريخ له رمزيته وعد من لا يملك لمن لا يستحق ذاك هو مضمون وعد بلفور المشؤوم ونحن اليوم يتوجب علينا أن نخط وعدا جديدا ينتصر لمن اغتصبت أرضهم وارتكبت في حقهم وحق الإنسانية أبشع الجرائم من أجل استرداد الأرض كل الأرض والحرية للمعتقلين وعودة المهجرين.

السادة النواب، قيل عنا أننا غربان ناعقة وهذا شرف لنا لأننا غربان ناعقة بالمبادئ الإنسانية وبالحرية المنتصرة للقضايا العادلة لكن لا ولم ولن نكون ببغاوات مناولة مدفوعة الأجر مسبقا للسفارات الأجنبية.

قيل في السيد الرئيس أنه بطل وطني قومي حتى أن خطاباته تحيلنا أننا يجب أن نستعد لرفع السلاح والذهاب إلى الجبهة.

السادة النواب، الرئيس اليوم أصبح معطلة في هذا المجلس، تعيش فلسطين اليوم حرب إبادة وتطهير عرقي في أبشع تجلياتها يسقط الشهداء وخاصة الأطفال منهم كل ثانية ومع ذلك هناك الكثير من طبّع مع هذا الواقع.

السادة النواب، الصراع هو صراع عربي صهيوني كقاعدة متقدمة للإمبريالية لذلك يتوجب علينا أن نختار بين الوقوف مع أصحاب الحق والأرض أو التخندق في صف الهزيمة والاستكانة.

السادة النواب، حكّموا ضمائركم وانتصروا لأصحاب الحق فالعدو الصهيوني يعيش اليوم هزيمه تاريخية وأخلاقية وواقعية وحقوقية لذلك لا صلح لا اعتراف ولا تفاوض مع عدو صهيوني همجي بربري متوحش.

السادة النواب، الشعب العربي بفلسطين يخط تاريخه بالدم من أجل الحرية فلماذا لا نكتب نحن اليوم تاريخنا وننتصر للقيم الإنسانية بالمصادقة على قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه سنصوت لهذا القانون كلفنا ذلك ما كلفنا الحرية لكل المعتقلين النصر للمقاومة والمجد للشهداء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

"بسم الله الرحمن الرحيم "**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ** ".

هناك مقولة صهيونية تقول العربي الجيّد العربي الميّت وبمفهومنا اليوم العربي الميت هو من لا نخوة له ولا كرامة لكي يقول لا للعصابات الصهيونية ولهؤلاء الهاجاناه الذين يقولون بأننا حيوانات بشرية والحال أنهم هم الحيوانات البشرية هؤلاء ليسوا شعبا بل عصابة تحتل وتغتصب الأرض وتهجّر سكانه الأصليين ونحن كشعب تونس فإننا معكم وواصلوا وقاوموا رغم البعد الجغرافي رغم قلة الماديات وقلة الحيلة نحن معكم إنما النصر صبر ساعة اصبروا فالصهاينة سيخرجون من بلدهم قرابة 800 ألف غادروا بلدهم عند سقوط أي صاروخ يقطعون تذكرة سفر ويهربون، 80 % يملكون جوازات سفر أجنبية لا يملكون جوازات سفر الكيان الصهيوني إن المقاومة هي أكبر سلاح لا مفاوضات لا قانون دولي لا شرعية دولية هذه تطبّق علينا ولا تطبّق على أعدائنا.

سيدي الرئيس، هناك حديث حول إمكانية إرجاع القانون إلى اللجنة إذا أعدنا القانون إلى اللجنة ويكون قابلا للتطبيق ولا يكون حبرا على ورق مثل آلاف القوانين الموجودة في الأدرج في الوزارات نحن مع لكن إذا كانت محاولة للبعد عن مسارنا وننسى القضية ونقول أن الحرب ستنتهي وننسى الأمر فنحن لها بالمرصاد، نحن بوجود القانون أو عدمه ضد التطبيع ولا نعترف بهم ولا نعترف بـ1967 ولا 1948 نعترف أن فلسطين كاملة لا تنقصها ذرة تراب، هؤلاء الصهاينة وهؤلاء المجرمين نحن ضدهم منذ الجدود وسنربي أولادنا على ذلك هذا هو المبدأ، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لصمود المقاومة الفلسطينية على أراضي غزة، بسم الله الرحمن الرحيم، "وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ"، صدق الله العظيم.

أدعو بكل شدة وبكل قوة القوى الديمقراطية في العالم إلى وقف هذا العدوان الهمجي للكيان الصهيوني على شعب فلسطين ووقف هذه المجزرة تجاه المدنيين العزّل.

لنتّفق أنّ هذا الكيان الغاصب ومن يدعمه اليوم لا يقاتل ضد فلسطين فقط فهم يقاتلون ضد الأمة العربية كلها وهم ينتظرون اليوم الذي ينتهون فيه من هذه المهمة والقضاء على جهة التصدي الأولى على أرض فلسطين ليمروا إلى باقي الأراضي العربية. الشعب الفلسطيني اليوم والمقاومة الفلسطينية الباسلة تقاوم نيابة عن باقي

الشعوب العربية ويجب دعم وحشد كل الامكانيات وراء المقاومة المسلحة لنصرة هذا الخط الأمامي والحيلولة دون سقوطه إذا سقط هذا الخط لا سمح الله للمقاومة ستتقدم عصابات الكيان الصهيوني ومن ورائها القوى الاستعمارية الداعمة لها الاستكمال بناء ما يسمونه بإسرائيل الكبرى من المحيط إلى الخليج، فعلى الشعوب العربية واجب التحدي والتصدي لأنه من حقها العيش فوق الأرض وتحت الشمس في سلام في هذا العالم.

سيكتب التاريخ أن أبناء غزة وكل فلسطين يتصدون منفردين اليوم لأكبر عملية تطهير عرقي في تاريخ البشرية تتواصل منذ أكثر من مائة عام ومن ورائهم القوى الاستعمارية التقليدية الداعمة في سكوت وتخاذل من الحكومات والأنظمة العربية إلا من رحم ربك. سيسجل التاريخ أيضا عجز إخوانه على إدخال شاحنة غذاء ودواء وسيسجل مدى تخاذلهم وتآمرهم على مستقبل الأمة.

لننتبه جميعا أن فكرة السكوت وعدم تجريم التعامل والاعتراف مع هذا الكيان له تبعات أخطر من تبعات سن هذا القانون وهذا الكيان سيمر إلى مرحلة ما بعد التطبيع والاعتراف به إلى المطالبة بالتعويضات لمن هجّروا وصودرت أملاكهم حسب زعمهم وسيغرّمون كل الدول العربية بدون استثناء.

من العار علينا أن نرى الصهاينة اليوم يتفاخرون بقيام عصاباتهم المسلحة بقصف 320 هدفا على أراضي فلسطين في ليلة واحدة بينما نرى أن العرب لا زالوا يتفاوضون حول إدخال شاحنة غذاء ودعم للشعب المغدور، هذه الحرب لها هدفين واضحين الهدف الأول هو التطهير والقضاء على ما بقي من الشعب الفلسطيني والثاني هو إيجاد حل مجدي لمشروعهم إنه استثمار فيه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لشعبنا في فلسطين، تحية لكل أحرار الشعب التونسي تحية لكل أحرار مجلس نواب الشعب الموقر وتحية للجنة الحقوق والحريات خاصة السيدة هالة والأخت فاتن والسيد محمد علي.

سيدي الرئيس، أستسمحكم في البداية أن أرفع رسالة من عمق الشعب التونسي لإخوتنا في كل شبر من أرض فلسطين، أرفع رسالة إكبار وإجلال لما تقدمه من صمود ونضال للشهداء والجرحى والمهجرين فداء للوطن وفداء للقضية الأم، أحمل رسالة شعب هويته تونسية ولكن بقلب فلسطيني.

سيدي الرئيس،

السادة الزملاء النواب،

نعيش اليوم لحظة فارقة نناقش في ظاهرها مشروع قانون ولكن في باطنها موقف وطني شعبي راسخ بالاصطفاف وراء قضية عادلة قضية أرض ووطن.

سيدي الرئيس، في هذه اللحظات ما زال جهاز الإرهاب الصهيوني وما لف لفهم في قتل الأبرياء هدفهم تهجير الحق الفلسطيني من أرضه. ومن هنا من أرض الحق والعدل تونس ومن مجلس النواب الموقر وبمقتضى الأمانة التي عاهدنا الله وشعبنا التونسي بتحملها نطالب بترسيخ موقف الشعب التونسي نحو التبني والمصادقة على مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الغاشم إيمانا منا بعدم خيانة دماء الشهداء، دماء العزّل، دماء 8800 شهيد بريء دماء الطفولة البريئة 3500 طفل شهيد وكل شهداء الفلسطينيين، سنكون على الموعد مع التاريخ ليس بتسجيل موقف أو صورة من صور الاشهارات أو الإشعارات بل بالعكس تماما سنكون على موعد مع التاريخ ترسيخا لمبادئ الشعب التونسي منذ الأزل نصرة للشعب الفلسطيني.

أخيرا وليس آخرا رسالتي لبعض الآراء التي لديها هاجس من تداعيات هذا القانون على الشأن الوطني أقول لهم أننا من يصون هذا الوطن بصدق وإخلاصه بدون حسابات فلا تخذلونا وتخذلوا شعبكم ونقول ما تحركنا سوى ضمائرنا ومصالح وطننا بصدق وإخلاص، عاش الأحرار عاش الشعب التونسي بضمائره الحية والعزة والكرامة للشعب الفلسطيني، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

الأم وطن فتونس أم وفلسطين أم والشعب العربي أو الأمة العربية أم.

السادة النواب، في هذه اللحظة العزاء قائم في بيتي وأردت المجيء لأنال هذا الشرف ظنا مني بأنكم قد اتفقتم بعد تأجيل جلسة 30 أكتوبر ظننت أن وزارة العدل موجودة وأن ممثل رئاسة الجمهورية موجود وأن الخارجية وكل الوزارات التي يهمها هذا الشأن إلا أنه ما راعني إلا أني وجدت الخلاف كما كان قبل 30 أكتوبر وهذا يؤسفني وهذا ما جعلني أندم على المجيء لأني كنت أظن بأن هذا المشروع أو تجريم التطبيع سيمر وبوفاق من الجميع إلا أنني وللأسف رأيت شبه فتنة ورسالتي إلى الشعب التونسي بأنني والله أعلم لم أر نائبا واحدا من مجلس النواب ضد تجريم التطبيع.

زملائي أحذركم من المزايدات لأننا كلنا وبدون استثناء ومن كان ضد تجريم التطبيع فليخرج من هذا المجلس ولكن ما يهمني وسؤالي إلى لجنة الحقوق والحريات أين وزارة الخارجية؟ أين ممثل رئيس الجمهورية؟ أين ممثل وزارة العدل؟ فلماذا نقوم بفتنة؟ أأنتم واعون أيها السادة النواب أن ما يجري اليوم في فلسطين وفي الأمة سببه الفتنة والفرقة؟ ألا تقرؤون التاريخ ألا يكفينا نكسات؟ ألا يكفينا هزائم؟ فكيف سنحرر أوطاننا وكيف سنحرر فلسطين بدون قوة اقتصادية وبدون قوة عسكرية وبدون وحدة؟ فالخزي والعار إلى العالم الصهيوني الإمبريالي الذي كشر على أنيابه وأصبح يذبح الطفل والمرأة والشيخ.

باختصار حتى لا يباغتني الوقت فإذا أردتم أن ترجعوا هذا القانون إلى اللجنة لدراسته ولاستدعاء الجميع ولاستدعاء الخبراء وحتى لا يبقى موضوع إنشاء فنحن معكم وإذا أردتم أن تمرروه هكذا فنحن معكم ولا تقوّلوا أنفسكم وبعضكم والبرلمان التونسي

والشعب التونسي مع فلسطين ومع الوحدة فالوحدة ليست شعار بل قول وفعل وكفاكم معارك واهية لأن الأمة أنتم من قتلتموها وقتلتم زعماءها، وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق.

السيد ثابت العابد

تحية للشعب الفلسطيني على صموده أمام هاته الإبادة الجماعية،

تحية للضمائر الحية التي عبرت عن رفضها الواضح والصريح لجرائم الإبادة،

تحية لدولة بوليفيا التي قطعت علاقاتها مع هذا الكيان المحتل المجرم وتحية للشيلي وكولمبيا، الخزي والعار لهذا المجتمع الدولي المنافق الذي تحول إلى شاهد زور على جرائم وحشية فريدة من نوعها لم تعرف البشرية مثيلا لها حتى في الحرب العالمية الثانية، والأسف كل الأسف عليكم أنتم يا من خذلتمونا، يا من تحولتم إلى جزء من الأنظمة الأمنية والاستخباراتية للمعتدي، غلبتم مصالحكم على حساب القضية بكل أبعادها الإنسانية والقومية والدينية والتاريخية ولكن الشعوب قالت كلمتها وخرجت مظاهرات في كل الدول العربية منددة بجرائم الكيان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني لتأكد أن خيار التطبيع لم يكن يوما خيارها بل هو قرار سياسي رسمي اعتمده بعض الحكام من خلال إجراءات سطحية خاطئة نأمل أن يتم تصحيحها في إطار مقاربة جماعية شاملة.

ومن هذا المنطلق يجب أن نؤكد على نقطة محورية في مشروع القانون المعروض أمامنا وهو أن يتوجه بالأساس إلى الدولة لا في لحظتها الراهنة بل في استمراريتها في المستقبل واسمحوا لي في هذا السياق أن أذكر بقوافل شهداء تونس الذين قدموا أرواحهم على أكفهم منذ 48 وصولا إلى الشهيد الزواري الغائب الحاضر اليوم مرورا بعمران المقدمي وابن الجنوب ميلود بن ناجح ابن سيدي مخلوف من ولاية مدنين حيث قام الشهيد بعملية نوعية باستعمال طائرة شراعية واستهداف ثكنة للجيش الصهيوني وكان لذلك وقع كبير في ضمائر الفلسطينيين ووجدانهم فكانت آنذاك انطلاق انتفاضة 87.

خلاصة القول أن شعوبنا العربية ترفض رفضا قاطعا التطبيع مع هذا العدو المغتصب وإنما خذلتها أنظمتها السياسية وأعتقد أن المطلوب من هذا القانون أن يؤكد على رفض التطبيع على مستوى الدولة ومختلف مؤسساتها وحينها يصبح من نافرة القول أن تصدر الدولة أوامرها ومراسمها للتوسع في مسألة تطبيقه ولا أرى موجبا في أن ينص هذا المشروع على تفاصيل قد يؤدي إلى إعاقة تطوره واستيعابه للفضاء الجيوسياسي بكل تحدياته وتطوراته بالإضافة إلى التعقيدات التي قد تطال مواطنينا من ذوي الديانة اليهودية فالهدف مثلما أكده المناضل التونسي الكبير المرحوم جورج عدى وهو عدم إعطاء الفرصة للوبيات الصهيونية لاستغلال الأحداث وتوظيف مثل هكذا قوانين لتهجير ما تبقى من اليهود العرب وأولهم مواطنينا من الديانة اليهودية وبدل أن نسعى إلى إعادة من هاجروا إلى وطنهم الأم من خلال ضمان أمنهم وأدائهم لشعائرهم الدينية وفق مبادئ المواطنة وعلى أساس الدولة المدنية الديمقراطية نصبح فقط من المزايدين والزائدين للطينة بلة ويصبح للقانون مفعولا عكسيا.

أيضا مواطنونا بالخارج، كيف لهم أن يتأكدوا في وظائفهم وأعمالهم من كونهم ليسوا في حالة تلبس أو تحت طائلة هذا المشروع وملاحقين على معنى أحد فصوله؟ لهذا أقترح زملائي وزميلاتي، تمرير القانون للتصويت مع اعتماد التعديل على النحو التالي:

الفصل الأول: يحجر على الدولة التونسية تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني: تعمل الدولة التونسية في فضائها العربي والإقليمي والدولي على توحيد الجهود من أجل التأكيد على ضرورة احترام الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته على كامل أراضيه المحتلة، دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فوزي دعاس غير منتمي له أربع دقائق تفضل. المقعد عدد 162.

السيد فوزي دعاس

شكرا، في ذكرى وعد بلفور المشؤوم يعاني الشعب الفلسطيني منذ قرابة شهر واحدة من أبشع جرائم الإبادة والحرب في تاريخ الإنسانية، قصف يستهدف البيوت والمساجد والكنائس والمخابز والمشافي متواصل إلى حد هذه اللحظة، شهداء وجرحى بالمئات يوميا رسائل وداع لعائلات ترحل مجتمعة بعد استهداف منازلها، نحيب أمهات وآباء، أنين جرحى من تحت الركام، صرخات أطفال في وجه الإنسانية، كل صورة من تلك الصور صفعة في وجه الإنسانية، كل تلك الأصوات ستحفظها الذاكرة الشعبية كي لا ننسى وتنسى الأجيال القادمة أنه لا تصالح على الدم ولو بدم رغم كل الألم الذي يحاصرنا يقدم شعبنا في فلسطين اليوم لنا وللعالم بأسره درسا في الصمود والمقاومة فالمجد كل المجد للشهداء والمجد كل المجد للمقاومة والمجد كل المجد للشعب الفلسطيني العظيم، تحية أرفعها للشعب التونسي الذي انخرط في عمليات التضامن والمساندة الامشروطين الفعليين لأبناء شعبنا في فلسطين وفي مقدمتها حملات جمع التبرعات.

زميلاتي زملائي،

نحن اليوم أمام مسؤولية تاريخية لا يمكن أن نمضي في نقاش قانون تجريم التطبيع دون أن نستحضر نضالات شعبنا طيلة عقود ضد نظام التبعية والاستغلال والعمالة ووكلاء الاستعمار الجديد، لا يمكن لنا أن نمر إلى النقاش دون أن نستحضر دماء شهدائنا ثورة 14/17 شهداء تونس على درب التحول والانعتاق ومن بينهم شهداء تونس على أرض فلسطين وجنوب لبنان فلولاهم جميعا لما كنا اليوم ومن تحت قبة هذا البرلمان نجسد إرادة شعبنا في تجديد إيمانه وانحيازه ومساندته للقضية الفلسطينية من خلال خطوة عملية وفعلية تتمثل في قانون يجرم التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني الغاشم.

زميلاتي زملائي،

ونحن نصادق على هذا القانون لا بد لنا أن نعي جيدا جسامة المسؤولية والتحديات الملقاة على عاتقنا وأن ننكب أكثر على العمل من أجل ثورة تشريعية تصب في خانة مصلحة الشعب والوطن لننخرط في مسار الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتعويل على الذات.

زميلاتي زملائي،

لن أطيل عليكم لأدعوكم إلى التصويت بنعم على قانون تجريم التطبيع وتجريم الاعتراف بالكيان الصهيوني الغاشم، حاصر حصارك لا مفر فأنت الآن حر حر حر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 69.

السيد طارق مهدي

تحياتي لكافة أحرار العالم،

نحن هنا اليوم للنظر في قانون تجريم الإجرام والقتل والاحتلال واللاإنسانية فالكيان الصهيوني هو كيان مستحدث عنصري يقوم على التفرقة الدينية مقام على أراضي احتلها وبالتالي فإن التطبيع معه يعتبر اعترافا بوجوده وإقرار بشرعية احتلاله وعنصريته وفي ذلك مخالفة لما نصت عليه وأقرته المعاهدات والمواثيق الدولية أضف إلى ذلك فإن التطبيع معه يشرع مستقبلا الاعتراف بأي كيان يتمكن من احتلال أي بلاد ويهجر سكانه وإقامة كيان على ترابه وكل بلد يعترف بالكيان الصهيوني لا يمكنه أن يعترض إلا إذا تعرض إلى الاحتلال ونتحول بذلك من دول منظمة الأمم المتحدة إلى دول منظمة الدول المتغطرسة وتصبح المعاملات تخضع لأمر الواقع وليس للقوانين والمواثيق الدولية.

كما أن التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يقوم على أساس ديني من شأنه أن يبرر التطبيع مع أيا كان آخر له نفس المواصفات كداعش والقاعدة وغيرها وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل ومن توازي الشكليات فإن الكيان الصهيوني لا يعترف بالمواثيق الدولية ويقوم بخرقها بصورة مستمرة فكيف يقع التطبيع مع كيان مماثل بما يؤدي إلى شرعية وجوده في حين أنه كيان لا يحترم ولا يعترف بالشرعية وبالتالي من يخرق الشرعية لا يمكن أن يتصف بها ومن ينتهك الشرعية الدولية والمواثيق الدولية ولا يعترف بها فلا يمكن من باب توازي الإشكال إلا عدم الاعتراف به والتمسك بعدم شرعية وجوده وبالتالي عدم التطبيع معه لأن التطبيع يساوي الاعتراف ونحن هنا اليوم لن نعترف بقتلة الأطفال وقتلة الإنسانية. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، تفضل.

المقعد عدد 103.

السيد صابر الجلاصي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

رحم الله شهداء الأقصى،

في البداية أريد أن أتقدم بالشكر للجنة التي سهرت على هذا المشروع وجهة المبادرة وتحية للمقاومة الفلسطينية التي جعلت منا اليوم نشعر بالعزة والنخوة وبالانتماء لهذا الوطن المقاوم.

نعيش اليوم لحظة تاريخية فاصلة بين ذاكرتين ذكرى مشؤومة لوعد بلفور 1917 وهو الذي أوهم العالم بأن للصهاينة أرض وتاريخ وجغرافية وذكرى أخرى نعتز بها ونعيش أيضا تاريخا يتعلق بقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به.

نقول للعالم من هذا المنبر أن الصراع العربي الصهيوني سيضل قائما داعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأسيس دولته وعاصمتها القدس وتحريرها من النهر إلى البحر ولا حاجة لنؤكد بأنه يوجد أي شك أن الحق الفلسطيني سوف تخفيه مجازر الصهاينة فاليوم نتحدث عن أقوى الجرائم في حق الأمة العربية والشعب الفلسطيني مجازر قتل وتهجير وحصار غذائي وحرب نفسية وإعلامية هل يوجد أبشع من هذا؟

اليوم نحن أمام موعد تاريخي بين الشعوب أمام صمت رهيب عالمي وعربي اكتفى فقط بالتنديد ورفع الحداد مجازر عدة يذكرها التاريخ، شهدها الشعب الأعزل الفلسطيني مجزرة حيفاء، القدس، الحرم الإبراهيمي، وآخرها مستشفى المعمداني، هل يوجد أبشع من هذا؟ أقول لكم نعم، نعم يوجد صمت عربي وعالمي، يوجد ما هو أبشع من ذلك وهو الدعم الذي يقدمه العالم للجزار الصهيوني والآلة الحربية الإسرائيلية لكن الحمد لله الموقف التونسي كان مشرفا انطلاقا من السيد رئيس الجمهورية الذي اعتبر أن التطبيع خيانة عظمى، وإلى الشعب الذي تبرع بالغالي والنفيس ووقف صفا واحدا منددا ورافضا للمجزرة الصهيونية وصولا اليوم إلى البرلمان الشجاع الذي يتجرأ ويدفع بالإرادة وهو مولود من رحم الإرادة الشعبية بقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

نتمنى أن تكتمل اللحظة التاريخية ويكون البرلمان التونسي سباقا لرسم صورة وبصمة لكل عربي عنده ذرة إحساس بالقضية الأم القضية الفلسطينية القضية الإنسانية ولذلك سأكون من داعمي هذا المشروع وسأصوت بنعم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 187.

الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان، تفضل. المقعد عدد 139.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

سأبدأ مداخلتي بـ "فلا عاش في تونس من خانها ولا عاش من ليس من جندها" وذلك بالعودة للأحداث الأخيرة لسجن المرناقية والتي أخرجت في مشهد مضحك لا يقبله العقل فهنا تتجلى الخيانة العظمى وخيانة الوطن وخيانة الشعب.

فيما يخص جلسة اليوم المتعلقة بقانون تجريم التطبيع فإني أعتبرها جلسة أتت في سياقها التاريخي بشكل بديهي وذلك لعدة اعتبارات. أولا كيف نتحدث عن كيان رفضه العالم عبر التاريخ وطرده إلى حد الإبادة الجماعية حيث تم طردهم من فرنسا وإيطاليا وانكلترا إلى جانب إعدامهم في سويسرا وإسبانيا وحرقهم إلى جانب طردهم وإبادتهم جماعيا سنة 1933 في ألمانيا فهذا الكيان لا مكان

له في العالم. كيف نتحدث على كيان مجرم لا يعترف بمبدأ وقيم الإنسانية؟ كيف نتحدث على كيان غاصب وقاتل للأبرياء والأطفال؟

ثانيا، تونس دولة عربية الإسلام دينها وهي جزء من الأمة الإسلامية والحمد لله موقف تونس موقف واضح وصريح ومشرف وهو عدم الاعتراف بهذا الكيان واعتبار التعامل معه خيانة عظمى وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية في خطابه التطبيع خيانة عظمى، لكن هذا الموقف الشجاع لم يكن موحدا لدى كل رؤساء الدول العربية الإسلامية حيث نجد بعض الدول العربية تتعامل ومطبعة مع هذا الكيان الصهيوني، وهنا صدقت الجماهير الرياضية عندما تغنت بـ " حكام عرب حكام خونة." المجد للشهداء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد الماهر غير منتمي وله أربع دقائق، تفضل. المقعد عدد 210.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيد الرئيس،

"سأحمل روحي على راحتي وألقي بها في مهاوي الردى فإما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيظ العدى ونفس الشريف لها غايتان ورد المنايا ونيل المنى وما العيش ولا عشت إن لم أكن مخوف الجناب حرام الحمى بقلبي سأرمي وجوه العدى فقلبي حديد وناري لظى وأحمي حياضي بحد الحسام فيعلم قومي أني الفتى."

إلى روح فقيد تونس القائد الفذ فيصل بن عون حامل الموقف والسلاح، فيا ريم يا ابنة البطل إنا على عهده باقون، على درب حمادي زلوز وشهيدة الوحدة زهرة التيس، على درب عمر قطاط وسامي بالحاج علي، على درب رياض بن جماعة وكمال بدري وبليغ اللجمي ورضا بولكلاكة، على درب فيصل الحشايشي، شهداء تونس من أجل فلسطين.

يعرض علينا اليوم ونحن أصحاب القضية نحن أصحاب خط ومشروع عمدناه بالدماء وسقيناه من جرحنا، يعرض علينا مشروع قانون تجريم التطبيع ورغم التحفظات الشكلية ومن حيث جودة المضمون المتعلقة بطبيعته إن كان قانونا عاديا أو قانونا أساسيا وورود بعض الصيغ عامة، وددت لو أن هذا القانون عكس رؤية مشتركة بين بين البرلمان والحكومة وتطابق أوضح مع رؤية السيد رئيس الدولة، لكن أنا لن أكون إلا مع تجريم التطبيع هذا الحلم.

زملائي الأعزاء،

كم وددت انسجاما مع موقف تجريم التطبيع أن نصوت ضد ذاك اليوم أن نصوت ضد الشركات المتعددة الجنسيات التي انتهكت اقتصادنا وإرادتنا تلك المتعددة الجنسيات التي لولاها لما وجد شيء اسمه الكيان الصهيوني وهي سبب وجوده الأصلي وهي ضمان بقائه الشعبي العظيم.

زملائي الأعزاء،

قانون تجريم التطبيع يجب أن يكون متبوعا بسياسة نهوض شامل اقتصادي وثقافي وإعلامي يجب أن نعيد الاعتبار لثقافة الإنتاج والعمل وكلنا معنيون بذلك.

شباب تونس الأعزاء،

فعلا أنتم أعزاء وبلادكم دوما تحتاجكم ونحتاج فكركم وسواعدكم، فإما فلسطين كل فلسطين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان، تفضل. المقعد عدد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

زملائي الكرام في وقت الازدحام على توقيع التطبيع والإنحناء تبقى تونس حرة وذات قرار سيادي يستحق أن نفتخر به أمام شعوب العالم، هذا الكيان الغاصب الكيان المجرم غايته إبادة الشعب احتلال الأرض استباحة المقدسات وموقف البرلمان اليوم متطابق مع موقف رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يعتبر أن التطبيع خيانة عظمى الرحمة لدم شهداء غزة الأبرار تحية لدمائهم الزكية الشاهدة على هذه الملحمة التاريخية والشفاء العاجل لكل الجرحى والمصابين وتحية لهذا الشعب الأبي الذي يعلم العالم معنى الصمود والثبات والدفاع عن الوطن.

أذكر زملائي الكرام أن هذا الكيان المحتل اعتدى على الأراضي التونسية قتل مواطنين تونسيين أبرياء وبموقفنا اليوم نحن ننتصر للقضية الفلسطينية وننتصر لبلدنا العزيز من هذا العدو الظالم أختم كلامي بدعوة للمجتمع الدولي وكل الشعوب الحرة إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في حقه في استرجاع كامل أرضه المحتلة وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريفة أول القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

أدعوهم أيضا إلى تحمل المسؤولية التاريخية لوضع حد لهذا الاحتلال لهذا الدمار لهذا القتل، معا ننتصر لفلسطين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق، تفضل. المقعد عدد 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

زملائي الأعزاء نحن هنا اليوم لنتناقش في موضوع يمثل أحد أهم التحديات التي تواجهنا كمجتمع وهو مسألة عدم التطبيع مع الكيان الغاشم، هذا الموضوع يتضمن العديد من الجوانب والأبعاد التي تتطلب منا التأمل والتفكير العميق، تاريخيا شهدت منطقتنا مجازر شنيعة التي ارتكبها الكيان الغاشم والحركة الصهيونية، هذه الأحداث تجسدت في مئات الآلاف من الضحايا والمهجرين وتضل تشكل ذكرى مؤلمة لعديد من الأمم في المنطقة.

اليوم نجد أنفسنا في مفترق طرق حاسم حيث يجب أن نتخذ قرارات تؤثر في مستقبل بلادنا وأجيالنا القادمة لا يمكننا تجاهل الحقائق التاريخية والأخلاقية التي تجعل من عدم التطبيع مع إسرائيل خيارا مهما وضروريا فإن عدم التطبيع يعكس التزامنا بالقيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

إنها رسالة واضحة بأننا نقف إلى جانب العدالة ونرفض الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وتتسبب في معاناة للكثيرين ومن منظور وطني نحن هنا في تونس نفتخر بتاريخنا وهويتنا التي تجعل منا أمة محبة للسلام والعدالة، لقد كانت تونس دائما على الجبهة الأمامية لدعم القضايا العادلة والمساهمة في تحقيق

الاستقرار الإقليمي وخاصة في القضية الفلسطينية وبما أن بلادنا لا تملك أي علاقات رسمية مع إسرائيل يجب علينا أن نتأكد من عدم تجاوز الخطوط الحمراء وعدم التخلي عن مواقفنا وقيمنا، هذا القانون يجب أن يكون نتاجا لحوار شامل مع جميع السلط المتداخلة وأن يعكس إرادة الشعب ومصلحته لا خدمة لمصلحة معينة.

في الختام نجد أنفسنا أمام مسؤولية تاريخية كبيرة، يجب أن نبذل جهودا مستمرة للحفاظ على كرامتنا وكرامة أجيالنا القادمة.

السيد الرئيس، تزامنا مع ذكرى وعد بلفور نحن لجنة الشؤون الخارجية وبصفتي رئيس اللجنة لنا مشروع بيان في هذا الخصوص الذي يتزامن مع نقاش مقترح مشروع هذا القانون وسوف يتم عرضه عليكم وسوف نمدكم به بعد ذلك.

إن مجلس نواب الشعب المجتمع اليوم الخميس 2 نوفمبر 2023 في جلسة عامة تتزامن مع ذكرى وعد بلفور المشؤوم للنظر في مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني إذا يحيي صمود الشعب الفلسطيني المناضل والمقاومة الباسلة في مواجهة آلة الحرب الصهيونية التي تواصل حرب الإبادة ضد المدنيين العزل وسياسة التدمير والأرض المحروقة في انتهاك سافر لكل القوانين والمواثيق الدولية وصمت مريب للمجتمع الدولي ويترحم على أرواح الشهداء الأبرار.

ثانيا، يجدد إدانته الشديدة لهذه الحرب القذرة للسلوك الفاشي للطبقة الحاكمة للكيان المحتل الذي يمعن في استهداف الرضع والأطفال والنساء والشيوخ في سياق عمليات تطهير عرقي ترمي إلى إبادة شعب أعزل يدافع بكل بسالة عن عرضه وأرضه المغتصبة من أجل إقرار حقوقه المشروعة ولا سيما حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثا، يعرب مجددا عن إدانته لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني في تعارض تام مع ما تتدعيه دوما من تمسك بمبادئ حقوق الإنسان والقوانين الدولية لحماية المدنيين ويعتبرها شريكا مباشرا في هذه الحرب الممنهجة يستنجي موقف وصمت الدول العربية والإسلامية المطبعة مع الكيان الصهيوني ويهيب بشعوبها إلى التحرك من أجل مساندة أشقائهم في فلسطين المحتلة يحي مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية في إدانتها للتصعيد الصهيوني وتأييدها للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، يدعو مجددا كل البرلمانيات الوطنية والاتحادات والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية إلى إدانة الكيان المحتل وفضح سلوكه الإجرامي والعمل على توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني في مواجهته هذه النازية الجديدة. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان، تفضل. المقعد عدد 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

قبل أن أبدأ كلامي أريد منكم أن تفكروا معي في هؤلاء الصغار في غزة الذين يكتبون أسمائهم كل ليلة على أرجلهم للتعرف عليهم لو حدث القصف مع هذا لا أستطيع القيام بالسياسة والبارحة مثل العديد من التونسيين شاهدت السيد وزير الخارجية الذي صرح بأن مجلس النواب يمثل جزء من الدولة وهو لا يمانع للحضور إلى المجلس لإعطاء نظرة الوزارة في هذا القانون، هذا ما ذكره السيد الوزير البارحة ولكن للأسف هذا لا يتطابق مع رد الوزارة بتاريخ 25 أكتوبر 2023 بعد أن راسلت لجنة الحقوق والحريات وزارة الخارجية في شأن هذا القانون وطلبت منها الحضور لإبداء رأيها في هذا الموضوع ولكنها أجابت بالاعتذار عن الحضور لعدم اختصاص وزارة الخارجية، تعتذر لعدم الاختصاص فهل كان من الأجدر أن نوجه الدعوة مع كامل احتراماتي لديوان التطهير وليس إلى وزارة الخارجية.

وهنا ليس بإمكاننا القيام بالسياسة في القضية الفلسطينية لأنه لا يمكن أن يقع ترذيلها بهذه الصفة للأسف وهنا السيد رئيس المجلس يقدم لنا عذرا وأخبرنا أنه كان مسافرا ولم يستطع التوقيع في الدعوة للاستماع، لماذا لدينا نائبي رئيس في مجلس النواب، هناك مسألة اسمها تفويض، هل عندما يقضي سيد الرئيس عطلته الصيفية المتمثلة في شهر يتعطل المجلس والدولة بسبب عدم وجود تفويض فهل هذا معقول؟

بالنسبة إلى التونسيين أوصي شعبنا التونسي الأبي وكل العائلات بمقاطعة كل منتجات المؤسسات التي تدعم هذا الكيان الصهيوني ونحن حضرنا في اللجنة وأوصلناه إلى قاعة الجلسات والحمد لله سيكون لدينا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، تفضل. المقعد عدد 34.

السيد معز بنيوسف

العزة لفلسطين والعزة لشهداء فلسطين والعزة لأطفال غزة، ما يقع في فلسطين وليس للمرة الأولى ولن يكون للمرة الأخيرة وكأنها هي المعركة الأخيرة، سيكتب كما كتب الفلسطينيون تاريخا من الدفاع على أرضنا المقدسة. هو صراع عربي صهيوني بالأساس ودائما كانت تونس في الموعد منذ بداية القضية الفلسطينية منذ الأربعينات دائما الشعب التونسي كان مساندا لفلسطين ولكن اليوم ما يقع أمام أنظار هذا العالم الذي أنهكنا بمنظمات حقوق الإنسان، بقوانين الديمقراطية، بالدفاع عن الحريات، هذا العالم الذي يقف اليوم ضد فلسطين ويقف مع القوة الغاشمة والتي لم ترتدع والذين لم يتراجعوا عن القتل عن قتل الأطفال بالأساس والصور التي تصلنا كل يوم هي صور مرعبة صور لعدو لم يتعلم من التاريخ.

نقول اليوم إلى شعب غزة وشعب فلسطين أن يواصل المقاومة لأن كل الدول العربية كل الجيوش العربية اليوم غير قادرة على أن تدافع عليكم، كل الشعوب العربية معكم كل شعوب العالم معكم ولكن كل الدول العربية غير قادرة على فتح معبر لمرور بعض المساعدات الإنسانية فستبقى هذه القضية هي قضية الفلسطينيين بالأساس والقضية التي دفع الفلسطينيون فيها كل الأثمان منهم ثمن الخطابات الجوفاء عبر تاريخ هذه القضية.

لماذا نحن اليوم في هذا الموقع لأننا كشعوب عربية عانينا من التخلف الفكري والمعرفي، عانينا من الدكتاتوريات، عانينا من كل التسلط الذي وقع على هذه الذات العربية ولكن اليوم هناك أجيال عربية جديدة رغم الفقر رغم التخلف ورغم الجهل الذي دائما يشتغلون به على هذه الدول ولكن دائما هناك مقاومة وهناك

أجيال تخرج من كل هذه الصعوبات لتقاوم لتقول أننا دائما مع هذه القضية ولكن إلى أين؟ إلى متى؟ إن كنا اليوم سنقدم أو سنقول كلمة فهي موجهة إلى كل الإنسانية إلى كل إنسان موجود على هذه الأرض إلى هذه القوى العالمية التي تتحكم في كل شيء في حياتنا إلى هذه القوى التي تتحكم في اقتصادياتنا، تتحكم في كل حياتنا.

نعلم أننا اليوم لسنا ضد هذا القانون فكل الشعب التونسي مع تجريم التطبيع والشعب التونسي ليس له علاقة أصلا بهذا التطبيع ولكن نريد فعلا اليوم عمليا كيف ستتحرر فلسطين لن تتحرر بخطاباتنا ولن تتحرر بأي قانون إلا بالقوة إلا بقوة السلاح إلا بقوة الجيوش أما قانون تجريم التطبيع هو قانون كل نواب الشعب وهو قانون كل الكتل هو ليس قانون يسار أو يمين أو قريب من اليسار أو اليسار المتطرف أو اليمين المتطرف هو قانوننا جميعا فلذا لا يجب أن نزايد عن بعضنا البعض في هذا القانون وأن نزايد عن بعضنا البعض في الوطنية وهذا ما يؤسفني أحيانا.

نحن كلنا مع تجريم التطبيع ولكن حتى وإن وصلنا أن هذا القانون يمكن أن يتحسن وأن تدخل فيه بعض الأشياء فهو لا يعني أن هذا البرلمان منقسم على هذا الموضوع بالذات فلذا رجاء إخوتي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له دقيقتان.

السيد يوسف التومي

شكرا رئيس،

أولا أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء لجنة الحقوق والحريات وكذلك الشكر لجهة المبادرة رغم أن مقترح التعديل المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني فيه بعض الهينات لكن يجب أن يرتقي إلى قانون أساسي. اليوم السابع والعشرون وغزة تحت القصف نرى جرائم في حق الإنسانية نرى مجازر في كل مكان نرى أطفالا تحت الأنقاض لا ذنب لهم، قصف للمستشفيات وللمدارس رائحة الموت في كل مكان والعالم لا يحرك ساكنا.

أيها السيدات والسادة،

اليوم أمام لحظة فارقة بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في يوم 2 نوفمبر الذي يتزامن مع وعد بلفور المشؤوم.

أيها السيدات والسادة،

اليوم نرى حربا ليس فيها تكافؤ في القوى نحن نرى اليوم إنتهاكا لحقوق الإنسان نرى حربا فيها إبادة جماعية، نرى كارثة إنسانية، اليوم نرى سياسة صهيونية لتهجير أصحاب الأرض بالقصف والرعب والقتل وسفك الدماء والترهيب.

أيها الزملاء والزميلات،

نحن اليوم أمام صمت رهيب من منظمة الأمم المتحدة وأمام صمت رهيب كذلك من الجامعة العربية فإلى متى هذا الصمت وإلى متى سفك دماء الأبرياء؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

أجد نفسي مجددا مضطرا للتذكير بعدد من الوقائع والمواقف التي لها صلة وثيقة بالمشروع المحال على مجلسنا وهو مشروع تجريم التطبيع جرائم الكيان الصهيوني المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني منذ بداية الصراع وهي جرائم مقترنة جميعها بارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني والتهجير من أرضه وتشتيته في المخيمات وفي دول الجوار.

الجريمة الجارية اليوم على مسمع ومرئ العالم أجمع بدوله وهيآته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاجزة عن إيقاف المذابح الاعتداءات والجرائم المرتكبة على الأراضي التونسية من اغتيال القيادات الفلسطينية إلى مجزرة حمام الشط إلى اغتيال محمد الزواري وتونس من بين الدول العربية التي طالها الإجرام الصهيوني، موقف الشعب التونسي الذي أكد منذ البوادر الأولى للتطبيع التي صار في نهجها بن علي أنه رافض لهذا الخيار ورافض للتطبيع السري وغير المعلن، مواقف تونس تاريخيا منحازة لكل القضايا العادلة والرافضة للاستعمار وإسناد الحركات التحررية في العالم وفي مقدمتها حركة التحرر الفلسطيني.

أختم بموقف السيد رئيس الجمهورية الذي عبر دون نفاق أو مواربة عن موقف تونس الدائم المنحاز للحق الفلسطيني واعتبار التطبيع خيانة عظمى، وانطلاقا من هذا الجرد المختصر للوقائع والمواقف أقدر أن التطبيع بشقيه المعلن والخفي الرسمي وغير الرسمي يهدف إلى القبول بالسياسات الاستعمارية والاستيطانية للكيان الصهيوني وشطب القضية الفلسطينية نهائيا والاستفراد بالفلسطينيين والتنكيل بهم، التطبيع ليس إلا مقدمة لإزالة الحواجز النفسية وتجاهل حالة الحرب القائمة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني، التطبيع هو إنهاء حلمنا المشروع في أن يكون الشعب هو صاحب السيادة والقرار لأن للتطبيع قتل للتطلعات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومراهنة على الأنظمة والاستبداد.

وبإيجاز أقول أن الانخراط في المشاريع الثقافية والفنية والأكاديمية لن يضيف للتونسيين شيئا ولكنه سيحقق للكيان الصهيوني الاختراقات الضرورية لوعي مواطنينا والاصطفاف إلى جانب سياساته العدوانية والاستعمارية.

عاشت فلسطين، عاشت تونس، المجد للمقاومة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، نحن كمجلس الشعب ندعو إلى تجريم التطبيع ونحن كمشرع وكوظيفة تشريعية علينا أن نترجم هذه الإرادة الشعبية ومقترح القانون المعروض علينا اليوم يترجم هذه الإرادة ويتماهى مع الموقف الرسمي والموقف الشعبي.

أما في موضوع آخر متصل فرئيس الجمهورية كان واضحا ومباشرا وصريحا في حديثه عما وقع بسجن المرناقية وحسم الجدل بالقول أن ما حدث ليس هروبا بل تهريبا ومن خلال كلام الرئيس نستنتج أن وراء التهريب لا بد من تواطئ وتخاذل وربما خيانات

فتهريب خمسة من أخطر الإرهابيين لا يمكن أن تخطط له مجموعة من الأفراد المعزولة أو عصابة وإنما هذا حدث جلل لا يمكن الاستخفاف به والرسالة التي أرادوا تبليغها لتونس ودولتها هناك مختصون يفككون مضمونها وأجهزة عديدة تحللها لكننا نستنتج أن بلادنا مستهدفة وأمنها واستقرارها مستهدف.

إضافتي اليوم في هذا الإطار قد تساعد في تفكيك بعض الألغاز وتحليل بعض الوقائع وتدارك بعض الأخطاء فبمجرد سماعي بحادثة هروب خمسة من سجن المرناقية دخلت إلى موقع "Google Earth" الذي يعرفه الجميع الذي نجده بمجرد نقرة على الحاسوب أو الهاتف.

سجن المرناقية القلعة الحصينة والمنيعة وأخطر وأكبر سجن في تونس ومن بين الأكبر في إفريقيا، نجد سجنا تونسيا بمثل هذا الحجم والخطورة والوزن في ميزان الأمن القومي، نجده مكشوفا بهذه البساطة والسهولة فبمجرد النقر على الهاتف أو البحث السريع تخرج لنا تفاصيل هذا السجن وتصميم مكوناته وخريطته بهذه السهولة بينما سجون أخرى أجنبية في فرنسا أو في أي منطقة من العالم نجدها في نفس الموقع "Flow" غير واضحة مغطاة ومحجوبة.

إن تفصيلا أمنيا بسيطا كهذا يعني الكثير فأي شخص عادي أو خطير يمكن أن يستخرج صورة عامة للسجن من الداخل مفصلة وواضحة، هذا أمننا القومي ولا نريده مستباحا.

أريد أن أسأل المعنيين بالأمر لنفهم لأن كشف مكونات سجن بهذا الحجم الأمني يعتبر عبثا ولا أتهم أحدا ولكنها ثغرة أمنية يجب التحقيق فيها بجدية فبلادنا مستهدفة ومواقفها القوية والوفية تجاه فلسطين تؤلب عليها الأعداء ودورنا أن نعاضد الدولة وأن نحميها وأن نكون سدا منيعا في وجه كل من يريد أن يستهدفها فعاشت تونس أرض المواقف والقيم وعاشت فلسطين التاريخية والمجد للمقاومة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي وله ست دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى شعب الجبارين الشعب العربي في فلسطين على صموده وهو يحارب نيابة عنا، تحية للمقاومة الفلسطينية الباسلة التي أعطتنا شيئا من الكرامة أمام هذا التخاذل والصمت العربي،

أشكر أيضا لجنة الحقوق والحريات على عملها في هذا القانون ومكتب اللجنة وكافة الأعضاء رغم الضغوط التي تعرضت لها من عديد الجهات الرسمية والغير رسمية وعديد اللوبيات وعديد العصابات وإذا تواصلت ضغوطهم سنكشفها وعدم استجابتهم ورضوخهم مثلهم على عكس اللجان السابقة في البرلمان التي رضخت إلى هذه الضغوط ولذلك أشكر ثباتهم على المبدأ وحسن تسييرهم لهذا العمل.

أيضا بان وأوضحت لنا القضية الفلسطينية أن القانون كذب وبأس هذه الدعايات للحكومات الغربية الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان وتدعي دفاعها عن حق الشعوب في تقرير المصير وهي تتدخل في شؤون داخلية.

وبالتالي فإن من عبث التاريخ أن القوى التي قامت بإحدى أبشع جرائم الإبادة الجماعية في تاريخ الهنود الحمر تنظر علينا بحقوق الإنسان والتعلات الواهية، كما أن من يعطي الأموال لقصف الأطفال بالفسفور الأبيض المحرم دوليا لا يمكن أن يحدثنا عن حقوق الإنسان وإلى أبواقهم الناعقة في كل المؤسسات والمنابر الذين يدعون حرصهم على مصلحة تونس من غضب أمريكا.

في تلخيص لهذا أولا هم لا يحرصون سوى على مصالحهم وعلى مصالح أسيادهم وليسوا أحرص منا على مصلحة تونس، ولكن ما هي مصلحة تونس في هذه المساعدات نحن نرفض أن نأكل لقمة مغموسة بالظلم إذا كنا سنتهاون عن حق شعبنا وعن دمائه في حين أننا نرى الأطفال تهشم رؤوسهم ويسال دمهم، كما أن هذه الضغوط التي يتحدثون عنها ما هي نتائجها وما نتائج هذه التهديدات ودعمهم الذي يصيفونه بالأمني أو غير الأمني أو العسكري أو المالي لتونس يوضح تهريب المساجين فعلا معظم قيادات وإطارات وأعوان السجون بسجن المرناقية تم تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فالرسالة وصلت وبلغتنا ونحن لا نخشاها هذه هي حقيقة الدعم هو دعم للاستفادة وليس دعما لنا وإذا لخصت هذه الضغوط في بيت يتحدث فيها محمود درويش عن أمريكا: "وإذا استجابت للضغوط هل سيسفر موتنا عن دولة أم خيمة".

نحن قررنا وتمسكنا بأن نكون دولة لا خيمة لها حقوقها وسيادتها الكاملة، وبالتالي فإن هذه القوى الاستعمارية أيضا التي تصف المقاومة بالإرهاب أريد أن أذكر أن المقاومين في تونس وفي غير تونس كانت تصفهم نفس هذه القوى بالإرهاب لأنهم حركات مقاومة، شخصيا قرأت على الأقل بعض من رسائل جدي الذي كان مقاوما كانوا ينعتونه بالإرهابي وهو مقاوم من أجل تحرير هذه الأرض وجندوه قصرا للمحاربة بدلا عنهم في باريس في هجمة النازية وبالتالي فإن توصيفهم للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب لأنهم قوى استعمارية يساندون الاستعمار وهذه الكذبة الحقيقية لحقوق الإنسان الكونية التي يدعونها نحن يمكن أن ندرسهم حقوق الإنسان بهذا الدرس وبهذا القانون ولكن لا يمكن لهم أن يدرسونا ذلك.

اليهود حميوا وتمت حمايتهم في الأوطان العربية في حين أن تم اجتثاثهم والحرائق وغيرها في بلدانهم الأوروبية واليوم هم يدعمون نفس تلك الجرائم التي قاموا بها في البلدان الأوروبية يدعمون الكيان الصهيوني لفعل نفس الجرائم من تاريخ عصابات " الهاغاناه" و"Westen" و"Hagen" إلى اليوم نفس العصابات تقوم بهذه الجرائم.

في الختام نحن سنؤكد صمودنا ودفاعنا عن حقنا في الدفاع عن شعبنا في فلسطين وهذا أقل ما يمكن أن نقدمه للقضية، وأختم بشعر الشهير أمل دنقل: " لا تصالح ولو قيل رأس برأس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله سبع دقائق تفضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أترحم على شهداء غزة وفلسطين.

خلاصة القول في هذا اليوم إما أن نكون أو لا نكون ننتصر أو ننتصر ولا شيئا غير هذا. اليوم نحن في وضع لا يقبل القسمة على

إثنين فإما أن تكون مع الحق الفلسطيني وإما أن تكون ضد ذلك لغة الديبلوماسية والالتوائيات المزيفة وأمننا القومي وتهديدات وغير ذلك ليس هناك أي شخص وصي علينا إلا الشعب التونسي الذي خرج وقال كلمته بامتياز وقد قال الشعب التونسي الشعب يريد تجريم التطبيع قف وانتهى.

لا يمكن لنا مناقشة مسألة تمرير القانون يمكن لنا مناقشة تجويد القانون بمقترحات تعديل أو إضافات في مزيد التحسين في التدقيق داخل الجلسة العامة والآن وهنا كما يقول هاي دوغر وليس خلف الكواليس وليس في الغرف المظلمة، الكتلة الوطنية المستقلة لا تبيع ولا تشتري في هذا الموضوع، نحن مع تجريم التطبيع قطعيا ونهائيا. ولكن أريد أن أسأل لماذا كل هذه المزايدات قال فلان وفلان لم يقل ماذا قلت أنت هنا ماذا قال ضميرك؟ ماذا قال لك شعبك الذي انتخبك؟ عندما تشاهد المجازر المرتكبة اليوم هل لديك حل غير أن تمرر رسالة للعالم على الأقل وأن تقول أنني موجود كشعب تونسي وكبرلمان تونسي؟ فقد دخلنا التاريخ منذ القدم ونحن صناع التاريخ من خلال شعبنا ولن نخرج عن هذه القاعدة اليوم بل سنصنع التاريخ، فعندما نرى الحرب الحاصلة بأكرانيا نتبين حينها أن هناك اعتبارا لحقوق الإنسان عندما نشاهد أنهم يتركون الشيوخ والنساء والأطفال يخرجون من منازلهم ويركبون القطارات معززين مكرمين إلى أماكنهم هنا نقول أن هناك احتراما لمبادئ الحرب على الأقل.

نحن لا نتحدث اليوم على حرب عادلة بل عن مغتصب عن شخص سيفتك له أرضه وعرضه وشرفه ضف إلى ذلك قصف الأطفال والمستشفيات بتلك الطريقة العشوائية المحرمة دوليا فمن أين جاء حقوق الإنسان، فعندما أشاهد الكونغرس الأمريكي ينتفض ويرفع أيادي ملطخة بالدم داخله وأنا هنا لازلت أناقش مسألة التمرير من عدمها سيمرر القانون رغما عن الجميع، كما أريد التنبيه في هذه المسألة أن ذلك ليس معروفا بل ذلك أقل ما يمكن فعله وإن كان لدينا معبر رفح لقمنا بفتحه لا أن يقع فتحه يوما واحدا فقط لتمرير الأكفان ولو كنا جوارا لقمنا بفتح الحدود ولكن نحن الشعب التونسي احتوينا القضية الفلسطينية منذ القدم وبالتالي فإن أضعف الإيمان هذا الشعب سيقول كلمته والبرلمان أيضا سيقول كلمته ومثلما قال السيد رئيس الجمهورية كلمته وبالنسبة لهذا الموضوع ومقترح بالنسبة لي أي مقترح غير نقاشه اليوم ومحاولة الالتفاف وإرجاعه إلى اللجنة هو خيانة عظمى كما قال رئيس الجمهورية في الدستور بطبيعة الحال وبدون نقاش، مع الشكر. (تصفيق)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله، حيا على المقاومة، حيا على المواقف الصادقة، حيا على الأصل، الوقت وقت الفعل لا وقت رفع الشعارات، الوقت وقت أخذ القرارات لا وقت الاكتفاء بالتصريحات، اليوم يوم من أيام التاريخ وسنكون نحن نواب الشعب التونسي العظيم على موعد مع التاريخ.

الرسالة الأولى إلى جماهير شعبنا، إن هذا القانون يضع بلادنا تونس ضمن محور المقاومة وفعل المقاومة يستوجب منا مجهودا إضافيا للتعويل على الذات ومضاعفة المجهود الوطني ودعم الاقتصاد الوطني والالتفاف وراء قيادتنا ودعمها شعبيا وجماهيريا.

الرسالة الثانية إلى كل المنظمات والهيئات والجمعيات والأحزاب الوطنية والناشطين والفاعلين والإعلاميين والمدونين ضرورة توفير الدعم والاصطفاف وراء القيادة الوطنية ودعم الموقف الرسمي في كل المنابر واعتبار المسألة الوطنية السيادية هي آلية الفرز الحقيقي في هاته الفترة التاريخية.

الرسالة الثالثة إلى جماهير شعبنا وأمتنا العربية اللحظة لحظة ثورية بامتياز وحدها المواقف ستبقى لن ينفعكم لا بترول ولا غاز والعار أطول من الأعمار توحيد الموقف الرسمي العربي لن يكون إلا بالضغط الشعبي والنزول إلى الشوارع ومطالبة القادة العرب بتجريم هذا الكيان ومنع أي تعامل معه وقطع كل العلاقات ودعم المقاومة بكل ما تحتاجه من مِؤونة وسلاح.

ختاما وفاء لإنسانيتنا وديننا وعروبتنا، وفاء لدماء الشهداء، وفاء للعهد الذي قطعه خليفة المسلمين عمر الفاروق سنصوت لصالح هذا القانون على أمل أن يأتي بعدنا جيل يصوت على تفويض القيادة العربية لدخول الأراضي المحتلة محررين، عاشت تونس، عاشت فلسطين، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة عن صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا كافة الزملاء على المجهودات المبذولة في إطار مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه.

نحن اليوم أمام قضية شعب قضية أمة عربية يجب أن تعتز بنفسها وبجذورها بأرضها وبحقها في الانتماء وفي دولة فلسطين الحرة وعاصمتها القدس الشريف تحت هذه الراية فقط لن ترفع إلا هذه الراية.

ما نشاهده اليوم هو خرق لكل المعاهدات الدولية تدمير ممنهج للمستشفيات، تدمير للمدارس، كل ما نراه اليوم من مشاهد عندما نرى أما تبكي وتقول أن ابنها خطف من بين يديها وأنه مات جوعان وهي تبكي في حالة هستيرية جعلونا نرتعش لم نعد نعلم ما هو الحق وما هو الباطل؟ بحيث يقع استعمال أسلحة محرمة دوليا هذا هو الإرهاب بعينه وليس حق المقاومة في الدفاع عن أرضها وعرضها وشرفها.

الجميع مدعوون اليوم للانتصار لأهم المبادئ الكونية وهي القيم الإنسانية واليوم نريد أن نحلم وأن في نهاية جلستنا بحلمة يصفق لها الجميع لا ننسى أن الكونغرس الأمريكي سنة 2011 وقف ليصفق للدولة التونسية ولهذا الشعب التونسي العظيم.

نريد اليوم أن يذكرنا التاريخ مرة أخرى وأن نكون نحن المبادرة الأولى ويجب أن يكون الانطلاق في تمنياتنا من هذا البرلمان المنبثق من إرادة الشعب عسى أن تكون هذه المبادرة بداية الصحوة لأمتنا

العربية والإسلامية من هذه الغيبوبة القاتلة والشفاء مما تعانيه من أمراض أماتت قلوبنا وأخذت بنا جميعا إلى زنزانات اليأس والقنوط أو كادت والحمد لله جاءت عملية الطوفان الأقصى في 7 أكتوبر لتحيي فينا مرة أخرى حقنا نخرج كشعوب عربية في إقامة دولة فلسطين، وسنؤكد مرة أخرى اليوم أن ما يعبر عنه بغلاف غزة هو أرض فلسطينية هي حق الشعب الفلسطيني في أرضه وسأقول اليوم وأمام الجميع لا نريد أن نكون اليوم تحت غلاف باردو وإنما تحت قصر باردو صاحب السيادة الذي لا بد أن يختم جلسته بالمصادقة على هذا القانون وأن يحترم إرادة الشعب التونسي التي جاءت بنا جميعا إلى هنا كل شيء يتحقق الدعم المعنوي أهم شيء يمكن لنا تقديمه إلى الشعب الفلسطيني وعلى مر التاريخ يعتبر شعب تونس وشعب فلسطين شعبا واحدا.

مرت أخرى نقول: "قف على ناصية الحلم وقاتل" وبالحلم والمقاومة والطموح سنحقق هدفنا في أرض فلسطينية حرة إن شاء الله نعيش هذه اللحظة مع احترامنا لسيادتنا الوطنية واحترامنا لكافة الشعوب العربية واحترامنا للشعب الفلسطيني الذي ينتظرنا اليوم وأنا متأكد من ذلك وسيخرج بدعم كبير جدا من مجلسنا الموقر.

في الختام أقول عاشت تونس وعاشت الجمهورية التونسية وعاشت دولة فلسطين حرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن المرعوي غير منتمي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد أيمن المرعوي

شكرا السيد الرئيس،

تحية إجلال وتقدير للمقاومة الفلسطينية التي تحقّق انتصارات مشرّفة على قوّات الاحتلال الإسرائيلي التي أصبحت تستعرض قوّتها على الأطفال والنساء بل ووصل بهم الهوان والضعف إلى قصف الجرحى داخل المستشفيات. فعذرا أطفال غزّة، ها نحن نشاهد كيف تحرقون وكيف تبتر أطرافكم وكيف تتحوّل أجسادكم إلى أشلاء ولم نحرّك ساكنا سوى رفع الشعارات والتّنديد. عذرا نساء فلسطين فدموعكم غالية، ها قد تجرّد العرب من نخوتهم وغيرتهم، عذرا أبطال المقاومة فجيوش العرب لم تعد تهّب لنصرة الحق والدفاع عن الأرض والعرض.

اليوم 2 نوفمبر هو تاريخ مشؤوم في مسار القضية الفلسطينية وهو ذكرى وعد بلفور الذي شرّع لاستباحة دماء إخواننا الفلسطينيين والذي أعطى الضوء الأخضر لدبابة العدوان أن تدنّس أرض فلسطين الطيبة. هذا اليوم الذي يتزامن مع تواصل ارتكاب جرائم في حقّ الإنسانية من قبل العدو الصهيوني بمباركة من الدول الغربية وعلى رأسها دولة أمريكا.

اليوم والحمد لله وحده سأكون من المصوّتين بنعم على قانون تجريم التطبيع وأدعو كافة الزملاء للتصويت وتمرير هذا القانون فنحن أمام لحظة تاريخية فلنكن في مستوى هذه اللحظة ولتبقى فلسطين أرضنا وعزتنا وشرفنا، الخزي والعار للمطبعين، نعم لتجريم التطبيع لا اعتراف بالكيان الصهيوني.

في الختام لا يمكننا المرور دون أن نثمّن المجهودات الجبّارة للجنة الحقوق والحريات ولهم مني كل الشكر والتقدير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سأنطلق بتحيّة ثلاث حقائق موجودة.

الحقيقة الأولى هو موقف سيادة الرئيس قيس سعيد وهو في الحقيقة موقف رفع لنا رأسنا وكان في الحقيقة موقفا من الشعب الفلسطيني، موقفا رجوليّا وموقفا مثلما قال سيادته "لا يخاف إلا الله رب العالمين" وانطلق ورفع رؤوس الشعب التونسي بأكمله.

الحقيقة الثانية هي تحية لطوفان الأقصى الذي جاء ليغيّر واقعا مفروضا على الأمّة العربي. جاء ليعطي نفسا جديدا للمقاومة وليوقظ ضمائر الأمم الحرة، أهنّئ المقاومة التي فرضت نفسها وحققت الانتصارات وبدأت بالمعركة وهذا لم يكن موجودا في السابق.

أحيّي أمهات فلسطين اللاتي سُخّرن لميلاد شعب عظيم، مشاريع شهداء ومهما كانت قوة المستعمر وأذياله فإن النصر سيكون للمقاومة لا غير. أذكّر الجميع أن أمهات فلسطين أنجبن ثلاث مرات ما قتل جيش القوة المستعمرة.

أود كذلك أن أذكر بشيء آخر هو أن الشعوب لا تحكمها القوانين لكن يحكمها الانتماء والإرادة والأمثلة واضحة فهناك بلدان عربية مطبّعة مع الكيان الصهيوني لكن شعوبها كانت في الصف الأول مع المقاومة ودعمتها. بارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية ولها أربع دقائق.

السيدة زينه جيب الله

القضية الفلسطينية بين الصمت والتآمر والتضليل. إنّ صمت العالم على جرائم الاحتلال الإسرائيلي هي نتيجة مباشرة لازدواجية المعايير الدولية التي تضرب مصداقية الدول التي تتغنّى بحقوق الإنسان. كما أنّ إسرائيل تمعن في ارتكاب أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني في استخفاف تامّ لأبسط القيم الإنسانية وبأدنى قواعد القانون الدولي تحت مرأى ومسمع ومباركة الدول العربية.

القضية الفلسطينية هي مسؤوليتنا أمام الله وأمام الشعب وأمام التاريخ. وقانون تجرم التطبيع هو مبادرة تشريعية تعبّر عن استنكارنا ورفضنا لممارسات الكيان الغاصب تجاه إخواننا في فلسطين. وعن نفسي شخصيا إن مرّر هذا القانون فإني أعلن دعمي ومساندتي لأصحاب المبادرة، ولكن كل ذلك لا يشرّع لأي طرف أن يخوّن وأن يشكك في زملائي وفي دعمهم للقضية فلا أحد يمتلك صكوكا وطنية ولا يحقّ له توزيعها كما يشاء فالقوانين لا تشرّع بالعواطف والوجدان والمسؤول تجاه شعبه ووطنه يجب أن يكون قلبه في عقله.

أدعوكم إلى الاتزان وتحكيم الضمير والعقل والابتعاد على التخوين والأحكام المتسرعة كلنا نريد تجريم التطبيع ولا أحد يزايد على الآخر. وأنا شخصيا اقترحت عقوبة الإعدام ولا زلت مصرة على ذلك لأنه لو كان الإعدام يطبّق ببلادنا لما أتيحت الفرصة لهروب

الإرهابيين الخمسة. لا تقولوا لي اتفاقيات أو حقوق إنسان وليس لنا الحقّ في أن ننهي حياة الغير، كل هذا الكلام لا يعنيني ولا أسمعه لأني أقول أين كل هذه الحقوق والاتفاقيات في ظلّ ما تعانيه غزة؟ أعيد وأكرّر نعم لإرجاع عقوبة الإعدام في تونس فإن لم تنهم فإنهم سينهوننا يوما ما ووطني فوق كل اعتبار وقبل كل شيء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم شكري بن البحري غير منتمي وله خمس دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للمقاومة الفلسطينية ولأهلنا في غزة الأبيّة،

التحية للشرفاء والأبرياء الصادقين الصامدين الصابرين الثابتين أطفالا ونساء، التحية لكل أبطال فلسطين وهم يواجهون بلا خوف البوارج والطائرات والصواريخ وشتى أنواع السلاح بلا سلاح،

زميلاتي، زملائي،

أليس هذا القانون الذي نناقشه اليوم سلاحا؟ هذا القانون أعتبره سلاحا حقيقيا يمكن استخدامه في الدفاع عن فلسطين وشعبها، سلاح يوجه ويواجه، يقوّم ويقاوم بل أقوى سلاح بين أيدينا يحمينا ويحسن أبنائنا ويجعلهم فخورين بنا، رصاصة كرامة وشرف وعزة.

هذا القانون شوكة في حلق كل قوى الظلم والإجرام والعدوان وكل مخططات الكيان اللقيط وحلفائه. هذا القانون صفعة في وجه المطبعين بائعي الذمم والعملاء، هذا القانون يقطع الطريق أمام كل من يريد استدراج التونسيين باحثين وأكاديميين ومبدعين أفرادا وجماعات هياكل ومؤسسات وجمعيات إلى مستنقعات التطبيع. هذا القانون رسالة إلى شعبنا قبل إخواننا بفلسطين، شعبنا الذي خرج بالآلاف والملايين ويقول بصوت عال "الشعب يريد تجريم التطبيع".

من واجبنا ودون حسابات ومزايدات ترجمة هذه الأصوات، نترجم صوت الشعب وموقف الشعب الثابت والمبدئي، الأفعال. حان الوقت لترجمة قانونية رفضه للكيان ودعمه للقضية الفلسطينية.

علينا من باب الأمانة وصوت الشعب هو أمانة أن نترجم إرادة الشعب إلى فصول تشريعية، علينا أن نترجم التضامن السياسي والمواطني والشعبي والجمعياتي إلى قانون يجرّم كل أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي الإعلامي والرياضي.

قانون يتجاوز منع علاقات مع الكيان الصهيوني إلى تجريم إقامة مثل هذه العلاقات بأيّ شكل من الأشكال.

هذا القانون هو درس تونسي جديد والتزام تونسي متجدّد بمواصلة النضال ضدّ الحركة الصهيونية وحلفائها بالعالم. هذا القانون يدق مسمار من مسامير الفناء في نعش النظام العالمي بمنظماته الكرتونية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية الخرساء والمعاهدات الفلكلورية البالية والأكيد أنه سيحرج جامعتنا العربية المتواطئة وعدد من الأنظمة العربية المطبّعة. هذا القانون هو ترجمة لإرادة سياسية حقيقية فمن يتعامل مع كيان شرّد شعبا كاملا لمدة تجاوزت القرن هو خائن، خائن، خائن.

هذا القانون هو مساندة للقضايا العادلة ووفاء للشهداء ودعم للمقاومة والمقاطعة اعتراف أنها الطريق الوحيد للدفاع عن الأرض والعرض ليس بالصوت بل بالقوة، قوّة القانون. هذا القانون فرصة تاريخية لتكريس السيادة الوطنية ولحظة استثنائية للتحرّر من العبودية والتبعية. هذا القانون هو امتحان حقيقي لنا.

زميلاتي زملائي النواب،

لحظة فرز حقيقية اختبار لوفائنا وأمانتنا وإرادتنا وثوابتنا وعروبتنا ومبادئنا وصدقنا وصدق شعاراتنا. لا اعتراف ولا صلح ولا تفاوض بالصوت العالي لا، لا للتطبيع عاشت فلسطين والخزي للمطبّعين إلى يوم الدين.

بالصّوت العالي فلسطين أمانة وعدم التّصويت أو تأجيل التصويت على قانون تجريم التطبيع خيانة.

تسقط إسرائيل (تصفيق).

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نأتي إلى ختام النقاش. لدينا مشروع لائحة ولدينا طلب صادر من مجموعة من النواب سنعرضه على التصويت ولدينا تعديلات مقترحة وبطبيعة الحال سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة للتشاور في خصوص الإجراءات التي سنواصلها.

نرفع الجلسة ونستأنفها بعد نصف ساعة.

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح مشروع القانون

(كانت الساعة الثامنة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة لجهة المبادرة.

الكلمة للسيد عبد الرزاق عويدات.

السيد عبد الرزاق عويدات، ممثل جهة المبادرة

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية لكل النواب،

أثمّن مداخلاتهم وأثمن مواقفهم وآراءهم ووقفتهم الصادقة إلى جانب المقاومة، إلى جانب الحقّ الفلسطيني التاريخي وأعلن من هنا أننا كجهة مبادرة منفتحون على كل التعديلات التي تريدونها والجلسة سيّدة نفسها تقبل التعديلات التي تم إبلاغها للجنة الحقوق والحريات للمصادقة على التعديل الذي ترونه صالحا. لكم الخيار ولكم الحقّ في تمرير والقبول بأي من هذه الفصول التي تريدون وشكرا.

أحيل الكلمة للأخ يوسف الطرشون.

السيد يوسف الطرشون، ممثل جهة المبادرة

شكرا، شكرا السيد الرئيس على احترامك للنظام الداخلي وتطبيق الفصل 109 والمرور إلى التعديلات التي سيقترحها الزملاء الأعزّاء.

نحن سنكون عند حسن ظن الشعب التونسي بنا في أن يكون النصر الذي سننتهي إليه نصرا مشرّفا يرتقي إلى ما دافع عنه سيادة رئيس الجمهورية الذي صرّح لأكثر من مرة بتجريم التطبيع لأن

التطبيع خيانة عظمى ونحن نريد انسجاما مع سيادة رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية وأن يتحول هذا الشعار السياسي إلى قانون. وهذا دور الوظيفة التشريعية التي سنمارسها في حدود ما يسمح به لنا الدستور التونسي وما يسمح به ما كلفنا به أو ما فوّضه لنا الشعب التونسي الذي انتخبنا لكي نكون مشرّعين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قلت في مفتتح الكلمة أن ما صرّح به السيد رئيس الجمهورية خلال حملته الانتخابية وهو في كل مرة يسأل فيها عن التطبيع. قلت أن الموقف الذي اتخذه هو موقف أخلاقي وسياسي وبالنسبة إليه أؤكد وأنه صرّح وأن الحديث في التطبيع هو نشر ثقافة الهزيمة لأنه أصلا لا يؤمن باحتلال الكيان الصهيوني لأرض فلسطين ويقرّ أن مسألة التطبيع انطلقت سنة 1977 عندما زار السادات القدس وأصبح من يتحدث عن التطبيع وضدّه بينما خطابه أرجع البوصلة إلى الطبيعة الحقيقية للصّراع العربي الصهيوني، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، أكّد بالحرف الواحد واستسمحته في أن أنقل ما صرّح به أن مقترح القانون هذا سوف يضرّ بالمصالح الخارجية لتونس وأن الأمر يتعلق بخانة الاعتداء على أمن الدولة الخارجي وأن المسألة اتّخذت طابعا انتخابيا لا أكثر ولا أقل.

هذا هو موقف رئيس الجمهورية الذي صرّح به بحضور النائبين الأستاذة سوسن مبروك والأستاذ أنور المرزوقي. ولذلك عاهدت نفسي على أن أكون أمينا معكم وما يهمني هو المصلحة العليا للوطن ومصلحة المسار ومصلحة هذا المجلس ولكي نتحاشى إدخال البلاد في المجهول سأمرّ إلى ما تقترحونه وكلنا مسؤولون عن مواقفنا لا أكثر ولا أقل.

وردت على كتابة المجلس منذ الصباح مطلب عرضته على النائبين وأنا من الناحية القانونية مجبور بأن أتلوه وتقررون هل نمرّره إلى التصويت أم لا؟

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول إرجاع مقترح القانون عدد 14 لسنة 2023 بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه إلى لجنة الحقوق والحريات.

تحية وبعد،

تفاعلا مع خطاب سيادة رئيس الجمهورية وموقفه الواضح والصريح من القضية الفلسطينية والدّاعم المطلق لها وتناغما مع بيان مجلس نواب الشعب الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 2023 المندّد بالمجازر الإرهابية في حقّ الشعب الفلسطيني التي يرتكبها الكيان الصهيوني المحتل الغاصب وتفاعلا مع هبّة الشعب التونسي نُصرة لإخواننا الفلسطينيين في تقرير مصيرهم:

1/ نبارك المبادرة التشريعية ونثّمن جهود أصحابها،

2/ نشكر لجنة الحقوق والحريات على ما بذلته من جهود مضنية في وقت وجيز والتزامها بالآجال القانونية المحدّدة لها،

3/ واعتبارا لما يمثله موضوع مقترح القانون من أهمية بالغة تتصل بالأمن القومي لوطننا وسياستنا الخارجية، ونظرا لعدم تمكن اللجنة من الاستماع عاجلا إلى بعض الوزارات المعنية وخاصة منها وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة العدل،

وأمام عدم التوصل برأي المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والذي تعتبر استشارته وجوبية طبقا للفقرة الثانية من الفصل 11 من المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والذي ينص صراحة على إبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة،

ونظرا لما يتضمنه مقترح القانون من أحكام جزائية فإننا نواب الشعب الممضون أسفله نطالب حسب مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 109 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بإعادة مقترح القانون عدد 14 لسنة 2023 إلى لجنة الحقوق والحريات إلى حين استكمال جميع الإجراءات وتقديم تقرير جديد يكون متناغما مع دستور 25 جويلية 2022.

الإمضاء 18 زميلة وزميل.

هناك من عارض في عرض هذا المطلب وبكل ديمقراطية سأطلب منكم النظر فيه وأنتم أسياد الموقف إذا رفضتموه سنمر إلى القانون لا أكثر ولا أقل.

إذن التصويت على النظر في هذا المطلب.

انتهاء التصويت على المطلب بـ 60 صوتا نعم و9 محتفظين و68 لا.

المجموع 137 صوتا.

نواصل النظر في مشروع القانون ونمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من نظامنا الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 90 صوتا نعم (تصفيق) و24 محتفظا و25 لا. المجموع 139 صوتا.

تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال إلى مناقشة هذا القانون والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مقترح القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة لتلاوة العنوان.

السيد المقرر

العنوان:

مقترح قانون يتعلق

بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

والاعتراف به والتّعامل معه

هناك مقترح تعديل وحيد:

مقترح قانون أساسي يتعلق بعقوبة الاعتراف والتّعامل مع العدوّ الصهيوني.

بالنسبة إلى هذا المقترح تم تقديمه من قبل الزميلتين أسمة الدرويش وريم الصغير ويسقط شكلا لأن المقترح يجب أن يقّدم من طرف خمسة نواب فما فوق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للجهة التي قدمت المقترح. الكلمة للسيدة أسمة الدرويش.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

رغم أنني كنت أتصور أنه سيسقط شكلا بما أنك منحتني الكلمة سأوضح.

تبعا لتطبيق النظام الداخلي أسحب المقترح لا يمكنني أن أقوم بشيء مغاير للنظام الداخلي (تصفيق).

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن لم يعد هناك مقترحات تعديل ونمرّ إلى التصويت.

انطلاق عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 98 صوتا نعم و28 محتفظا و10 معترضين.

إذن تمت المصادقة على العنوان ونمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول.

تلاوة الفصل الأول من قبل مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر

الفصل الأول يوجد فيه مقترحات تعديل.

الفصل الأصلي:

الكيان الصهيوني هو التّسمية التي نطلقها على كيان أو الجهاز المحتلّ الغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا أو أيّ أراض عربية أخرى والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل.

يقصد بالتّطبيع الاعتراف بالكيان الصهيوني أو إقامة علاقات مباشرة أو بوساطة مع ما يسمّى بإسرائيل وأجهزتها ومنتسبيها ونسمّيه نحن الكيان الصهيوني.

ورد في هذا الفصل مقترحا تعديل.

المقترح عدد 1: "العدوّ الصهيوني هو الجهاز المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا أو أيّ أراضي عربية أخرى والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل".

قدم المقترح من طرف الأستاذة أسمة الدرويش والأستاذة ريم الصغير.

من المفترض أن يسري على هذا المقترح نفس ما وقع على المقترح السابق ويسقط شكلا باعتبار تقديمه من طرف نائبين فقط بخلاف ما نصّ عليه النظام الداخلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للأستاذة أسمة الدرويش تفضلي.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

يسقط شكلا شأنه شأن العنوان لأنه لم يتم إمضاء خمس نواب على الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لم يعد هناك مقترحات تعديل؟

السيد المقرر

هناك مقترح تعديل ثاني.

مقترح التعديل عدد 2: "يحجّر على الدولة التونسية تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية."

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من الجهة التي قدمت المقترح؟

السيد المقرر

المقترح مقدّم من قبل السيدات والسادة ثابت العابد ومحمد بنسعيد ونورة الشبراك ومحمد علي فنيرة والفاضل بنتركية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من سيتولى الدفاع عن المقترح؟ تفضل الكلمة للسيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

السيد الرئيس، كل الشعوب العربية بما فيها الشعب التونسي هي شعوب ضدّ التّطبيع والتّعامل مع الكيان الصهيوني.

وكل الشعوب تظاهرت وعبّرت عن رفضها للتّعامل مع هذا الكيان الغاصب الذي يقوم بجرائم إبادة ضدّ الشعب الفلسطيني ولكن لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون منتوجنا اليوم قانون لمعاقبة الشعب التونسي الرافض للتطبيع.

لدينا مواطنينا من الديانة اليهودية هُجّروا إلى ما يسمى بدولة إسرائيل عوض أن نوفر لهم الإطار القانوني حتى يرجعوا اليوم نسنّ قانونا للمساهمة في إعادة تهجيرهم وتوطينهم في الكيان الصهيوني.

أي تعامل اليوم مع مواطن تونسي ديانته اليهودية سيكون موجبا للعقاب بمفعول هذا القانون.

كل تونسي لديه فرد من عائلته بالخارج يعمل في مؤسسة ما، كيف يمكن له أن يتأكّد أن يكون هناك من العاملين معه في المؤسسة حاملا لجواز إسرائيلي بالتالي كل مواطنينا بالخارج سيكونون ملاحقين بمفعول هذا القانون.

ما هكذا زميلاتي زملائي الكرام تصاغ القوانين وهذا سيجعل الدولة في مأزق والشعب التونسي كذلك. كلنا مع تجريم التطبيع ولكن التطبيع هو مسألة تديرها الدولة في علاقاتها الخارجية.

اليوم تم وضعنا في مأزق لو أسقطنا القانون سيقول عنا الشعب مطبعين ولو اتبعنا القانون سنحشر الدولة في الزاوية ونصادق على قانون يستحال تطبيقه. لهذا أتقدم بهذا التعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ الكلمة للسيد بلال ابن المشري تفضل.

السيد بلال ابن المشري

أولا، أؤكد أنه إجرائيا أول شيء في القانون يجب التعريف من الناحية القانونية الشكلية. الفصل الأول يجب أن يحتوي على تعريف ولا يقال يحجّر تطبيع العلاقات دون التعريف ما هو التطبيع.

ثانيا، في الرد على زميلي القانون واضح وصريح ولا يعاقب التونسيين كما يتحدث زميلي فهناك فصول كاملة بالمجلة الجزائية فيها القصدية والإثبات وما إلى ذلك. وبالتالي السادة القضاة درسوا سنوات بالمعهد الأعلى للقضاء إلى جانب ما درسوه بالمعهد الأعلى للحقوق بالتالي يعرفون القصد والإثبات ونحن أساسا نتعامل مع الجهة التي يصدر منها. يعني كلام زميلي يؤدي إلى وضع كل المنظومة القانونية بتونس في حاوية ونلقي بها ونصبح بدون قانون. ينطبق على كل القوانين بتونس.

ثانيا أريد أن أوضح، من يرغب في تخويف الشعب التونسي بالأمن القومي وما إلى ذلك فنحن اخترنا سبيل الكرامة، الكرامة قبل الخبز وقبل كل شيء. الكرامة أولا كانت الشعار المركزي والإضافة المركزية في تاريخ البشرية في هذه الثورة التونسية هو الكرامة الوطنية هو الشعار الأول للثورة التونسية، وبالتالي نحن متمسكون بالكرامة.

نقطة ثالثة، من يريد التعريف بالتطبيع ومن يريد التفسير والتبرير للتطبيع بصلاة القدس، من يرغب في الصلاة لدينا جامع الزيتونة وجامع عقبة الجوامع لا تنتهي يصلي بها ومن كان مصمّما على الصلاة بالأقصى فليحمل بندقية لتحرير فلسطين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الإذن بالتصويت على مقترح التعديل.

انتهاء عملية التصويت بـ 43 صوتا نعم و27 محتفظا و66 معترضا.

المجموع 136 وبذلك رفض مقترح التعديل.

نعيد تلاوة الفصل الأصلي.

السيد المقرر

الفصل الأول:

الكيان الصهيوني: هو التسمية التي نطلقها على الكيان أو الجهاز المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا أو أيّ أراض عربية أخرى والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل.

يقصد بالتطبيع الاعتراف بالكيان الصهيوني أو إقامة علاقات مباشرة أو بوساطة مع ما يسمى بإسرائيل وأجهزتها ومنتسبيها ونسمّيه نحن الكيان الصهيوني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 94 صوتا نعم و38 محتفظا و5 معترضين.

المجموع 137 صوتا وبذلك تمت المصادقة على الفصل الأول.

نمرّ إلى تلاوة الفصل الثاني من طرف مقرر اللجنة، تفضل.

السيد المقرر

الفصل الثاني:

التّطبيع اعترافا وتعاملا جريمة يعدّ مرتكبا لها كل شخص تعمّد القيام أو المشاركة أو محاولة القيام بأحد الأفعال التالية:

- التّواصل أو الاتصال أو الدعاية أو التعاقد أو التعاون بكلّ أشكاله بمقابل أو بدونه بصفة عرضية أو متواترة بشكل مباشر أو بوساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من ذوي الجنسية التونسية مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات ومنظّمات وجمعيات وهيئات حكومية أو غير حكومية، عمومية أو خاصة باستثناء فلسطيني الدّاخل.

- المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتلّه أو تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني.

ورد بخصوص هذا الفصل أربعة مقترحات تعديل.

مقترح التعديل عدد 1: "يمكن لعرب 1948 واليهود المناهضين للكيان الصهيوني المقيمين في الأراضي المحتلّة الدخول للأراضي التونسية بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية".

هذا المقترح مقدّم من قبل السيدات والسادة علي بوزوزيه فقط ومن المفترض أن يسقط شكلا باعتبار تطبيق آليات النظام الداخلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للجهة التي تقدّمت بهذا المقترح السيد علي بوزوزيه.

السيد علي بوزوزيه

يسقط شكلا السيد الرئيس.

نمر إلى المقترح الثاني.

السيد المقرر

المقترح عدد 2: "الاعتراف والتعامل مع العدو الصهيوني عبر التواصل والدعاية والتعاقد والتعاون بكل أشكاله بمقابل أو بدونه بصفة عرضية أو متواترة بشكل مباشر من ...الذين ينتمون للعدو الصهيوني (حسب الفصل الأول) ..... باستثناء فلسطيني الدّاخل وبالدليل القاطع يعتبر خيانة عظمى ويعدّ مرتكبها عميلا للعدو الصهيوني".

المقترح مقدم من طرف الزميلتين أسمة الدرويش وريم الصغير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أسمة الدرويش.

السيدة أسمة الدرويش

يسقط شكلا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمرّ للمقترح الثالث. الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

المقترح عدد 3: تعديل الفصول 2 و3 و4 و5 و6 بضمّها في فصل وحيد وتصبح صياغة الفصل كالتالي:

"تعمل الدولة التونسية في فضائها العربي والإقليمي والدولي على توحيد الجهود من أجل التأكيد على ضرورة احترام الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته على كامل أراضيه المحتلّة، دولة فلسطينية مستقلّة عاصمتها القدس الشريف".

تقدم بهذا المقترح السيدات والسادة ثابت العابد ومحمد بنسعيد ونورة الشبراك ومحمد علي فنيرة والفاضل بنتركية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للسيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

مرّة أخرى من غير الممكن وفي جلسات من هذا النوع أن تمرّ مثل هذه القوانين دون استماعات ودون الاستئناس بالخبراء ورجال القوانين حتى نخرج بقوانين زجرية.

كلنا مع التطبيع ولا أحد يمكنه أن يزايد علينا ولكن فلنتحدث اليوم بوضوح وبصريح العبارة هناك من يدفع باتجاه هذا القانون من أجل أن يحشر تونس في الزاوية ويحشر بالأساس المسار في الزاوية ويعمق أزمة تونس الاقتصادية بعزلها عن محيطها الإقليمي والدولي لكي يعمق الأزمة أكثر ويخلق الفوضى بالبلاد.

كله متواتر وكل شخص يتحمل مسؤوليته اليوم في ظل هذا القانون العبثي لأنه ما هكذا تصاغ القوانين ولا تزايدوا علينا وتخوّنوا الأفراد وترهبونهم وتبثّون الخوف فيهم.

جميعنا ضدّ التطبيع وكلنا مع الشعب الفلسطيني ولكن قوانين بهذه الطريقة نعرف الغايات التي ورائها ومن يكون ورائها ومن يريد أن يحشر البلاد بأكملها بالزاوية ويعّمق أزمتها ونعرف أنهم نفسهم المتلاعبون بأمن الدولة.

فليقف جميع النواب اليوم على الحقيقة لأول مرة في التاريخ لجنة الحقوق والحريات التي يجب أن تكون مراكمة لتجارب كبيرة في الحقوق تصدر قوانين زجرية والمعركة تكون فيها إما مؤبدا أو إعداما. ليست هذه لجنة الحقوق والحريات، فهذه اللجنة تدافع لآخر رمق عن الحق والحرية ولا تصدر قوانين من هذا النوع.

الجميع ضدّ التعامل مع هذا الكيان المغتصب والكل متضامن مع الشعب الفلسطيني وكلنا نشعر بالآلام والحزن، ولكن المزايدات فلنقل على "نيتهم" ولكن البعض مدفوع لتدمير هذه البلاد لكن هذه البلاد لها مؤسساتها وستبقى الدولة صامدة ولا أحد يزايد عليها وهذا واضح الدولة ليست مطبّعة بصريح العبارة في خطاب رئيس الجمهورية وليس لنا علاقة مع هذا الكيان ولا اتصالات لنا معه.

دول أراضيها مستعمرة وفي حالة حرب ولم تسن قوانين جرّمت بها شعبها ولم تسن قوانين عزلت بها على المجتمع الدولي.

اليوم إذا مرّرنا هذا القانون يجب أن نخرج من الأمم المتحدة ويغادر السفير الفلسطيني تونس وننهي أي علاقة لنا بالقضية الفلسطينية التي يجب أن نتشبث بها. القضية الفلسطينية نساندها بإرجاع حقها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عزيز بن الأخضر تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا،

السيد الرئيس، السادة الزملاء،

نقطة نظام السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم اتفقت معكم على تقديم نقطة نظام في ورقة مكتوبة.

تفضل بما أنني منحتك الكلمة ولكن بالنسبة إلى نقاط النظام المقبلة تقدم لي في ورقة مكتوبة.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السادة الزملاء، نرجو تغليب صوت الحكمة فاليوم هناك رسالة واضحة من السيد رئيس الجمهورية يجب التعامل والتفاعل معها بإيجابية ويجب التروّي.

السيد الرئيس، بكل كياسة نطلب هذا من السادة الزملاء أن نقف ونتناقش فاليوم خطر داهم على أمن الدولة الخارجي وبصريح العبارة هذه مزايدات سياسية للأسف على بعضنا وهذه حملة انتخابية سابقة لأوانها فالرجاء كل الرجاء أن نتفاعل مع رسالة السيد رئيس الجمهورية بكل تروّي وبإيجابية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرأي المخالف للسيدة سيرين المرابط.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

من يسوّق أنه بالتصويت لصالح هذا الفصل أو للقانون برمته يجعلنا في الكراسي الفارغة فهو واه.

نحن مع ومقتنعون تمام الاقتناع أن فلسطين تحتاج إلى أي صوت في أي منبر إقليمي لكن لا يجب أن نقف عند ويل للمصلين. هنا نقول أنّ المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتله أو تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني يعني عندما يكون لدي حدث أو مناسبة أو مسألة أكاديمية أو ثقافية أو تظاهرة رياضية على أرض الكيان المحتل أو هو من يمولها أو من ينظمها ذلك يسمى تطبيع. إما أن نذهب الى الأمم المتحدة من أجل المتوسط أو في أي تظاهرة إقليمية ليست على الأراضي المحتلة ولكن يشارك فيها الكيان الصهيوني نكتفي بالانسحاب لا للمواجهات المباشرة ولكن لا لسياسة الكراسي الفارغة أيضا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الاستعداد للتصويت على مقترح التعديل.

الإذن بالتصويت.

نهاية عملية التصويت بـ 25 صوتا نعم و34 صوتا محتفظا و74 معترضين. المجموع 133 صوتا.

الكلمة للسيد المقرر لتلاوة المقترح الذي يليه.

السيد المقرر

مقترح تعديل رقم 4: إضافة فقرة بالفصل: "ممارسة كل أشكال المقاطعة الاقتصادية على أن تسري على كامل أراضي فلسطين المحتلّة التي يسيطر عليها الكيان".

تقدم بالمقترح الزملاء الأفاضل علي زغدود والنوري جريدي ومحمد ماجدي ونجيب عكرمي ومحمد الهادي العلاني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد علي زغدود.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس،

مقترح إضافة فقرة ثالثة بالفصل الثاني من مشروع القانون: "ممارسة كل أشكال المقاطعة الاقتصادية على أن تسري على كامل أراضي فلسطين المحتلّة التي يسيطر عليها الكيان".

وتمت إضافة هذه الفقرة لأن المقاطعة شكل من أشكال النضال الإنساني الواسع القائم بذاته ضد العدو لذلك وجب التنصيص عليه بقوانين ما يسمى معاداة السامية.

ومشاريع القوانين التي يتم إعدادها والقوانين الموجودة التي يتم تنفيذها في بعض الولايات المتحدة وبفرنسا وألمانيا كلها ضرب للمقاطعة ولكن بشرط أن تكون المقاطعة لكل الأراضي المحتلة وليس للأراضي المحتلة بعد سنة 1967.

إن إضافة هذه الفقرة هي استجابة لطلب وتقدير لجهود الشعوب التي تناضل وانسجاما مع حركة النضال التحرري المعادية للاحتلال وسدا لثغرة ونقصان في هذا القانون هذا نظام مقاطعة وليس مجرد امتناع بالسلب في أول الفقرة من الفصل الثاني.

هذا موقفنا من نفس وتيرة شعبنا ورئيس الجمهورية الذي حرك السواكن وعزل المطبعين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض المقترح وإلا نمر إلى التصويت.

إذن نمر إلى التصويت على هذا المقترح.

انطلاق عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 57 صوتا نعم و39 محتفظ و26 لا. المجموع 122 صوتا.

تمت المصادقة على مقترح التعديل.

إذن تلاوة الفصل بعد تبني مقترح التعديل.

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

الفصل 2:

التطبيع اعترافا وتعاملا جريمة يعدّ مرتكبا لها كل شخص تعمّد القيام أو المشاركة أو محاولة القيام بأحد الأفعال التالية:

- التواصل أو الاتصال أو الدعاية أو التعاقد أو التعاون بكلّ أشكاله بمقابل أو بدونه بصفة عرضية أو متواترة بشكل مباشر أو بوساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من ذوي الجنسية التونسية مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات ومنظّمات وجمعيات وهيئات حكومية أو غير حكومية، عمومية أو خاصة باستثناء فلسطيني الدّاخل.

- المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتلّه أو تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني.

ممارسة كل أشكال المقاطعة الاقتصادية على أن تسري على كامل أراضي فلسطين المحتلّة التي يسيطر عليها الكيان.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد للتصويت.

نهاية عملية التصويت بـ 85 صوتا نعم و36 صوتا محتفظا و7 معترضين. المجموع 128 صوتا.

تمت المصادقة على هذا الفصل.

طلب نقطة نظام: إني الممضي أسفه النائب عبد القادر بن زينب أطلب التدخل لإثارة نقطة نظام في الجلسة لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولمرة واحدة. تفضل السيد عبد القادر بن زينب لك الكلمة.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس تنازلنا عن نقطة النظام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

طلب نقطة نظام: إني الممضي أسفله النائب فاطمة المسدي أطلب التدخل لإثارة نقطة نظام في الجلسة لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولمرة واحدة.

تمتعت بنقطة نظام ولمرة واحدة.

من فضلكم لو يستمر التشويش سأرفع الجلسة.

ورد علينا طلب من كتلة الأمانة والعمل، نحن رئيس كتلة الأمانة والعمل وتبعا للفصل 115 من نظامنا الداخلي الذي ينص على طلب رفع الجلسة للتشاور لمدة لا تقل عن نصف ساعة مرة واحدة في نفس الموضوع نطلب رفع الجلسة مدة 15 دقيقة للتشاور. رئيس الكتلة فخري عبد الخالق.

إذن نرفع الجلسة مدة 15 دقيقة.

(كانت الساعة التاسعة والنصف مساء)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة العاشرة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة بنقطة نظام للسيد محمد أمين الورغي، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة لم أرغب في التدخل اليوم نظرا للتشنّج الواضح على أغلب الزملاء في الجلسة ولكن إذا كان هناك نية لتهديد الزملاء بناء على مواقفهم السياسية من خلال التصويت فهذا أصبح أمرا غير معقول.

لا أحد يزايد علينا أو نزايد على بعضنا البعض في القضية الفلسطينية بالتالي نحترم بعضنا البعض أيها الزملاء وعندما جئنا للمجلس رأينا أن هناك ثلاث أنواع في التصويت إما أن نصوت بنعم أو نحتفظ أو نعارض وبالتالي نحترم التصويت قليلا ونحترم آراءنا.

هذا ما تمليه علينا الديمقراطية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ورد علينا طلب نقطة نظام للسيدة سنياء بن المبروك أطلب التدخل لإثارة نقطة نظام في جلسة 2 نوفمبر 2023 لمدة لا تتجاوز دقيقتين ولمرة واحدة.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أقول أنني متواجدة بقاعة الجلسة اليوم منذ الساعة العاشرة صباحا إلى هذه اللحظة إلى الساعة العاشرة ليلا ونحن لم نصادق بعد على قانون تجريم التطبيع.

أريد القول أنني شخصيا وكافة زملائي النواب ضدّ تجريم التطبيع ولدينا سيادة وطنية ولا أحد يزايد علينا في شيء فجميعنا ضد تجريم التطبيع لكن ما يتمّ ترويجه على صفحات التواصل الاجتماعي أن النائب سنياء بن المبروك صوّتت ضد

قانون تجريم التطبيع هو من قبيل المزايدات والمغالطات للشعب التونسي وهناك تهديد لسلامتي الجسدية ولعائلتي وهذا التهديد موجود على صفحات التواصل الاجتماعي. أنا ما زلت موجودة بقاعة الجلسة ولم يتم التصويت على قانون تجريم التطبيع لذلك السيد الرئيس أرجو التدخل لفضّ هذه المسألة وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم المحافظة على الهدوء.

نرفع الجلسة إلى الغد.

(كانت الساعة العاشرة ودقيقتين مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها:

عمر بن عمر بتاريخ 28 جويلية 2023، وليد الحاجي بتاريخ 4 أكتوبر 2023، عمار العيدودي بتاريخ 31 جويلية 2023، نور الهدى سبائطي بتاريخ 4 أكتوبر 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب أحمد السعيداني بتاريخ 3 أكتوبر 2023 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 9 أكتوبر 2023 والسيد النائب عبد الجليل الهاني بتاريخ 26 سبتمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها.

وتقدم كل من السيد النائب محمد أمين الورغي (2 أسئلة) بتاريخ 28 سبتمبر 2023 والسيد النائب المنصف معلول بتاريخ 9 أكتوبر 2023 والسيد النائب المختار عبد المولى بتاريخ 3 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم كل من السيد النائب أحمد بنور بتاريخ 28 سبتمبر 2023 والسيدة النائبة عواطف الشنيتي(3 أسئلة) بتاريخ 4 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها.

وتقدم السادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير السياحة وتلقوا الإجابة عنها:

عصام البحري جابري بتاريخ 13 سبتمبر 2023، رمزي الشتوي بتاريخ 22 سبتمبر 2023، أيمن البوغديري (2 أسئلة) بتاريخ 19 سبتمبر 2023.

وتقدم السيد النائب ثامر مزهود بسؤال كتابي إلى السيد وزير البيئة بتاريخ 17 أكتوبر 2023 وتلقى الإجابة عنه.

وأخيرا تقدم السيد النائب سامي السيد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 بسؤال كتابي إلى كل من السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم والسيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنهما بتاريخ 1 نوفمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول دار الخدمات الإدارية بزرمدين .

لمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير موقع استراتيجي هام إذ تفتح على الطريق الوطنية رقم 1 ويتوسطها طريق السيارة تونس - قابس هذا بالإضافة لتوسطها لمعتمديات جمال وبني حسان وتعد معتمدية زرمدين حوالي 30 ألف نسمة، كما يتوفر بالمنطقة عدد هام من المؤسسات الصناعية و التجارية بالإضافة إلى إحداث منطقة صناعية جديدة بمنزل الحياة - زرمدين والتي أصبح لها دور فعال في مزيد تنشيط الدورة الاقتصادية بالجهة ,ورغم أن معتمدية زرمدين تعتبر من المناطق الواعدة إلا أنه لا يتوفر بها المرافق العمومية التي يمكن أن تسدي أبسط الخدمات الأساسية بالمدينة .

وتبعا لكل ما سبق ذكره، فقد تمت الموافقة على إحداث دار خدمات إدارية بزرمدين ضمن خطة العمل لسنتي 2019-2020 للجنة قيادة مشروع دور الخدمات الإدارية برئاسة الحكومة ونظرا لأهمية ومردودية المشروع على المنطقة، وفرت بلدية زرمدين مقر لائق وذو مقاييس عالية الجودة تتماشى مع أهميته إلا انه ولحد اليوم بقي أهالي مدينة زرمدين والمناطق المجاورة لها في انتظار تفعيل هذا المشروع الذي سيجنبهم مشقة التنقل لمركز الولاية ويقرب لهم الخدمات الأساسية .

وتجنبا لاحتقان الأهالي الذين أصبحوا يشعرون بمماطلة المصالح الجهوية والمركزية

سيدي الوزير المحترم، متى سيتم تعيين ممثل عن مصالحكم (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتامين على المرض الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية) وفتح دار الخدمات الإدارية بزرمدين التي أصبحت حلم لأهالي مدينة زرمدين؟

مع الشكر

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية عبر مختلف المؤسسات التي تشرف عليها وخاصة صناديق الضمان الاجتماعي الثلاث على تجسيد

سياسة الدولة في مزيد تحسين جودة الخدمات الإدارية ومزيد تقريب الخدمات من المواطنين .

وفي إطار الحرص على الإيفاء بتعهدات الوزارة الواردة بالاتفاقية الإطارية لمشروع تعميم دور الخدمات الإدارية بتاريخ 12 جوان 2020 بصفتها والصناديق الاجتماعية الثلاث أعضاء قارين بلجنة القيادة المحدثة لدى رئاسة الحكومة والمشرفة على هذا المشروع، تم التعهد بتعيين ممثلين عن الصناديق على النحو التالي :

.فيما يتعلق بتمثيلية الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

تعهد الصندوق بتعيين ممثل عن المركز الجهوي للصندوق بالمنستير لتأمين خدمات الصندوق بمعدل يوم واحد في الأسبوع (يوم الجمعة) بدار الخدمات المذكورة، هذا إضافة إلى استعداد الصندوق لتعزيز تلك الدار بعون ثان إذا اقتضى حجم العمل ذلك .

وفي إطار تقريب خدمات الصندوق لمنظوريه، تم الاتفاق مع المسؤول على التنسيق مع الهياكل الجهوية، ورئيس المركز الجهوي بالمنستير على أن يتم تحويل الملفات الخاصة بدار الخدمات إلى مقر المركز المحلي بجمال قصد معالجتها

.فيما يتعلق بتمثيلية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

تعهد الصندوق بتعيين إطار بالمركز المحلي بالمكنين لتأمين خدمات الصندوق بدار الخدمات المذكورة بوتيرة يومين في الأسبوع .

.فيما يتعلق بتمثيلية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

تعهد الصندوق بتكليف كاهية رئيس مصلحة بتمثيله في هذا المشروع .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مشروع دار الخدمات بزرمدين تحت اشراف الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وأن الدار لم تباشر أنشطتها بعد الى حين استكمال جملة من الجوانب الفنية على مستوى المقر المخصص.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

<u>الموضوع</u> :طلب صرف اعتماد القسط الثاني لاستكمال أشغال بناء مركز التأهيل والتربية المختصة بحاجب العيون

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنّ وزارتكم الموقرة رصدت مبلغا ماليا قيمته 180.000د قصد بناء مركز التأهيل والتربية المختصة بحاجب العيون هذا وقد تم صرف مبلغ مالي قيمته 90.000 د سنة 2019 كقسط أوّل حيث انطلقت الأشغال في 15 نوفمبر 2019 وانتهت في 05 مارس 2020 ومنذ ذلك الحين نحن بانتظار صرف القسط الثاني لاستكمال أشغال البناء

1 - ماهي أسباب تعطل صرف القسط الثاني ؟

2-متى سيتم صرف القسط الثاني؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع حول سؤال كتابي

المرجع :مراسلتكم عدد ص 2023-26-3000-0001631 بتاريخ 16أكتوبر 2023.

وبعد، تبعا للمرجع المشار إليه أعلاه المتضمن لسؤال كتابي تقدم به السيد "وليد حاجي" عضو مجلس نواب الشعب حول طلب صرف اعتماد القسط الثاني لاستكمال أشغال بناء مركز التأهيل والتربية المختصة بحاجب العيون من ولاية القيروان أتشرف بإعلامكم أنه في إطار دعم مراكز التربية المختصة الراجعة بالنظر للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة تخصص وزارة الشؤون الاجتماعية سنويا اعتماد قدره 2 م.د من الحساب الخاص بالخزينة المسمى الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي (القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989) لبناء وتهيئة وترميم وتجهيز مراكز التأهيل والتربية المختصة الراجعة لها بالنظر، وذلك سعيا منها لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمنظوريها .

علما وأن المشاريع المقدمة يتم عرضها على أنظار لجنة التمويل العمومي للجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية للمصادقة عليها، وذلك بعد دراستها من الناحية الفنية ومن حيث الجدوى، هذا وقد تم عرض ملف جمعية " أمل "للنهوض بحاملي الإعاقة بحاجب العيون على أنظار اللجنة المذكورة وحظيت بالموافقة على تمويل بناء مركز للتربية المختصة بمبلغ قدره 180 أ.د يتم صرفه على قسطين وفقا لتقدم الأشغال، وتم سنة 2019 صرف مبلغ 90 أ.د كقسط أول على أن يحول القسط الثاني فور انتهاء أشغال القسط الأول وتقد الإنجاز بنسبة لا تقل عن 60%.

كما قامت الجمعية المذكورة بتقديم طلب لتمكينها من القسط الثاني من الاعتماد لإتمام أشغال البناء في مناسبتين، غير أنه لم يحظى بالموافقة نظرا لعدم استيفاءه للشروط القانونية المنصوص عليها ضمن التشريعات المنظمة للتمويل العمومي للجمعيات وخاصة لمقتضيات الأمر 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات إسناد التمويل العمومي للجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية، وسيتم تحويل بقية الاعتماد المخصص لاستكمال بناء مركز التربية المختصة بحاجب العيون وغيره من المراكز التي هي بصدد الإنجاز حال تقدمها بملفات الترشح للحصول على التمويل العمومي مستوفاة الشروط والإجراءات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتوجه إليكم بهذه الأسئلة:

1) متى ستتم رقمنة الإدارة لتحقيق حسن حوكمتها وتوفير قاعدة بيانات تفصل بين المستحق وغير المستحق لتجاوز المظلمة وتحقيق العدالة الاجتماعية بخصوص اسناد الشهائد والمنح والإعانات؟

2)متى ستنظر الوزارة في حل مشكل قطاع النسيج والألبسة لكل من القصرين وقفصة ومتى سيفعل القرار المتخذ في شأنه وقد طالب به أصحاب المؤسسات ولم تقدم لهم أجوبة؟

3)هل فكرت الوزارة في التنسيق مع بقية الوزارات المتداخلة لحل هذا المشكل جذريا؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي لنائب الشعب عمار العيدودي.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد 0055995-0270-21-2023 بتاريخ 19أكتوبر 2023.

وبعد، تبعا للمرجع المشار إليه أعلاه المتضمن طلب الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به نائب الشعب عمار العيدودي يتعلق بحوكمة المنح والإعانات، أتشرف بإعلام سيادتكم أن وزارة الشؤون الاجتماعية انخرطت ضمن رقمنة الإدارة وحوكمة الخدمات الاجتماعية خلال المخطط الخماسي للتنمية 2021-2026 قصد تصويبها نحو مستحقيها وفي هذا الإطار تم:

- إنجاز قاعدة بيانات حول العائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل المنتفعين ببرنامج "الأمان الاجتماعي" ويبلغ عددهم حوالي مليون عائلة كما تم إسنادهم معرفا اجتماعيا وحيد يمكن من إنجاز عمليات التقاطع عبر منظومة التبادل البيني يشرف عليها المركز الوطني للإعلامية.

-إرساء أرضية قانونية وتقنية ولوجستية لرقمنة وحوكمة برنامج "الأمان الاجتماعي" يرتكز على نظام معلوماتي متكامل ومنظومة جديدة لاستهداف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل تعتمد أنموذج التنقيط، والتي ترتبط بصورة وثيقة بجمع معطيات محينة حول كافة المسجلين بقاعدة بيانات" الأمان الاجتماعي" من خلال البحوث الميدانية والتقاطعات عبر منصة التقاطع البيني علاوة على اتخاذ قرارات إسناد منافع برنامج "الأمان الاجتماعي" من قبل اللجان الفنية الجهوية لبرنامج" الأمان الاجتماعي".

-وضع منصة تقاطعات على ذمّة الأخصائيين الاجتماعيين لتمكينهم من الولوج بصفة حينية إلى المعطيات الخاصة بطالبي خدمة الأمان الاجتماعي وأفراد أسرهم بهدف التثبت من استجابتهم للشروط الأولية للانتفاع وتحيين ودراسة بحوثهم الاجتماعية ومساعدة الاخصائيين الاجتماعيين لمعرفة مدى استحقاق المترشحين للانتفاع بمختلف منافع برنامج "لأمان الاجتماعي "بما في ذلك العلاج بصنفيه المجاني وبالتعريفة المنخفضة والمنح الشهرية القارة والمساعدات المدرسية والجامعية والمنحة العائلية للأطفال 0-18 سنة .

علما وأن منصة التبادل البيني التي تم إرساءها تمكن من الولوج لعدد من البيانات المهمة والدالة على مستويات عيش المترشحين للانتفاع بخدمات برنامج" الأمان الاجتماعي "والمتأتية أساسا من منظومات" مدنية" والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض والوكالة الفنّية للنقل البري .

كما مكنت هذه المنصة الأخصائيين الاجتماعيين في تحديد المنتفعين من اليات موضوعية وذات مصداقية عالية لتقليص بصورة حاسمة من أخطاء الشمول وذلك بتمكينهم من التثبت من صحة البيانات وموثوقيتها وخاصة مدى توافق البيانات المصرّح بها من طرف طالب خدمات برنامج "الأمان الاجتماعي" مع شروط الانتفاع الواردة بالنصوص القانونية ذات العلاقة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية :

1. ماهي وضعية العاملات بشركة "Desert Joy" المنتصبة بعمادة الهيشة من معتمدية وذرف ولاية قابس والمتخصصة في الفلاحة الجيوحرارية وبالتحديد انتاج وتصدير الطماطم فيما يخص التمتع بحقين في التغطية الصحية والاجتماعية خاصة وأنهن يعملن في ظروف صعبة من حيث الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في فصل الصيف خصوصا؟

2. في إطار الدفع نحو تسهيل الخدمات بين المصالح الإدارية وتقريبها من المواطن ونظرا لحاجة معتمدية وذرف والمناطق المجاورة لتركيز وحدة محليّة للشؤون الاجتماعية، ما مدى تقدم الوزارة في ملف العمل على تركيز الوحدة المحليّة للشؤون الاجتماعية بمعتمدية وذرف من ولاية قابس؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :

1.بخصوص وضعية العاملات بشركة Desert Enjoy المختصة في الفلاحة البيولوجية بوذرف

تفضلت السيدة النائبة بالتساؤل عن وضعية عاملات شركة " فرحة الصحراء " Desert Joy ، و ذكرت أن عنوان هذه الشركة هو عمادة الهيشة من معتمدية وذرف ولاية قابس ، غير أن هذا العنوان هو عنوان شركة أخرى لها نفس النشاط و هي شركة " فرحة الهيشة " La joie de hicha," أما عنوان شركة " فرحة الصحراء " Desert Joy فهو منطقة شانشو من معتمدية الحامة ولاية قابس ,لذلك إرتأينا إفادتكم بالمعطيات التالية حول كلتا الشركتين بعد إجراء زيارات تفقد من قبل مصالح تفقدية الشغل و المصالحة بقابس:

1)شركة فرحة الهيشة La joie de hicha

- **المقر :**منطقة الهيشة معتمدية وذرف
- **اسم المسؤول :**فيليب جكوريس (رئيس مدير عام) هولندي الجنسية
- **الطبيعة القانونية :**شركة خفية الاسم
- **المعرف الوحيد:** 1731352X
- **رقم الانخراط بالضمان الاجتماعي:**0044867-25
- **العدد الجملي للأعوان:**501 (القارين / 07 المتعاقدين/ 66 الموسميين 428)
- **عدد الأعوان من حيث النوع :**
- ✓ الإطارات: 73 (النساء 17 /الرجال (56)
- ✓ التنفيذ:428 (النساء 384 /الرجال 44)

➢ **شركة فرحة الهيشة** هي شركة فلاحية جيو حرارية تنتج الباكو رات (الطماطم) المعدة للتصدير وهي نتاج شراكة تونسية هولندية وهي الشركة الثانية في هذه الشراكة بعد شركة فرحة الصحراء المنتصبة بمنطقة شانشو من معتمدية الحامة .

➢ انطلقت الشركة في الإنتاج خلال شهر سبتمبر 2022 على مساحة تقدر بـ 30 هكتار مقسمة على 3 بيوت مكيفة تقدر مساحة البيت الواحد بـ 10 هكتار، بينما تقدر المساحة الجملية للمشروع بـ 120هكتار .

➢ قدرت طاقة الإنتاج لسنة 2022 بـ25 ألف طن ومن المؤمل أن تصل هذه السنة إلى 75 ألف طن .

➢ يبدأ موسم الإنتاج من شهر جويلية من كل *سنة* إلى شهر أوت من السنة الموالية .

➢ خلال فترة الجني يقع الاعتماد على " ربوات " لنقل المنتوج من أمام البيوت المكيفة إلى مركز الفرز المتواجد في وسط مبنى الشركة حيث يقع فرز المنتوج وتعليبه بصفة أوتوماتيكية ثم تخزينه لفترة قصيرة في انتظار تصديره

➢ خلال زيارة التفقد للشركة تمت بمعاينة كيفية تسيير النشاط بمختلف وحدات الإنتاج (بيوت المكيفة) وهي عبارة عن وحدات إنتاج منفصلة عن بعضها حيث تشتمل كل وحدة مستقلة على:

- البيت المكيف حيث تقع العناية بنبتة الطماطم من ري وتقليم ومراقبة من قبل العاملات .

-قاعة لتغيير الملابس vestiaires واحدة للنساء والأخرى للرجال مع قاعات صحية .

-مكتب للمهندس الفلاحي والإرشاد .

-قاعة أكل حيث يقع تقديم أكلة من قبل إدارة الشركة .

-محل تمريض مجهز وممرضة متواجدة للإسعافات الأولية .

وباستجواب العاملات أكدن **بخصوص توقيت العمل** أنه يكون من الساعة السابعة صباحا إلى الرابعة بعد الزوال مع راحة بنصف ساعة في الحصة الصباحية وراحة بنصف ساعة عند منتصف النهار للأكل .

كما أكدن بأنهن يتسلمن **بطاقات خلاص الأجر**، وعند معاينة **الأجر المدفوع** من خلال بطاقات الخلاص تبين أنه يتم صرف الأجر كل أسبوع وأن الأجر الخام اليومي للعاملة الفلاحية العادية يقدر بـ 20,378دينار وهو يتجاوز الأجر الأدنى الفلاحي المضمون .

أما بالنسبة لبعض العاملات اللاتي اكتسبن الخبرة فقد يصل الأجر الخام اليومي إلى 25 دينارا إضافة إلى تمتعهن ببعض المنح التحفيزية بناء على مقاييس للإنتاج يقع ضبطها مسبقا من قبل الفنيين بالشركة .

وبالنسبة لأجور الإطارات يقع تطبيق شبكة أجور معدة سلفا من قبل الإدارة وهي نفس الشبكة المطبقة بشركة فرحة الصحراء .

وبالنسبة لبدلات الشغل يقع تمتيع جميع العاملين بـ:

*عدد 2 ميدعة .

*حذاء .

*مضلة للوقاية من الشمس .

ونظرا لعدم تطابقه مع أحكام الفصل 333 من مجلة الشغل فقد تم إشعار إدارة الشركة أن تضيف إلى بدلة الشغل قميصين وسروالين حتى وإن كان الفصل المذكور ينص على العملة القارين فقط .

وبالنسبة للراحة السنوية خالصة الأجر فيقع تمتيع الأعوان بها على النحو التالي:

***الإطارات:** 21 يوما في السنة .

***أعوان التنفيذ:** 12 يوما في السنة .

كما يتمتعون **بأيام الأعياد الوطنية والدينية** (7 أيام) طبقا لمقتضيات الفصل 29 من الاتفاقية الإطارية في القطاع الفلاحي .

وبالنسبة للتغطية الاجتماعية أكد جميع المستجوبين أثناء الزيارة بأنّهم يتمتعون بالتغطية الاجتماعية وقد استظهر ممثل إدارة الشركة بالتصريح بأجور الأعوان للثلاثيات الرابعة لسنة 2022 والأولى والثانية والثالثة لسنة 2023 ومصالح تفقدية الشغل بصدد دراسة مطابقتها مع القائمة الإسمية للأعوان

كما قامت الشركة بالعديد من الأنشطة الاجتماعية لفائدة أعوانها مثل تمتيعهم ببعض الهدايا خلال يوم يطلق عليه Wishes dayأو المشاركة مع الإدارة الجهوية للصحة بقابس في تقصي سرطان الثدي خلال شهر أكتوبر في إطار شهر أكتوبر الوردي .

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة منخرطة بالمجمع المهني لطب الشغل بقابس منذ 22 جويلية 2022 وقد أكد العمال المستجوبون والممرضات بأنه يتم إجراء فحص طبي عند الانتداب لكل عون كما يتم إجراء فحوصات دورية كل يوم أربعاء من كل أسبوع .

2)شركة فرحة الصحراء : DESERT JOY

❖ **المقر** : منطقة شانشو من معتمدية الحامة قابس

❖ **اسم المسؤول** :فيليب جكوريس أنترفربان (وكيل)-هولندي الجنسية

❖ **الطبيعة القانونية** : شركة ذات مسؤولية محدودة

❖ **المعرف الوحيد :** 1276417H

❖ **رقم الانخراط بالضمان الاجتماعي:** 66-00444617

❖ **العدد الجملي للأعوان:** 748

▪ **العمال القارين 261** :

✓ التنفيذ :(رجال 29/ نساء 160)

✓ التسيير: (رجال 28/ نساء 24)

✓ الإطارات : (رجال 13/ نساء 07)

▪ **العمال المتعاقدون والموسميون 487 :**

✓ التنفيذ: (رجال99/ نساء 319)

✓ التسيير: (رجال 30/ نساء 06)

✓ الإطارات : (رجال 18/ نساء 15)

➢ **شركة فرحة الصحراء** هي شركة فلاحية جيوحرارية نشاطها الرئيسي حسب مضمون السجل الوطني للمؤسسات زراعة الخضروات وهي تنتج الباكورات (الطماطم من نوع سيريز tomate cerise) المعدة للتصدير وهي نتاج شراكة تونسية هولندية التي توسعت خلال السنة الفارطة بإحداث شركة الهيشة المنتصبة بمنطقة الهيشة من معتمدية وذرف .

➢ انطلق نشاط الشركة منذ شهر ديسمبر 2012 وقد تطورت المساحة المستغلة للإنتاج لتصل إلى 40 هكتار مقسمة على 8 بيوت مكيفة مساحة كل واحدة 5 هكتارات بينما تقدر المساحة الجملية للمشروع بـ46 هكتار .

➢ قدرت طاقة الإنتاج لموسم سنة 2022-2023بـ10 ، 5ألف طن .

➢ يبدأ موسم الإنتاج من شهر أوت من كل سنة إلى شهر جويلية من السنة الموالية .

هذا وقامت مصالح تفقدية الشغل بقابس بزيارة مختلف وحدات الإنتاج بالشركة(بيوت مكيفة، ورشات الصيانة الوحدة الفنية، قاعات الأكل، قاعات تغيير الملابس للعمال محلات تمريض ومحضنة للأطفال) وتم استجواب العديد من العمال من مختلف الأصناف والاختصاصات حول ظروف العمل ومدى احترام قواعد الصحة والسلامة المهنية والتغطية الاجتماعية وبدلات الشغل والأجور ونظام العمل الذي اتضح أنه قائم أساسا على التحفيز لكل العمال حسب مقاييس مضبوطة سلفا تعتمد على سرعة الإنجاز وجودته .

كما قامت مصالح تفقدية الشغل بقابس بعقد جلسة عمل مع ممثلي الأعوان باللجنة الاستشارية للمؤسسة وأعضاء لجنة العمال(هي لجنة خاصة محدثة منذ تأسيس الشركة وتضم ممثلين عن العمال يقع انتخابهم من طرف الأعوان الناشطين داخل البيوت المكيفة لبلورة مقترحات العمال) وجلسة ثانية مع مسؤولي الصحة والسلامة المهنية بالشركة للنظر في مسألة مدى احترام قواعد الصحة والسلامة المهنية بالشركة .

الاستنتاجات:

- الشركة تطبق **نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع** (ليس نظام عمل القطاع الفلاحي) وهو نظام ينطبق على جميع الأصناف بما في ذلك الإدارة :من الساعة السابعة صباحا إلى الساعة الرابعة بعد الزوال مع نصف ساعة راحة في الصباح ونصف ساعة راحة خلال تناول الغداء .
- **بالنسبة لصرف الأجور** : أكد جميع المستجوبين بأنهم يتسلمون بطاقات خلاص الأجر سواء أسبوعية أو شهرية (حسب صيغة التأجير) وقد عاينت مصالح تفقدية الشغل بقابس الأجور المسجلة ببطاقات خلاص الأجر بالنسبة للعمال داخل البيوت المكيفة سواء الموسميين أو القارين حيث يتسلمون أجورا تفوق الأجر الأدنى الفلاحي حيث يصل إلى 25 دينارا يوميا للعمال ذوي الخبرة أما العمال العاديين الجدد فإن الأجر يقدر بـ20 دينارا يوميا إضافة إلى تمتّع أغلب العمال بمنح تحفيزية ، أما بالنسبة للإطارات والأعوان الخالصين بالشهر يقع تطبيق شبكة أجور خاصة بالشركة يقع مراجعتها كل شهر جانفي من كل سنة بينما يتمتع الأعوان الموسميين بزيادة في الأجر خلال شهر مارس من كل سنة .
- **بالنسبة لبدلات الشغل** جميع أنواع البدلات هي على كاهل إدارة الشركة وقد سجلت مصالح تفقدية الشغل بقابس تذمر بعض على اصناف العمال من نوعية حذاء الحماية المسلم وأعلمت مسؤولي الصحة والسلامة المهنية وإدارة الشركة بذلك وتعهدت بالنظر في إمكانية تغييره .
  - **العمال الموسميين** يتمتعون ببدلة الشغل على النحور التالي :
    - ✓ ميدعة: عدد .2
    - ✓ حذاء :عدد .1
    - ✓ مظلة للحماية من الشمس .
- **بالنسبة للأعوان القارين** يتمتعون ببدلة الشغل على النحو التالي :
  - ✓ بدلتان(سروال وجاكيت) .
  - ✓ قميصان
  - ✓ حذاء
- **بالنسبة للراحة السنوية خالصة الأجر :**
  - ✓ الإطارات وأعوان التسيير: 21يوما .
  - ✓ أعوان التنفيذ : 12يوما .

وقد أكد جميع العمال المستجوبين تمتعهم بالراحة السنوية خالصة الأجر .

- **بالنسبة للتغطية الاجتماعية**
  - ✓ يقع إعلام الصندوق الوطني للتأمين على المرض بكل انتداب في ظرف 24 ساعة
  - ✓ يقع التصريح بأجور جميع الأعوان خلال الثلاثية المعنية

وقد استظهرت إدارة الشركة بالتصريح بأجور الأعوان للثلاثيات الأولى والثانية والثالثة لسنة 2023 ومصالح تفقدية الشغل بصدد النظر في مطابقتها الأعوان .

وعند استجواب الأعوان أفادوا بأن إشكالية في التنسيق بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض حيث يقع التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص الاشتراكات إلا أنه لا يقع التنسيق مع صندوق التأمين على المرض .

وإدارة الشركة بصدد معالجة هذه المسألة مع مسؤولي الصناديق .

- **بالنسبة للمراقبة الطبية**
  - الشركة متعاقدة مع طبيب حيث يقع إجراء فحوصات عند الانتداب وفحوصات دورية كل يوم ثلاثاء ويوم جمعة من كل أسبوع وتؤمن هذه الفحوصات 4 ممراضات متواجدة على كامل أيام الأسبوع وقد عاينت مصالح تفقدية الشغل عمليات الفحص باعتبار تزامن زيارتها مع الفحص الدوري ليوم الجمعة .
  - تمت معاينة قاعات تغيير الملابس vestiaires والمجموعات الصحية المشتملة على أدواش بالماء الساخن .
  - يقع تقديم أكلة ساخنة لجميع العمال بقاعات الأكل الموجودة بالشركة ويقع تناول الغداء بالتناوب بين جميع الوحدات حسب نظام مضبوط مسبقا .
  - من بين التجهيزات المتوفرة تمت معاينة وجود محضنة لأطفال العاملات .

II. بخصوص إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بوذرف :

يتم إسداء خدمات النهوض الاجتماعي لمتساكني معتمدية وذرف من قبل الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بالمطوية التي تبعد حوالي 10كلم عن وذرف ويأمنها 4 أخصائيين اجتماعيين، علما وأن نسبة التغطية تعتبر من بين الأحسن على المستوى الوطني .

هذا وسيتم برمجة إحداث وحدة محلية بالمعتمدية حال ما يتوفر الإطار العام الملائم لذلك.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

تحية وطنية وبعد،

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي الآتي:

حاولت عائلة أصهار الرئيس المخلوع زين العابدين بن على وضع يدها على العقار المسجل تحت عدد 36581 بنزرت وبالتحديد في القطع عدد 11/9/8/7/5/4 و 13 وإلى يوم الناس هذا مازال هناك تجميد لإحالة ملكية العقار إلى ورثته الشرعيين.

فهل تنوون فتح بحث في الموضوع؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

الموضوع:حول سؤال نائب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب المؤرخ في 06 أكتوبر 2023 والمضمن بمكتب الضبط المركزي للوزارة تحت 8647 بتاريخ

06أكتوبر 2023 2023

المصحوب: نسخة من رسم عقاري .

وبعد، تبعا للسؤال الكتابي الصادر عن نائب الشعب السيد أحمد سعيداني في خصوص العقار موضوع الرسم العقاري عدد 36581 بنزرت، نتشرف بإعلام الجناب أن العقار المذكور كائن بنزرت 806 هك 14 آر 47 ص وراجع بالملكية لمجموعة أولاد فقير بوراوي المنجر لها الملكية بموجب حكم التسجيل الصادر عن المجلس المختلط بتاريخ 04 نوفمبر1936. وتعلقت به عدة مطالب تحيين حكم في شأنها بالرفض .ولم يثبت لدى لجنة المصادرة أن عائلة أصهار الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية قد وضعت يدها على العقار مثلما جاء بالسؤال الوارد عن النائب المذكور، وبالتالي فإنه لم يكن موضوع مصادرة هذا كل ما لدينا أفدناكم به.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي:

الموضوع: حول أسباب عدم إجراء عقد البيع للسيد ع.ح.م.

المصاحيب: شهادة بقبض مالي تحت عدد ص 1056/1283/12/2021

- وصل عدد M010570 بتاريخ 2021/10/19 وعدد M010571 بتاريخ 2021/10/19
- شهادة اسناد عدد 5

تحية طيبة وبعد،

تحصل السيد ع.ح.م على شهادة إسناد في أرض دولية ذات صبغة فلاحية مساحتها 80 هكتار والكائنة بولاية سليانة قعفور- منطقة أحواز قعفور والمعروفة بديبيرو قبريال موضوع الرسم العقاري عدد 6367 سليانة من قبل اللجنة الجهوية في 05 نوفمبر 1987 واللجنة القومية الاستشارية في 20 نوفمبر 1987 وذلك بغاية التفويت، وقد أذن مؤخرا السيد المدير الجهوي لأملاك الدولة لقابض المالية بتسليم القسط الأول من ثمن شراء العقار الدولي المذكور.

السؤال: ماهي أسباب التأخير في إتمام عقد البيع لفائدة المنتفع ع.ح.م بشهادة الإسناد واستكمال الإجراءات القانونية؟

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة بسمة الهمامي

وبعد، تبعا للاستفسار عن أسباب التأخير في إتمام عقد البيع لفائدة السيد المنتفع بعقار دولي فلاحي الكائن بمعتمدية قعفور من والية سليانة، أتش رف بإفادتكم بما يلي :

ةمسبق أن ت عرض وضعية السيد (فني فلاحي) على أنظار كل من اللجنة الجهوية الاستشارية بسليانة بجلستها المنعقدة بتاريخ 17 أفريل 2019 واللجنة الوطنية الاستشارية بجلستها المنعقدة بتاريخ 14 جويلية 2020 التي وافقت على التسوية لفائدة المعني بالأمر في العقار الكائن بمعتمدية قعفور من والية سليانة الماسح 80هك 00آر 00ص والمتمثل في أجزاء من القطع ذات الأعداد 28(13) و45 و46 التابعة للرسم العقاري عدد 6367 سليانة. وتبعا لذلك، تمت المصادقة على هذه الوضعية بموجب الأمر الحكومي عدد 410 لسنة 2021 المؤرخ في 27 ماي 2021.

إلا أنه عند اعداد مشروع عقد البيع لفائدة المنتفع المذكور أعلاه من قبل المصالح الجهوية بسليانة، تبين أنه تسرب خطأ إلى عدد القطع موضوع عملية التسوية بحيث أصبح العقار يتمثل في القطعة عدد 5 جزء من الرسم العقاري عدد 6367 سليانة الآنف الذكر عوضا عن القطع ذات الأعداد 28 (13) جزء و45 جزء و46 جزء من نفس الرسم العقاري مثلما ورد بالأمر الحكومي عدد 410 لسنة 2021 المذكور .

وبناءا على ذلك، تم إعادة عرض هذه الوضعية على اللجنة الجهوية الاستشارية بسليانة بجلستها المنعقدة بتاريخ 03 مارس 2022 وحظيت بموافقتها بعد تصحيح عدد القطعة موضوع التسوية وذلك استنادا لمحضر المعاينة الميدانية المشتركة المنجزة بتاريخ 12 جانفي 2022 حيث ورد به أن الفني الفلاحي السيد أدلى بمثال هندسي محين تبعا للتغييرات التي طرأت على مثال الرسم العقاري من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بسليانة يجسم المساحات المستغلة من طرفه .

وعليه، فإنه سيتم إعادة عرض هذه الوضعية من جديد على أنظار الوطنية الاستشارية حال استئناف أشغالها ليتسنى في مرحلة الحقة إصلاح الخطأ الوارد بالأمر الحكومي عدد 410 لسنة 2021 المؤرخ في 27 ماي 2021 المذكور آنفا طبقا للإجراءات الجاري بها العمل.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول طلب تفويت في قطعة أرض على ملك الدولة الخاص لفائدة بلدية بو عرقوب من ولاية نابل .

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا حول طلب التفويت في قطعة أرض على ملك الدولة لفائدة بلدية بوعرقوب

حيث وجهت لوزارتكم عن طريق مجلس نواب الشعب سؤالا كتابيا حول مثال طلب بلدية بو عرقوب من ولاية نابل التفويت لفائدتها في أجزاء من قطعتي الأرض موضوع الرسوم العقارية عدد 557788/121711نابل و 557789/121712 نابل .

وحيث جاء ردكم الوارد علينا عن طريق الكتابة العامة لمجلس نواب الشعب تحت عدد 2013-26-3000-0004451 بتاريخ 2023/08/07مجانبا للصواب وخارج الموضوع بهم طلب آخر غير الذي طرحناه وقطعة ارض أخرى وقعت تسوية طلبها .

وحيث نؤكد ونتمسك بطلبنا الإجابة على سؤالنا بكل دقة وشفافية فإننا نعيد عليكم طرح نفس السؤال

1-ما هو سبب تأخر الاستجابة لطلب بلدية بوعرقوب التفويت لفائدتها في أجزاء من قطعتي الأرض موضوع الرسم العقاري عدد 557788/121711 نابل والرسم العقاري عدد 557789/121712 نابل؟

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول سؤال النائب السيد عبد الجليل الهاني بخصوص طلب بلدية بوعرقوب

التفويت لفائدتها في عقار دولي كائن ببو عرقوب من ولاية نابل

وبعد جوابا على سؤال النائب السيد عبد الجليل الهاني بخصوص سبب تأخر الاستجابة لطلب بلدية بوعرقوب في التفويت لفائدتها في عقار دولي كائن بالمنطقة أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-رغبت بلدية بوعرقوب في التفويت لفائدتها في قطعة أرض عدد (14)11 تمسح 3946 م م تابعة للرسمين العقاريين عدد 121711 557788/نابل وعدد 557789/121712 نابل وذلك قصد بناء قصر بلدية جديد .

-تبين من خلال الابحاث العقارية المجراة في الغرض أنّ القطعة المعنية تحتوي على معصرة خمور قديمة في تصرف تعاضدية الكروم (منذرة بالسقوط وغير مستغلة) وأنّ أحد المواطنين يشغل جزء من العقار المذكور يحتوي على محل سكنى قديم البناء مع مساحة حيوية مغروسة اشجار مثمرة وذلك منذ بداية التسعينات بصفته حارس ليلي بالتعاضدية المذكورة وقد سبق له ان تقدم بعديد العرائض للوزارة يرغب بمقتضاها في تسوية وضعيته العقارية في المسكن المذكور.

-تمت مكاتبة بلدية بو عرقوب قصد إبداء الرأي بخصوص طلب المواطن المذكور فأفادت ضمن مكتوبها عدد 620 المؤرخ في 2022/05/18أنّها تتمسك بكامل العقار معتبرة أن اقتطاع أي جزء منه يحول دون حسن استغلاله كقصر بلدية جديد مؤكّدة أنّ المساحة المشغولة من قبل المواطن المذكور تقع من جهة المدخل الوحيد للعقار على الطريق الرئيسية مما لا يتناسب حسب إفادتها مع بناية قصر البلدية المرغوب في إقامتها .

وحيث تبين أن المعطيات المقدّمة غير كافية للبت في الوضعية المعروضة وأنّ الملف المدلى به من قبل بلدية بو عرقوب لم يتضمن البرنامج الوظيفي لقصر البلدية المراد إنجازه ومكونات المشروع وحاجته من المساحات المبنية وغير المبنية وطبيعتها كما لم يتعرّض لمآل بقية مساحة العقار الدولي والتوظيف الممكن لها ، فقد تمت دعوة بلدية بوعرقوب إلى الإدلاء بملف فني تام الموجب بالتنسيق مع الجهات المختصة كالإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان وأخذ رأي السيدة والية نابل في الغرض.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد امين الورغي

<u>عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي حول الادعاءات الموظفة على السيارات الجديدة</u>

-ما هي الادعاءات الموظفة على السيارات الجديدة عند الشراء؟

-ما هي المداخيل المحصلة من الأداء على الاستهلاك؟

-هل هنالك نية للتخفيض في قيمة الادعاءات الموظفة على السيارات في ضل تراجع سعر صرف الدينار وغلاء أسعار السيارات لدي الوكلاء؟

-لماذا لا يتم التخفيض في الأداء الموظف على السيارات صنف 4 و5 و6 خيول نظرا لفشل منظومة السيارة الشعبية التي لا تشمل كل المواطنين ومدة انتظار طويلة وبسعر مشط؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة

وتنمية الصادرات

إجابة على أسئلتكم المتعلقة بملف السيارات أتشرف بمدكم بالإيضاحات التالية :

تتعلق الأسئلة الثلاثة الأولى تباعا بالأداءات الموظفة على السيارات الجديدة عند الشراء والمداخيل المحصلة من الأداء على الاستهلاك، وهل هناك نية للتخفيض في قيمة الأداءات الموظفة على السيارات في ظل تراجع سعر صرف الدينار وغلاء أسعار السيارات لدى الوكلاء،

تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المذكورة في هذه الأسئلة تُعدّ من صلاحيات الوزارة المكلفة بالمالية باعتبارها تتصل بالاداءات، في حين تقوم وزارة التجارة وتنمية الصادرات عادة ب**اقتراح** الترفيع أو التخفيض في هذه الأداءات .

وبصفة عامة تخضع السيارات السياحية الجديدة المعدة لنقل الأشخاص إلى المعلوم على الاستهلاك والى الأداء على القيمة المضافة وتختلف نسب هذه الأداءات حسب سعة المحرك وحسب طبيعة المورد (نظام الوكلاء أو النظام العام) حيث ينتفع الوكلاء بنظام جبائي تفاضلي عند تطبيق المعلوم على الاستهلاك بمقتضى الفصل 30 من القانون عدد 90 المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 المتعلق بقانون المالية لسنة 2005 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة .

ويحوصل الجدول التالي المعلوم على الاستهلاك بالنسبة للسيارات السياحية حسب سعة المحرك ونظام التوريد:

	نسبة المعلوم على الاستهلاك في النظام العام	نسبة المعلوم على الاستهلاك حسب نظام الوكلاء
سيارات سياحية لنقل الأشخاص		
-عربات تشتغل بمحركات ذات مكابس متناوبة يتم الاشتغال فيها بغير الضغط		
سعة اسطوانتها لا تتعدى 1300 صم^3	69	20
سعة اسطوانتها تتعدى 1300 صم^3 ولا تتجاوز 1500 صم^3	125	38
سعة اسطوانتها تتعدى 1500 صم^3 ولا تتجاوز 1700 صم^3	157	48
سعة اسطوانتها تتعدى 1700صم^3 ولا تتجاوز 2000 صم^3	213	65
سعة اسطوانتها تتجاوز 2000 صم^3	250	84
-عربات تشتغل بمحركات ذات مكابس متناوبة يتم الأشتغال فيها بالضغط (ديازال أو نصف ديازال)		
سعة اسطوانتها لا تتعدى 1700 صم^3	100	48
سعة اسطوانتها تتعدى 1700 صم^3 ولا تتجاوز 1900 صم^3	157	50
سعة اسطوانتها تتعدى 1900صم^{3}ولا تتجاوز 2100 صم^3	238	69
سعة اسطوانتها تتعدى 2100 صم^{3}ولا تتجاوز 2300 صم^3	263	79
سعة اسطوانتها تتعدى 2300 صم^{3}ولا تتجاوز 2500 صم^3	300	88
سعة اسطوانتها تتجاوز 2500 صم^3	334	110

أما بالنسبة للأداء على القيمة المضافة فهو محدد ب 19 % لجميع الأنواع باستثناء السيارات الشعبية حيث تخضع السيارات الشعبية ذات 4 خيول الموردة من قبل الوكلاء إلى الأداء على القيمة المضافة بنسبة 7% في حين هي معفاة المعلوم على الاستهلاك .

أما السيارات السياحية المعدة لنقل الأشخاص ذات 5 خيول الموردة من قبل الوكلاء فتخضع إلى المعلوم على الاستهلاك بنسبة 20%وإلى الأداء على القيمة المضافة بنسبة 19 %.

وبالنسبة لغلاء أسعار السيارات لدى الوكلاء فيعود ذلك أساسا الى الارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للمواد الأولية وللتكاليف اللوجستية من نقل بحري وشحن قابله تراجع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو .

-علما وأنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 التخفيض في الضغط الجبائي على السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة من خلال إعفائها من المعاليم الديوانية والتخفيض بنسبة 50% من المعلوم على الاستهلاك

السؤال الرابع :حول عدم التخفيض فى الأداء الموظف على السيارات صنف 4 و5 و6 خيول نظرا لفشل منظومة السيارات الشعبية التي لا تشمل كل المواطنين ومدة انتظار طويلة وبسعر مشط

تم بمقتضى الفصل 57 من قانون المالية لسنة 2019 التخفيض في الضغط الجبائي للسيارات الشعبية وذلك بإلغاء المعلوم على الاستهلاك والتخفيض في الأداء على القيمة المضافة من 19 إلى 7 في المائة .

وبهدف مواكبة تطور الأجور في السنوات الأخيرة والضغط على أسعار بيع السيارات الشعبية، تم اتخاذ عدة إجراءات من بينها :

-توسيع قاعدة المنتفعين بهذه الفئة من السيارات:

حيث تم بمقتضى" القانون عدد 8 لسنة 2019 المؤرخ في 22 جانفي 2019 المنقح للقانون عدد 103 لسنة 2002 المؤرخ في 23 ديسمبر 2002 والمتعلق بإحداث نظام جبائي تفاضلي خاص بالسيارات السياحية التي لا تتجاوز قوتها 4 خيول بخارية جبائية " تغيير المعيار الجبائي ضمن المعايير الرئيسية للانتفاع بسيارة شعبية وذلك بتعويض شرط عدم تجاوز مبلغ الضريبة على الدخل 5000 دينار سنويا بشرط عدم تجاوز الدخل الشهري للمنتفع 10 مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع بالنسبة للأفراد، ومرة ونصف بالنسبة للمتزوجين .

-الترفيع في الحصة السنوية للسيارات الشعبية:

تم سنة 2019 الاتفاق مع الوكلاء على الترفيع في الحصة السنوية للسيارات الشعبية من 500 سيارة الى 1000 سيارة لكل وكيل شريطة عدم الترفيع في سعر الشراء عند التوريد بالتنسيق مع المصنعين، مما ينعكس إيجابيا على أسعار البيع للعموم .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه سبق لوزارة التجارة وتنمية الصادرات وأن تقدمت بمقترح للتخفيض في الأداءات الموظفة على السيارات من

صنف 5 خيول قصد تقريب سعرها من سعر السيارات الشعبية وتوفير خيارات أوسع للعموم، وهو مقترح لازال قيد الدراسة من قبل وزارة المالية لاحتساب الانعكاس المالي له على المداخيل الجبائية .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد امين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي حول وضعية شركة اللحوم بمعتمدية الوردية -ولاية تونس

-ماهي الوضعية الحالية لشركة اللحوم بتونس خصوصا و انها شركة لها ديون تفوق 40 مليون دينار ؟

-هل هنالك برنامج انقاذ لهاذه المؤسسة العمومية ؟

-لماذا يقتصر نشاط الشركة في بيع اللحوم الحمراء بفرع صغير وكمية محدودة جدا لا تلبي حاجيات الطلب ؟

-هل هنالك برنامج للعمل على احداث نقاط بيع جديدة تابعة للشركة لتعديل السوق؟

-لماذا لا تستأنف الشركة بقية الأنشطة التي كانت تعمل في السابق مثل صنع وبيع العلف ونشاط التكوين المهني ونشاط تربية الابقار والتخزين وصناعة الجلود والصوف وغيرها من الأنشطة علما وأن الشركة كانت تشغل 1800 عامل سابقا؟

-ماهي وضعية العقار المهجور التابع للشركة والمحاذي للطريق الرئيسي؟ وهل هنالك إمكانية لتخصيصه كفرع لإدارة عمومية أخرى؟

-لماذا لا تقوم الوزارة ببعث شراكة بين القطاع العام و الخاص كبرنامج لإنقاذ الشركة خصوصا وان الشركة لها موقع استراتيجي ومجهزة ولها مساحة كبيرة قادرة أن تكون قبلة للعديد من المستثمرين؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة

وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المحترم محمد أمين الورغي حول شركة اللحوم

السؤال الأول :ما هي الوضعية الحالية لشركة اللحوم، خصوصا وأنها شركة لها ديون تفوق 40 مليون دينار؟

لعبت الشركة منذ إحداثها دورا هاما في تعديل السوق عبر تدخلاتها إما لامتصاص فائض الإنتاج المحلّي أو باستيراد الكميات الدنيا من اللحوم قصد تغطية النقص الحاصل، ولئن قامت الشركة بهذا الدور التعديلي إبان تأسيسها و لمدة عشرات السنين، فإن ما شهدته البلاد منذ بداية التسعينات من توجهات اقتصادية اتسمت برفع الدعم عن اللحوم الحمراء وتحرير التوريد والتخلّي التدريجي للدولة عن الأنشطة التنافسية ساهم بصفة آلية في تقلّص دور شركة اللحوم التي واجهت نتيجة لذلك جملة من الصعوبات مما حدى بالدّولة و في عديد المناسبات إلى عرض ملف الشركة على لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية كان آخره بتاريخ 30 ماي 2017 و اتخذت جملة من القرارات وتعيش الشركة وضعية مالية صعبة ومديونية هامة تسعى لمعالجتها من جهة أخرى تواصل نشاطها خاصة عبر :

-الإشراف على سوق الدواب والذي يُعتبر من أهم الأسواق في المستوى الوطني من حيث التنظيم وتدفق المواشي، ويمكن من تزويد إقليم تونس الكبرى،

- إدارة مسلخ للأبقار ومسلخ للأغنام ومسلخ للخيليات .وتبقى نسبة استغلال هذه المسالخ ضعيفة نظرا لوجود عديد المسالخ المنافسة التي لا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة متواجدة بالمعتمديات المجاورة، ولا تطبق التراتيب المعمول بها في القطاع خاصة من حيث التعريفة أو الشروط الصحية .

-تُسوغ الشركة جملة من فضاءاتها إلى مستثمرين بقطاع اللحوم الحمراء (خاصة محلات معالجة الأسلاب وتصديرها) وإلى جملة من مؤسسات الدولة (الجيش الوطني، ديوان الأراضي الدولية...) والمؤسسات الخاصة (فضاء تبريد لمساحة تجارية كبرى إسطبلات لمستثمر خاص)،

- تُدير شركة اللحوم نقطة بيع بالتفصيل تعرض من خلالها اللحوم الحمراء بأسعار تفاضلية تراعي القدرة الشرائية للمستهلك . ورغم ضعف الكميات المروجة مقارنة بحاجيات السوق، إلا أن هذا الفضاء يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين، وساهم في عديد المواسم الاستهلاكية الكبرى في عقلنة الأسعار وترشيدها .

-تتدخل شركة اللحوم في المواسم الاستهلاكية الكبرى وخاصة خلال عيد الأضحى عبر توفير كميات من الأضاحي بجودة وأسعار تراعي القدرة الشرائية للمستهلك .

من جهة أخرى تتوفر بالشركة عديد الفضاءات الشاغرة خاصة ورشات مهيأة للحوم الحمراء ومخازن ومركز للحجر الصحي، تسعى الشركة لتسويغها، إلا أن هناك جملة من الصعوبات في ذلك نظرا لتراجع الاستثمار إجمالا بالقطاع تبعا لما يشهده من صعوبات .

خلال سنوات نشاطها، خاصة في الفترة الأخيرة تراكمت شركة اللحوم مجموعة من الديون جعلتها ترتفع إلى مستوى 36 م.د وتتمثل أسباب المديونية أساسا في ما يلي :

-قيام الشركة بعديد العمليات التجارية التي لم تكن مربحة :

*استيراد حوالي 43 ألف رأس غنم خلال عيد الاضحى لسنة 2012 تسبب لها في خسائر مالية بلغت 4.4 م.د في الأصل و 13 م.د بالفوائض وذلك رغم تقديم ضمان الدولة لفائدة البنك الوطني الفلاحي،

*فتح مجموعة من المحلات التجارية تحت العلامة اللحوم ماركت "والتي لم تتمكن من تزويدها بصفة مستمرة وخلفت جملة من الخسائر،

*توقف نشاط أو تصفية جملة من الشركات التي تساهم شركة اللحوم في رأسمالها على غرار شركة تربية الماشية بالمنستير أو شركة SICOV،

*ترويج اللحوم المبردة الموردة بسعر مدعوم في إطار التكليف ولتغطية نقص الإنتاج أو للضغط على الأسعار .

-إدماج الشركة لحوالي 40 عون إضافي سنة 2017 في إطار تسوية وضعية بعض العاملين العرضيين، مما رفع بنسبة هامة في كلفة الأجور، وهو ما اضطر إلى إلحاقهم بعديد الهياكل والمؤسسات،

-تطور حجم الديون الديوانية الناتجة عن عمليات التوريد،

- تراجع منظومة اللحوم الحمراء خاصة عبر تنامي الذبح العشوائي خارج المسالخ، وانتشار البطاحي والتهريب.

-تأثير جائحة الكورونا على مداخيل الشركة خاصة المتأتية من سوق الدواب وذلك بالنسبة لسنوات 2021-2020

-عدم قيام الشركة بعمليات توريد اللحوم الحمراء والتدخل بالسوق المحلية (آخر عملية توريد تمت منذ سبتمبر 2020) نظرا لارتفاع الأسعار في السوق العالمية وتراجع سعر صرف الدينار .

-ارتفاع تكاليف صيانة عديد التجهيزات والمعدات والتي تعود إلى سبعينات القرن الماضي .

جدول بياني لديون الشركة

البيانات		تاريخ الدين	المبلغ (م.د)	الجملة
الخزينة العامة للدولة	باقي قرض خزينة	1997	2	6
	قرض خزينة*	2017	4	
البنك الوطني الفلاحي	توريد الخرفان من رومانيا	2012	4.4	25.5
	ديون متخلدة عن عمليات توريد	قبل 2010	2.7	
	الفوائض المترتبة عن مجموع الديون		18.4	
الديوانة	معاليم ديوانية	2004	4.5	4.75
		2017	0.25	
مزودون آخرون			0.128	0.128
المجموع إلى غاية سبتمبر 2023				36.378

-في إطار قيامها بدورها التعديلي تحاول شركة اللحوم منذ فترة الرجوع للقيام بعمليات توريد قصد تزويد السوق وتعديل الأسعار، إلا أن ارتفاع الأسعار في السوق العالمية وصعوبة التزود وتراجع سعر صرف الدينار لم تمكنها من ذلك .إضافة إلى تحملها المعاليم الديوانية التي تزيد في كلفة توريد اللحوم الحمراء.

تم عرض ملف إعادة تطهير الشركة على عديد المجالس الوزارية أخرها بتاريخ 29 أفريل 2022 وعلى لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية كان آخرها بتاريخ 30ماي 2017 واتخذت جملة من القرارات في ما يلي تقدم تنفيذها:

السؤال عدد 2: هل هنالك برنامج إنقاذ لهذه المؤسسة العمومية؟

القرار	تقدم تنفيذ
1)الترخيص للديوان التونسي لتجارة في المساهمة عينا في عملية الترفيع في رأس مال شركة اللحوم وذلك بكامل الأراضي الراجعة له بالملك موضوع عملية الانتزاع التي تمت في الغرض، والماسحة لقرابة 10 هك و05 آر و98 ص، طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل،	تم عرض المسألة على أنظار مجلس إدارة الديوان المنعقد بتاريخ 26 ديسمبر 2017 الذي صادق على مساهمة الديوان التونسي للتجارة عينا في عملية الترفيع في رأس مال شركة اللحوم وذلك بكامل قيمة الأراضي التي تم انتزاعها بالإضافة إلى مختلف المصاريف المرتبطة بالإجراءات المتعلقة بنقل ملكية العقارات، تم تقييم قطعة الأرض من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وعرضت المسألة على الجلسة العامة لشركة اللحوم بتاريخ 20 نوفمبر 2022 والتي أذنت بتعيين مراقب حصص لإتمام عملية الترفيع وبمقتضي إذن على عريضة تم تعيين مراقب للحصص انطلق في أشغاله وسيتم عرض الملف على الجلسة العامة لسنة 2023 لإنهاء عملية الترفيع في رأس المال.
2) الترخيص لهياكل المداولة والتصرف تتولى الشركة حاليا متابعة إجراءات تسجيل للشركة في التفويت في الأصول التالية : -قطع الأراضي على ملك الشركة غير المرتبطة بنشاطها (العقار الكائن بنهج المر بتونس، وقطعة أرض خارج حرم الشركة مساحتها حوالي 5000 متر مربع وقطعتي أرض داخل حرم الشركة تمسح الأولى 2هك والثانية 800 متر مربع)	تتولى الشركة حاليا متابعة إجراءات تسجيل العقارات التي تملكها، وقد صدر أول حكم بالتسجيل باسم شركة اللحوم في ديسمبر 2017 يخص العقار الكائن بنهج المرّ، وتم إعلان البيع في 8مناسبات دون جدوى نظرا لخصوصية العقار ويستغل العقار حاليا من طرف سلسلة مغازات "عزيزة" بمعين كراء سنوي بـ 40 ألف دينار تتابع الشركة عبر محاميها أشغال تسجيل قطعتي أرض خارج حرم الشركة بمساحة 5000 متر وداخل حرم الشركة بمساحة 2 هك). وسيتم إعلان التفويت فيها حال إنهاء إجراءات التسجيل.

3) التفويت في المساهمات المتبقية للشركة في رأس مال الشركات المتوازنة ماليا،	يلاحظ من خلال تقرير مراقب الحسابات حول منظومة الرقابة الداخلية لسنة 2017، أن العديد من المساهمات تعود في أغلبها لشركات تعرف صعوبات اقتصادية أو شركات في طور التصفية أو توقف تام عن النشاط، ولا تمثل مساهمات استراتيجية لتطور أنشطتها وتموقعها بالسوق إضافة لانتفاء فوائد هذه المساهمات تم تكليف خبير محاسب لدراسة عملية التصفية، ولكن لم يرتق تقريره إلى مستوى انتظارات الإدراة سيتم اعلان استشارة ثانية لتعيين مكتب خبرة إتمام إجراءات تصفية حافظة المساهمات.
4)دعوة وزارة التجارة إلى إحداث لجنة خصوصية تضم ممثلين عن رئاسة الحكومة ووزارتي المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والشركة لمتابعة إنجاز برنامج إعادة الهيكلة وتحديد المتطلبات القانونية والإجرائية الملائمة لتحويل الشركة إلى قطب فنى رأس مال الشركة لفائدة مستثمرين خواص وذلك بعد استكمال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الشركة والوقوف على نتائجه وانعكاساته المنتظرة على الوضعية المالية للشركة وآفاقها.	تم تكوين اللجنة منذ سنة 2018 وعقدت عديد الإجتماعات في إطار متابعة تنفيذ البرنامج. تم من خلال خطة إعادة الهيكلة إقرار مبدأ تحويل شركة اللحوم الحمراء وهو البرنامج المطروح منذ سنة 2000 وموضوع دراسة في الغرض إلا أنه خلال **جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أفريل 2022** اقترحت وزيرة الصناعة إتباع صيغة "فضاء للأنشطة الاقتصادية "نظرا للصعوبات التي يمر بها نظام الأقطاب التكنولوجية حاليا.
5)تمكين الشركة من قرض من الخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 4 م د بفترة إمهال لا تقل عن ثلاث سنوات يخصص لتسديد جزء من ديونها الراجعة للبنوك (2 م د) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (1.7 م د) وبعض المزودين (0.3 م د)	تحصلت الشركة خلال شهر أكتوبر 2017 على قرض من الخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 4 م د وتم تسديد الديون المتفق عليها.
6) الموافقة على مبدأ طرح الديون البالغة 6.5 م د الراجعة لكل من المصالح الديوانية (4.5 م د) وصندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية (2م د) على أن يتم إدراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية لسنة 2018.	لم يتسن إدراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية لسنة 2018 وقد تم تجديد الطلب ضمن مقترحات الوزارة لسنة 2019، و2020و2021 و2022 و2023 دون استجابة. تم إدراج فصل بقانون المالية لسنة 2024.

من جهة أخرى فإن الشركة بانتظار تفعيل قرار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية (CAREP) بتاريخ 30 ماي 2017 والمتعلق بالموافقة على **تفعيل ضمان الدولة** المتعلق بتوريد الخرفان من رومانيا سنة 2012 والذي خلف خسائر تجاوزت إلى غاية السداسي الأول لسنة 2023 مبلغ 13 م.د منها 4.4 م.د فقط كأصل الخسارة، مع العلم وأن هذا الملف هو محل تحقيق بالقطب القضائي المالي.

من جهة أخرى تم منذ سنة 2018، وبناء على توصيات اللجنة الوطنية المشتركة (وزارت البيئة والتنمية المحلية/ التجارة/ الفلاحة) التي نظرت في وضعية المسالخ إقرار خطة وطنية لتأهيل عدد 18 مسلخ بلدي بكلفة جملية تقدر ب 40,8 م د موزعة كما يلي :

-28.6م.د لفائدة 17 مسلخ بلدي تمول عن طريق صندوق القروض والجماعات المحلية،

-12.2م.د لفائدة مسلخ شركة اللحوم،

السؤال عدد 3: هل هناك برنامج للعمل على إحداث نقاط بيع جديدة تابعة للشركة لتعديل السوق؟

أدارت شركة اللحوم منذ سنة 1996 عددا من المغازات المثالية ناهز عددها الـ30 نقطة بإقليم تونس الكبرى وقع التخلي عنها تدريجيا نظرا لعدم مردوديتها التجارية وتم تسويغها .وفي سنة 2011 تمت إعادة التجربة بصيغة جديدة وتحت العلامة اللحوم "ماركت "وتم إسترجاع 5 محلات كانت مسوغة لشركة" مليحة"، وإضافة محل في أريانة وآخر في لاكانيا . وبلغ عدد نقاط البيع نحو 15 نقطة منها نقاط بالتعاون مع شركات أخرى(coin boucher) مثل" مزرعة ماركت ."وأشرفت الشركة على كافة حلقات الإنتاج والتزويد للحوم الحمراء خلال هذه التجربة.

وإن شهدت التجربة نجاحا هاما عند إطلاقها، فإنها لم تدم طويلا وذلك لعدة أسباب أهمها :

-اشتداد المنافسة في القطاع،

-صعوبات مالية للشركة لم تمكنها من ضمان انتظامية التزويد،

-نقص في مستوى اللوجستيك والمتابعة اليومية ،

-عدم تطابق قواعد التصرف في المحلات الخاصة مقارنة بالعمل في القطاع العام .

-عدم تأقلم صفة الموظف العمومي للمشرفين على نقاط البيع مع الممارسات التجارية (تحفيز توقيت عمل وطرق التصرف وتنويع المنتوج...)

وخلال سنة 2017 تم غلق أغلب نقاط البيع الموجودة والإبقاء على نقاط بالسوق المركزية وبشارع الحرية وبنهج ليبيا بلافايات في صيغة الكراء مع المحافظة على العلامة التجارية" اللحوم ماركت " وتسيير نقطة البيع المركزية بالوردية .

ورغم أن العقد المبرم يتنزل في صيغة كراء أصل تجاري مع الإبقاء على العلامة التجارية، **فإن** هناك التزاما نسبيا من طرف المستغلين لهذه المحلات للأسعار المطبقة .

وتبين من التجارب السابقة أن صيغة استغلال المحلات مباشرة من طرف الشركة بضوابط وقواعد المؤسسات العمومية صعبة جدا في ظل قطاع تنافسي للقطاع الخاص دور كبير فيه .

تعمل الشركة حاليا، بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن على إمضاء اتفاقية تمويل، من أجل بعث 15 نقطة تعمل تحت التسمية الأصلية" اللحوم ماركت "

تم خلال سنوات 2021 و 2022التسويق للعلامة من خلال عديد العروض الترويجية والتسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.

من المنتظر أن يمكن هذا المشروع من:

-التدخل في الضغط على الأسعار خاصة لحم الهبرة بقري أو لحم الضأن،

- ضمان انتظامية التزويد،

-توفير لحوم مراقبة وتتوفر فيها الشروط الصحية،

-توفير نقاط بيع نموذجية من شأنها أن تنهض بمنظومة اللحوم الحمراء .

-توفير مداخيل إضافية لشركة اللحوم .

-تطوير العلامة التجارية لشركة اللحوم" اللحوم ماركت ."

سيتم اعتماد المرحلية لتركيز مشروع نقاط البيع العاملة تحت التسمية الأصلية .سيبلغ عدد نقاط البيع مع نهاية سنة 5 2024 نقاط موزعة في إقليم تونس الكبرى، على أن تتم عملية تقييم أولية للمشروع، تتم إضافة 5 نقاط أخرى خلال السداسي الأول لسنة 2025على أن يتم استكمال كامل النقاط مع نهاية سنة 2026

السؤال عدد 4: لماذا يقتصر نشاط الشركة في بيع اللحوم الحمراء بفرع صغير وكمية محدودة جدا لا تلبي حاجيات الطلب؟

بالنظر إلى الوضع الحالي لقطاع اللحوم الحمراء وللارتفاع المستمر للأسعار، فإن تطوير الدور التعديلي للشركة ضروري بما يخدم التزويد والقدرة الشرائية للمواطن والمصالح التجارية للشركة .وبالتالي ستعمل الشركة على تنويع أسواق التزود باللحوم الحمراء والبحث عن أسواق جديدة تطرح أسعارا أقل ارتفاعا وتمكن الشركة من التدخل في السوق.

السؤال الكتابي

للنائب المنصف المعلول

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية،

الموضوع :حول الزيادات المفاجأة والمرتفعة في أسعار العلف

سيدي الوزير،

إثر تشكيات الفلاحين بجهة تطاوين حول موضوع الزيادات المفاجأة والمرتفعة للعلف والمقدرة ب 300 دينار في الطن وهذا تزامنا مع الوضع المناخي الحالي الصعب، وتحمّل الفلاح أعباء نقص كميات الاعلاف وارتفاع الأسعار، وسعيا للمحافظة على الثروة الحيوانية ومساندة القطاع الفلاحي عامة، أتوجه إلى سيادتكم بالسؤالين التاليين:

1.ماهي الأسباب الكامنة وراء الزيادات الأخيرة والمشطة في أسعار العلف ؟

2. هل بإمكانكم سيدي الوزير النظر في إمكانية إعادة دراسة الملف واتخاذ القرارات التي ترونها مناسبة وملائمة مع مراعات الظروف الصعبة التي يمر بها هذا القطاع؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة

وتنمية الصادرات

عناصر الإجابة على السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المنصف المعلول

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 0001629-3000-26-2023بتاريخ 13 أكتوبر 2023

السؤال 1: ماهي الأسباب الكامنة وراء الزيادات الأخيرة والمشطة في أسعار العلف؟

تعلقت الزيادة الأخيرة بالترفيع في سعر بيع مادة الشعير العلفي بـ 300دينار الطن وتحديد سعر أقصى للخدمات المصاحبة لعملية بيعه مكيسا .وقد تم اتخاذ هذا القرار بصفة تشاركية بين الوزارات المكلفة بالفلاحة والتجارة، وذلك وعيا بأهمية تأمين التغذية الحيوانية في ظل الصعوبات المناخية المستجدة والنقص الحاصل في المراعي وفي الأعلاف الخشنة، ومواكبة لما تقتضيه متطلبات تأمين انتظامية التزويد بمادة الشعير العلفي المدعّم بعد التراجع المسجل في الكميات المتوفرة بالسوق بالتزامن مع ارتفاع الحاجيات الوطنية منها باعتبار :

- تقلّص نسبة مساهمة الأعلاف الخضراء والمراعي في التغذية الحيوانية للمجترات في ظل المتغيرات المناخية التي يشهدها العالم بصفة عامة، وما شهدته بلادنا من تواصل للجفاف خلال السنوات الأخيرة، وتراجع صابة الحبوب لهذا الموسم بما ساهم في ارتفاع الطلب على المواد العلفية المدعمة (الشعير والسداري) والأعلاف المركبة،
- الارتفاعات غير المسبوقة لأسعار الحبوب والمواد العلفية واضطراب سلاسل الإمدادات المتعلقة بها في الأسواق العالمية خاصة بعد اندلاع الأزمة الروسية الأكرانية، بما أثر على القدرة على توفير الكميات المطلوبة من هذه المادة (تراجعت من 9,883 مليون قنطار سنة 2021 إلى 8,27 مليون قنطار سنة 2022 ثم إلى 3,5 مليون قنطار إلى غاية أوت 2023)، وعمق الصعوبات المالية للهياكل المكلفة بذلك خاصة في ظل عدم مراجعة سعر البيع منذ ماي 2021،
- ورود طلبات ملحة من الفلاحين أنفسهم للتزود بمادة الشعير العلفي المورد استثنائيا من طرف الخواص بعد الترخيص الصادر عن مصالح وزارة الفلاحة لمصنعي الأعلاف بتوريد كميات إضافية من الشعير العلفي لاستعمالها حصريا في صناعة الأعلاف المركبة ثم توسيع ذلك للتعاونيات الفلاحية والشركات الأهلية، **علما وأن معدل الأسعار التي تم اعتمادها تراوح بين 1100 إلى 1300 دينار الطن.**
- تهافت المربين على **التزود بمادة الشعير المحلي من لدى المنتجين بأسعار بيع تجاوزت 1500 دينار الطن، علما وأن الاتجار في هذه المادة وأسعار بيعها حرّة.**

السؤال 2: هل بإمكانكم سيدي الوزير النظر في إمكانية إعادة دراسة الملف واتخاذ القرارات التي ترونها مناسبة وملائمة مع مراعاة الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع؟

ترتبط مراجعة القرار بتوفر جملة من العناصر يتم التنسيق حولها بين الوزارات المكلفة بالفلاحة والمالية والتجارة من أهمها :

-توازنات المالية العمومية ومدى توفر الاعتمادات والسيولة الضرورية

-استقرار الأسعار العالمية لمادة الشعير العلفي

-تحسن قدرة ديوان الحبوب على توفير الحاجيات السنوية من هذه المادة سواء عبر التوريد أو عبر الإنتاج المحلي

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصالح الوزارات المكلفة بالتجارة والفلاحة عملت على التخفيف من الكلفة على الفلاحين منذ شهر مارس 2023 من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الخاصة بالتحكم في أسعار الأعلاف وأهم المواد الأولية الداخلة في تركيبتها وتوفيرها تمثلت خاصة في:

-التخفيض في سعر بيع فيتورة الصوجا المنتجة محليا من 2000دينار الطن (8 ديسمبر2022) **إلى 1900 دينار الطن** بداية من 09مارس 2023 **ثم إلى 1780 دينار الطن بداية من 24 أوت 2023،** ومتابعة عكس الشركات الموردة **لانخفاض أسعار حبوب الذرة على أسعار البيع في السوق المحلية التي تراجعت بأكثر من 200 دينار الطن،**

-متابعة انعكاس التخفيضات في أسعار المواد الأولية على أسعار الأعلاف المركبة في السوق المحلية بما فيها الأعلاف الموجهة للمجترات التي تراجعت بحوالي 100 دينار الطن مقارنة بسنة 2022 باعتبار التخفيض التلقائي الذي تم إقراره بـ30 دينار الطن بداية من سبتمبر 2023،

- تمكين الخواص من توريد كميات إضافية من الشعير العلفي في إطار الامتيازات الجبائية وتوسيع ذلك ليشمل الشركات التعاونية والخدمات الفلاحية والشركات الأهلية .

ويمكنكم طلب مزيد من التوضيحات من الوزارة المكلفة بالفلاحة .

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي حول إحداث منطقة تبادل تجارية حرة في معتمدية ذهيبة من ولاية تطاوين

السيدة المحترمة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات، أن الإعداد والاستعداد بعناية وتبني المقترحات الواقعية تعتبر مرتكزات أساسية في حسم الأزمة ومواجهتها .وفي اعتقادنا أن المدخل الرئيسي الناجح في إدارة هذا النوع من الأزمات هو التصرف السريع والمخلص من جانب الإدارة في التعامل مع الأزمة، فالتحرك السريع لإصلاح ما يمكن إصلاحه والحرص الشديد على تحقيق هذا الإصلاح يتركان انطباعا إيجابيا لدى عموم الشعب .

السيدة الوزيرة المحترمة تعتبر دولة ليبيا من أهم شركاء تونس اقتصاديا .إذا كانت أول شريك تجاري على الصعيد المغاربي والعربي والخامس على المستوى الدولي، وبلغت نسبة التبادل التجاري بين تونس وليبيا قبل الثورة نحو ملياري دولار ولا تزال تونس وجهة أساسية للتجارة والسياحة والعلاج وكان يتوافد إلى تونس في السنوات القليلة 1.5 مليون مواطن ليبي سنويا وتعتبر السوق الليبية من أهم الأسواق التصديرية للمنتجات الزراعية التونسية خاصتا تلك الزراعات الفلاحية التي تمتاز بها المجامع السقوية بذهيبة، والتي كانت وجهتها هذه السنة السوق الإيطالية .

السيدة الوزيرة المحترمة إن تعمير بعض الجهات الحدودية أو زيادة النمو الحضاري يستحق التفكير العميق من أجل التقدم والنجاح ومن أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي .

إن تطوير حجم التجارة البينية بين تونس وليبيا من خلال إحداث منطقة تبادل تجاري حر في معبر ذهيبة والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية من خلال بناء شراكات مثمرة ومشاريع استثمارية وتوسع قاعدة ومجالات التعاون والتكامل، فضلا عن استغلال كل النظم والأطر القانونية التي تنظم العلاقات التجارية التونسية الليبية التي من شأنها تحسين مستوى المبادلات التجارية ودفع التعاون الثنائي نحو الأفضل، وهو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة والصعبة التي أثقلت كاهل المواطن والتاجر على حد سواء .وحتما سوف تخلق المنطقة الحرة في معبر ذهبية فرص عمالة جديدة وسوف تساهم في جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد التربصات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي والحد من مشكلة الضغط السكاني على المدن الكبيرة وايضا زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والمساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية .

السؤال :متى ستعلن السيدة الوزيرة المحترمة عن تنمية المنطقة الحدودية ذهبية وكل المناطق المجاورة وبالتنسيق مع بقية الهياكل المتداخلة والإعلان عن إحداث منطقة تبادل تجاري حرة من أجل تنمية المناطق الحدودية وتأهيل المعابر البرية خاصة المعبر الحدودي ذهيبة وجعله بوابة تجارية مع ليبيا؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة الوزيرة لتجارة

وتنمية الصادرات

إجابة على سؤال السيد النائب المختار عبد المولى

حول إحداث منطقة تبادل تجاري حرّ بالذهيبة

لا شك ولا اختلاف أن الشراكة الاستراتيجية التونسية الليبية تكتسي أهمية بالغة، حيث تعتبر ليبيا ليس شريكا تجاريا فحسب بل امتدادا طبيعيا للسوق الداخلية التونسية وعمقا استراتيجيا إقليميا ومتوسطيا وإفريقيا .ولا يمكن تثمين الموقع الاستراتيجي لتونس دون المرور عبر آليات العمل المشترك التونسي الليبي .وفي هذا السياق بدأ العمل على إيجاد آليات عملية لتجسيد هذا البعد الاستراتيجي، من خلال إقرار مبدأ التوجه التونسي الليبي المشترك نحو إفريقيا جنوب الصحراء، باعتماد مقاربة عملية تكتسي صبغة استراتيجية لتدعيم الولوج لهذه الأسواق .ويمثل مشروع الممر القاري الإفريقي التونسي الليبي نحو دول الساحل والصحراء، تجسيدا عمليا لهذا التوجه باعتبار أن التجارة البينية تعدّ من أوكد ركائز الشراكة بين البلدين لتعزيز التكامل الاقتصادي من جهة، والتوجه المشترك نحو الأسواق الإفريقية من جهة أخرى .

وتسعى وزارة التجارة وتنمية الصادرات بالتعاون مع مختلف الهياكل العمومية المعنية لتوفير كافة ممهدات النجاح لتجسيد المقاربة الجديدة .وفي هذا الإطار، تسعى الوزارة لتأهيل معبر رأس جدير باعتباره بوابة نحو إفريقيا ونقطة الانطلاق للممر القاري التجاري .ويحظى هذا المشروع بمساندة كبيرة من قبل الأمانة العامة

للزليكاف والأمانة العامة للكوميسا، وسيكون له مفعول إيجابي على معبر رأس جدير وعلى معبر الذهيبة، باعتبار أن هذا الأخير هو امتداد عملي للمعبر الأول (رأس جدير) حيث سيكون التكامل بين المعبرين، خصوصا فيما يتعلق بالأسواق الإفريقية والخدمات المتطورة التي سيتم تقديمها للمتعاملين الاقتصاديين والمسافرين، طبقا للمواصفات العالمية في هذا المجال .

بالنسبة لبعث مناطق حرّة للأنشطة التجارية واللوجستية بالجهات الحدودية، ولضمان النّجاعة والفاعلية والمردودية لهذه المشاريع كآلية من آليات التنمية الاقتصادية في هذه الجهات، بادرت وزارة التجارة وتنمية الصادرات بإنجاز دراسة استراتيجية لوضع مخطط مديري لهذه المناطق الحرة، حيث أكد أنّ قدرة هذه المناطق على الإشعاع مرتبطة بجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساهمة في خلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وإحداث مشاريع تنموية بالمناطق المجاورة .وفي هذا الصدد فقد تم الحرص على أن مشروع المنطقة الحرة التجارية واللوجستية ببن قردان سيشع على كل الجنوب الشرقي ومن بينها منطقة الذهيبة، لأنه مشروع نموذجي سيتم الاستئناس بنتائجه لبعث مناطق حرّة أخرى على الحدود البرية التونسية مع كل من الجزائر وليبيا .لهذا سيتركز العمل على المدى القريب على تهيئة كافة الظروف لنجاح هذه التجربة النموذجية ثم الانتقال إلى تنفيذ المخطط المديري على أسس متينة وصلبة، وذلك في إطار الحرص على حوكمة المشاريع التنموية الكبرى وضمان التكامل بينها (فضاءات الأنشطة الاقتصادية والمناطق الصناعية وفضاءات المعابر الحدودية والمناطق اللوجستية) .

هذا مع الإشارة إلى أنّ الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، وفي إطار الدراسة الاستراتيجية لتنمية الديوان، تناول الجانب الأمني والاقتصادي للمعابر الحدودية قصد تأهيلها وتطويرها **وجعلها اقطابا اقتصادية تساهم في تنمية المناطق الحدودية** .كما قام بإعداد أمثلة مديرية لتهيئة المعابر لتستجيب للمواصفات الدولية .

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بالنور

الموضوع:سؤال كتابي حول وضعية المواطن السيد م م ح

تحية طيبة وبعد

حيث شارك المواطن المذكور في المناظرة الخارجية بالملفات لانتداب تقنيين والتي نظمتها وزارة صحة بتاريخ 19/07/2011 ولم يصرح بنجاحه رغم أن مجموع نقاطه التي من المفروض أن يتحصل عليها تفوق الحد الأدنى للنجاح تطبيقا لإحكام المرسوم عدد 32 لسنة 2011المؤرخ في 27 أفريل 2011 والمتعلق بأحكام استثنائية في القطاع العام بعنوان سنة2011 .

وحيث اعترض المواطن على النتيجة المذكورة أمام المحكمة الإدارية أين قضت المحكمة الإدارية ابتدائيا تحت ع126616 دد بتاريخ 09/05/2017 واستئنافيا تحت ع 212348 و212349دد بتاريخ 15/07/2019وتعقيبيا تحت ع 318675 و318701دد بتاريخ 14/12/2021بقبول الدعوى في فرعها المتعلق بتجاوز السلطة وفي الأصل بإلغاء القرار المطعون فيه .

وحيث تم إعلام وزارة الصحة في شخص ممثلها القانوني بالقرار التعقيبي بتاريخ 15/08/2022 بغاية تنفيذه وإلحاقه تبعا لذلك بالوظيفة العمومية لدى مصالحكم لذا فالمرجو منكم موافاتنا بمآل المطلب المذكور خاصة وأنكم أكدتم خلال الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب المنعقدة بتاريخ 05/07/2023 ان وزارتكم تقوم بتنفيذ جميع الاحكام الإدارية الباتة الصادرة ضدها .

وحيث أن العدل أساس العمران وإنفاذ الأحكام على الدولة ركيزة الدولة القوية العادلة .

ختاما وفي انتظار ردكم، يطيب لنا إسدائكم فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001554-3000

موضوع عدد 01 سؤال

"حول وضعية المواطن السيد م م ح "

الإجابة :

وضعية المواطن السيد" م م ح " هي محل متابعة متواصلة من طرف الوزارة كما أنها في طور الإنجاز من طرف المصالح الإدارية والمالية

المختصة وسيتم دعوة المعني بالأمر في الغرض بصفة مباشرة في أنسب الآجال.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع :حول البنية التحتية الصحية بباجة .

1)متى يتم تعيين مديرا للمستشفى المحلّي **بتيبار** وفك الارتباط الإداري والمالي مع المستشفى المحلي بتبرسق مع العلم وأنهما معتمديتان تفصل بينهما مسافة 20 كم تقريبا ؟

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001554-3000

موضوع: عدد 03 أسئلة حول البنية التحتية بباجة .

الأسئلة والإجابات:

السؤال عدد 01:

"متى يتم تعيين مديرا للمستشفى المحلي بتيبار وفك الارتباط الإداري والمالي مع مستشفى المحلي بتبرسق مع العلم و أنهما معتمديتان تفصل بينهما مسافة 20 كلم تقريبا "

الإجابة عدد 01:

تحتوي معتمدية تيبار حاليا على قسم استعجالي (وليس له مكونات لمستشفى محلي) ودائرة صحية تضم 05 مراكز صحة أساسية وحيث أن عدد السكان بالمعتمدية وحجم العيادات الطبية المطلوبة بصفة عامة لا يخول حاليا إنشاء مستشفى محلى بالمنطقة .

ولا تستوجب الوضعية الحالية تحقيق الاستقلالية الإدارية والمالية لقسم الاستعجالي بتيبار.

هذا وأن مقترح مشروع إنشاء مستشفى محلي بتيبار بصدد الدرس والذي تتبناه الإدارة الجهوية للصحة باعتبار صعوبة ومشقة التنقل بين معتمديتي تبرسق وتيبار وتأهيله حتى يقوم بالخدمات الطبية في المجال.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع:حول البنية التحتية الصحية بباجة .

1) لماذا يقتصر استغلال مستوصف دقة على العيادات الأسبوعية في حين أنّ البناية قد تم انشاؤها لاستعاب عدة اختصاصات وليكون المستشفى المحلّي قابل لإسداء خدمات صحية متنوعة مع التذكير أن موقعه استراتيجي وقريب من ولايات **سليانة والكاف وباجة**؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال عدد 02:

"لماذا يقتصر استغلال مستوصف دقة على العيادات الأسبوعية في حين أن البناية قد تم انشاؤها لاستيعاب عدة اختصاصات وليكون المستشفى الحلي قابل لإسداء خدمات صحية متنوعة مع التذكير أن موقعه استراتيجي و قريب من ولايات سليانة و باجة"

الإجابة عدد 02:

مع الإفادة أن البناية المستغلة حاليا كمستوصف للصحة الأساسية، تم إنشاؤها من قبل مواطن دون أخذ رأي مسبق للمصالح الفنية المختصة بوزارة الصحة فيما يتعلق بالمقاييس الفنية والمعايير وشروط إحداث البنايات العمومية .وحيث استغل هذا المبنى كمركز صحة أساسية صنف (02) وقد عملت الإدارة الجهوية للصحة بباجة منذ سنة 2020 على تطويره إلى مركز صحة أساسية صنف (04) وذلك في إطار تطوير وتحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها أكثر من المواطن وتجنبه عناء التنقل إلى المستشفيات المحلية أو الجهوية، حيث تم تركيز كرسي أسنان ووحدة تصوير بالأشعة كما تعمل الوزارة على إنشاء وحدة مخبر في القريب العاجل .

مع الإشارة إلى أن عدد السكان بالمنطقة وحجم العيادات الطبية المطلوبة لا يتطلب في الوقت الراهن اللجوء إلى أكثر من مستوصف صحة أساسية صنف(04) .

هذا وقد تقدمت الإدارة الجهوية للصحة بمقترح في صدد الدرس لاستغلال جزء من البناية كمأوى لكبار السن أو كمركز للعلاج من الإدمان أو كمركز لذوي الاحتياجات الخصوصية.

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع:حول البنية التحتية الصحية بباجة .

1) ماهي أسباب تعطّل أشغال المستشفى المحلي **بتبرسق**؟ ومتى تستأنف الأشغال مع العلم وأنّ المواطنين يتذمرون من غياب مرفق صحي بالجهة؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال عدد 03:

ما هي أسباب تعطل أشغال المستشفى المحلي بتبرسق؟ ومتى تستأنف الأشغال مع العلم وأن المواطنين يتذمرون من غياب مرفق صحي بالجهة؟

الإجابة عدد 03:

قد تم تسلم انجاز القسط الأول من أشغال المستشفى المحلي بتبرسق حيث تم الربط بشبكات الماء الصالح للشراب والكهرباء ويتم حاليا العمل على ربط المستشفى بشبكة التطهير .أما فيما يتعلق بإنجاز القسط الثاني (أشغال بناء قسم الطب الداخلي، التهيئة الخارجية السياج الخارجي) فقد تم انجاز طلب عروض تحت عدد 2022/20بتاريخ 16 ماي 2022 أفضت إلى ورود عروض مالية مشطة مما استدعى إعادة طلب العروض للمرة الثانية تحت عدد 2023/26 بتاريخ 09 جوان 2023 التي أفضت إلى انعدام مشاركين وحيث يتم العمل حاليا على إعادة طلب العروض للمرة الثالثة أو اللجوء إلى طريقة التفاوض المباشر .

وتعمل الإدارة الجهوية للصحة بباجة بالتنسيق مع المجلس الجهوي لولاية باجة وكافة الهياكل المتدخلة جهويا ووطنيا، لتسريع انجاز أشغال القسط الثاني الذي يحول دون استغلال المستشفى المحلي الجديد بتبرسق في الوقت الحاضر.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

الموضوع :السياحة الصحراوية والواحية

تحية طيبة

عملا بالفصل 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي من مجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي

1- لماذا تم اقصاء ولاية قابس من زيارة فريق العمل الذي تم تكوينه في الجلسة بوزارة السياحة بتاريخ 2023/07/26 من أجل تطوير السياحة الصحراوية والاستثمار والإحاطة بالباعثين والمنتوج والتراث والترويج

2-ماهي اسباب تعطيل مشروع المنطقة السياحية بولاية قابس

في انتظار ردكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد عصام البحري جابري حول:

***أسباب اقصاء ولاية قابس من زيارة فريق العمل الذي تم تكوينه في الجلسة بوزارة السياحة بتاريخ 26 جويلية 2023 من أجل تطوير**

السياحة الصحراوية والاستثمار والاحاطة بالباعثين والمنتوج والتراث والترويج .

***أسباب تعطيل مشروع المنطقة السياحية بولاية قابس**

تبعا للسؤال الكتابي بخصوص أسباب اقصاء ولاية قابس من زيارة فريق العمل الذي تم تكوينه في الجلسة بوزارة السياحة بتاريخ 26 جويلية 2023 من أجل تطوير السياحة الصحراوية والاستثمار

والاحاطة بالباعثين والمنتوج والتراث والترويج وأسباب تعطيل مشروع المنطقة السياحية بولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1-أسباب اقصاء ولاية قابس من زيارة فريق العمل الذي تم تكوينه في الجلسة بوزارة السياحة بتاريخ 26 جويلية 2023 من أجل تطوير السياحة الصحراوية والاستثمار والاحاطة بالباعثين والمنتوج والتراث والترويج

تم ايفاد فريق عمل من وزارة السياحة في الفترة ما بين05 و08 سبتمبر 2023 في مرحلة أولى الى ولايات توزر وقبلي وتطاوين للتعريف بقرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحية وواصل فريق العمل في مرحلة ثانية برنامج زيارته لبقية الولايات المعنية، حيث تحول تحت اشراف السيد وزير السياحة الى ولاية قفصة بتاريخ 26 أكتوبر 2023 وولاية قابس بتاريخ 27 أكتوبر2023 .

2-أسباب تعطيل مشروع المنطقة السياحية بولاية قابس :

أولا معطيات عامة :

تقدر المساحة الجملية لمشروع المنطقة السياحية بولاية قابس بـ 322هك 33 آر 45 ص، وقد بلغت نسبة التحكم العقاري الى حدود هذا التاريخ 87,26 %

ثانيا أسباب تعطل انجاز المشروع :

إن إحداث منطقة سياحية يتطلب في المقام الأول استكمال التحكّم العقاري، وهو ما تقرر خلال مجلس وزاري مضيّق انعقد بقصر الحكومة في 22 جوان 2015 قبيل انعقاد المجلس الوزاري بتاريخ 25 جوان2015 ، والوكالة ساعية لمواصلة اقتناء المساحة المتبقية من أصحابها بالتراضي رغم الإشكاليات الكبيرة التي تحول دون ذلك ونذكر منها :

•الرفض المبدئي لدى بعض المالكين للتفويت في منابـاتهم،

•طلب اثمان مشطة تتراوح بين 50 و 250 دينار للمتر الواحد،

•استحالة اصلاح بعض وثائق الحالة المدنية لبعض الورثة لعدم تطابق السلسلة النسبية مع المورّث المحكوم له بالتسجيل،

•مساحة 17 هك راجعة لمالكين متوفين وليس لهم عقب (وارث) ،

•عقار على ملك الدولة مساحته 4 هك تقريبا اقتناؤه مرتبط بالحصول على الموافقة النهائية على مثال التهيئة التفصيلي للمشروع .

وحيث أن الوكالة العقارية السياحية دائمة البحث عن الحلول الكفيلة لتجاوز هذه العراقيل، وهي تعمل بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لتحفيز المالكين العازفين لإتمام عملية البيع لفائدة الوكالة حتى يتسنى إتمام الدراسات وبرمجة الاعتمادات اللازمة للمشروع .

ثالثا حول دراسة التهيئة :

بالرغم من تولي الوكالة العقارية السياحية سابقا اعداد دراسة مثال التهيئة للمنطقة التي بلغت أشواطا متقدّمة، فإنّه من المستحسن إعادة صياغة مثال التهيئة التفصيلي بما يتماشى والمستجدات المتعلقة بتطوّر انتظارات السائح ومتغيّرات الجهة .

رابعا حول البنية التحتية:

إن تقديرات كلفة أشغال البنية الأساسية باهظة جدا لعدم وجود شبكات مختلفة قريبة من المنطقة قادرة على تلبية احتياجات البرنامج السياحي مما يتطلب مستقبلا تدخل الدولة للتكفل بمصاريف التهيئة الخارجيّة.

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :بعض مشاغل قطاع السياحة بتوزر والتي تستوجب قرارات عاجلة

المرجع :الفصل 114 و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد، عملا بالمرجع المذكور أعلاه أتقدم إلى سيادتكم ببعض مشاغل القطاع السياحي لولاية توزر :

1-التسريع في تعيين مندوب جهوي للسياحة وتعزيز الإدارة بالموارد البشرية عن طريق النقل والإلحاق،

2- أن الموسم السياحي بتوزر يعتبر حسب المؤشرات واعدا وسيكون نجاحه مؤشر ايجابي لدفع الاستثمار السياحي بتوزر أمام تردي الوضع البيئي بتوزر عموما وبمدينة توزر خصوصا ، فانه من الضروري **اتخاذ إجراءات استثنائية** لدعم المجهود الجهوي للنظافة خاصة في المسالك السياحية و ذلك برصد اعتمادات تفي بالغرض لهذه التدخلات،

3-ضرورة التنسيق مع وزارة التجهيز لحث الإدارة الجهوية لمراقبة الطرق المرقمة ومخالفة كل من يرمي الفضلات بها،

4- إن عدد السيارات رباعية الدفع قد تراجع بشكل ملحوظ حيث كان 680 سيارة سنة 2010 وأصبح 80 سيارة اليوم وهذا العدد لا يغطي حاجيات القطاع و نشكر بالمناسبة حنكة مهني القطاع في تخطي هذا النقص بالتنسيق في ما بينهم لإنجاح المواسم الفارطة، فانه من الضروري تبسيط الإجراءات بصفة مستعجلة من خلال اتخاذ إجراءات خاصة في انتظار تنقيح القوانين قصد تمكين وكلاء الأسفار من تجديد وزيادة الأسطول،

5- التنسيق بين وزارة الدفاع التي تمنع استعمال جهاز" الثريا " لتحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية ووزارة السياحة التي تشترط استعمال هذا الجهاز للحصول على التأشيرة،

6-إقرار انطلاق رحلات الجرذون الأحمر من توزر وذلك قصد زيادة عدد الليالي المقضاة،

7-وضع برنامج لإعادة فتح النزل المغلقة،

8- عقد مؤتمر دولي لجلب الاستثمار السياحي بولاية توزر،

9-تركيز خطة عمل واضحة المعالم للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية من خلال إرساء منظومة تترابط حلقاتها تعاقديا،

10-تنقيح القوانين المتعلقة بالنظام التوقيتي (ن.ت) لتسجيل السيارات رباعية الدفع،

11- تنقيح القوانين المتعلقة بالأنشطة السياحية داخل الواحات .

انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد رمزي الشتوي

حول بعض مشاغل قطاع السياحة والتي تستوجب قرارات عاجلة

تبعا للأسئلة الكتابية بخصوص بعض مشاغل قطاع السياحة والتي تستوجب قرارات عاجلة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1)التسريع في تعيين مندوب جهوي للسياحة وتعزيز الإدارة بالموارد البشرية عن طريق النقل والالحاق

تم تعيين مندوب جهوي للسياحة بتوزر بمقتضى مذكرة عمل صادرة عن المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة بتاريخ 19 أكتوبر2023 .

2)ان الموسم السياحي بتوزر يعتبر حسب المؤشرات واعدا وسيكون نجاحه مؤشر إيجابي لدفع الاستثمار السياحي بتوزر وأمام تردي الوضع البيئي بتوزر عموما وبمدينة توزر خصوصا، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات استثنائية لدعم المجهود الجهوي للنظافة خاصة في المسالك السياحية وذلك برصد اعتمادات تفي بالغرض لهذه التدخلات :

خصصت وزارة السياحة منذ شهر جويلية 2023 اعتمادات قدرها 50 ألف دينار لبلدية توزر و50 ألف دينار لبلدية نفطة وذلك للقيام بأشغال تنظيف وكنس وتركيز حاويات بالمسالك السياحية، لكن لم تتوصل وزارة السياحة الى غاية هذا التاريخ بالملف لصرف المنح المرصودة .

3)ان عدد السيارات رباعية الدفع قد تراجع بشكل ملحوظ حيث كان 680 سيارة سنة 2010 وأصبح 80 سيارة اليوم وهذا العدد لا يغطي حاجيات القطاع ونشكر بالمناسبة حنكة مهني القطاع في تخطي هذا النقص بالتنسيق فيما بينهم لإنجاح المواسم الفارطة، فأنه من الضروري تبسيط الإجراءات بصفة مستعجلة من خلال اتخاذ إجراءات خاصة في انتظار تنقيح القوانين قصد تمكين وكلاء الاسفار من تجديد وزيادة الاسطول :

كما تم خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023حول السياحة الصحراوية والواحية، تقديم مقترح بتسهيل إجراءات الحصول على السيارات رباعية الدفع المخصصة للمساحة الصحراوية عبر السماح للمؤسسات السياحية المنتصبة بالجهة بتوريد العربات المستعملة، ولكن لم تتم الموافقة على تمكين المؤسسات السياحية المنتصبة بالمناطق الصحراوية من الانتفاع بالامتياز الجبائي المتمثل في توقيف العمل بالمعلوم على الاستهلاك والتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة الى 7% بعنوان توريد العربات الصالحة لكل المسلك المستعملة .

كما قامت وزارة السياحة بإحداث لجنة تتولى القيام بجرد الأسطول النقل السياحي المستغل حاليا من قبل وكالات الأسفار والنزل وخاصة السيارات رباعية الدفع .

()التنسيق بين وزارة الدفاع التي تمنع استعمال جهاز" الثريا " لتحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية ووزارة السياحة التي تشترط استعمال هذا الجهاز للحصول على التأشيرة :

تم خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحية، تقديم مقترح يتعلق تبسيط توريد واستعمال هواتف الأقمار الصناعية في الفضاء الصحراوي أو توسيع تغطية شبكة الهاتف المحمول لكافة المسالك السياحية الصحراوية، وقد تمت التوصية في ختام الجلسة بمزيد التعمق في هذا المقترح مع دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال الى تقديم مذكرة حول تغطية المسالك الصحراوية بشبكة الهاتف المحمول والخطوط المزمع إحداثها .

5)وضع برنامج لإعادة فتح النزل المغلقة :

تم خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحية تقديم مقترح بدراسة إمكانية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات السياحية المنتصبة بالجهة وتسهيل الحصول على قروض لفائدة المستثمرين في القطاع وقد تم اقرار دراسة هذه النقطة وإفرادها بمحور خاص ضمن اللجنة المحدثة لمعالجة مديونية القطاع والتي تم إقرارها خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 27 جوان 2023، ترأسها وزارة المالية وتضم ممثلين عن وزارات السياحة والعدل والاقتصاد والتخطيط والبنك المركزي التونسي، وذلك باعتبار أن مديونية المؤسسات الفندقية تمثل الاشكال الرئيسي المتعلق بوضعيات أغلب النزل المغلقة بجهة توزر.

6) عقد مؤتمر دولي لجلب الاستثمار السياحي بولاية توزر :

أقرّت جلسة العمل الوزارية المخصصة للسياحة الصحراوية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية تنظيم المعرض الدولي للسياحة الصحراوية والواحية في فصل الخريف من قبل الهياكل المهنية السياحية، ويمكن تنظيم هذا المؤتمر الدولي للاستثمار على هامش هذا المعرض .

7)تركيز خطة عمل واضحة المعالم للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية من خلال إرساء منظومة تترابط حلقاتها تعاقديا

تولى الديوان الوطني للصناعات التقليدية تركيز مخطط وطني لتنمية الصناعات التقليدية المصادق عليه خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 فيفري 2018 ويتضمن جملة من المشاريع تتوزع على 5محاور التالية :

I- الإطار المؤسساتي

- إعادة هندسة الهياكل المتدخلة في القطاع
- مراجعة الجاني التشريعي في القطاع
- اعداد دليل المستثمر في القطاع
- مراجعة وتحسين منظومة التمويل للحرفيين والمؤسسات الحرفية .

II- تنمية المعرف والمهارات

*احداث منظومة وطنية خاصة بتنمية الكفاءات في الصناعات التقليدية

*احداث منظومة تكوين بالتداول لفائدة الشبان

*تكوين المكونين والمؤطرين في القطاع

*دعم آليات التكوين عن بعد

*اعداد مدونات حرف الصناعات التقليدية

*دعم البحث والتجديد عبر الترابط بين الحرفي والمصمم وهياكل التعليم والتكوين في الفنون والحرف التقليدية .

*تطوير التكوين القاعدي من المدارس الى المعاهد العليا .

III- الاستثمار وتنمية المؤسسات :

*تنمية العمل التشاركي والتعاوني عبر المجموعات العنقودية والمجامع ذات المصلحة المشتركة والتعاضديات .

*مراجعة منظومة الفضاءات الحرفية (قرى حرفية ومراكز تصميم)

*احداث منظومة اشهاد للورشات الحرفية والحرفيين .

*تأهيل المؤسسات الحرفية وتنمية القدرة التنافسية لفائدة 200 مؤسسة حرفية .

IV- الجودة والترويج

- احداث علامة جودة وطنية واعداد كراسات شروط خاصة بالمنتوجات التقليدية لإسناد العلامة .
- دعم التجارة الالكترونية وتطوير مسالك الترويج والمعارض الجهوية .
- تنظيم وتحسين عملية التزود بالمواد الأولية .
- تنظيم مسابقات وتشجيع الحرفيين على المستوى الوطني والجهوي

V-المعلومات والاتصال

- المحافظة على المخزون التقليدي بالجهات
- التسويق والاعلام لثراء ومميزات الجهات
- التعريف بالمؤسسات وتشريكهم في التظاهرات الترويجية والمحطات الثقافية والسياحية
- تركيز خارطة وطنية للصناعات التقليدية تشمل عناوين الورشات الحرفية ومميزات الجهات .

الى جانب هذا المخطط الذي انطلق تنفيذه منذ سنة 2019، تعمل المصالح الفنية بالديوان الوطني للصناعات التقليدية على انجاز برنامج تدخلها لسنة 2023 المتعلق بتنمية اختصاصات الجهة أبرزها :

أ .مجال التدخل في خشب النخيل :

-تدعيم الابتكارات بتصاميم وزخارف جديدة

-استعمال الألوان بالاعتماد على" نزعة" TRAND 2023-2024 والزخارف لتزويق الخشب .

-استعمال خشب النخيل في تزويق الجدران .

ب-مجال التدخل في النسيج" :المقردش :"

-القيام بتجارب تطبيقية على نسيج المقردش مع إضافة ابتكارات جديدة .

ت .مجال التأهيل :(mise à niveau)

تنفيذ مشروع صمود المنجز في إطار الشراكة بين وزارة السياحة ووزارة الفلاحة وجمعية أوكسفام الممول من طرف الجانب الإيطالي لمرافقة الحرفيين والمؤسسات الحرفية ودعمهم في المجال اللوجستي . هذا وفي إطار الاعداد لوضع استراتيجية جديدة لقطاع الصناعات التقليدية تم اعداد وثيقة عمل من طرف مكتب دراسات خلال سنة 2023تتضمن تشخيص للوضع الحالي واقتراح التوجهات الرئيسية والمشاريع ذات الأولوية للنهوض بالقطاع في أفق 2040 أبرزها :

- احداث نظام خاص للتدريب في الصناعات التقليدية يشرف على تسييره الديوان
- وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الحرفية Programme de Mise à Niveau
- وضع برنامج خاص بدعم التصدير في الصناعات التقليدية والتشجيع على التجمعات الحرفية .
- احداث قطب للصناعات التقليدية بالدندان في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- احداث هيكل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتصرف في مراكز التصميم والقرى الحرفية للصناعات التقليدية
- مراجعة القانون عدد 15 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005المتعلق بتنظيم قطاع الحرف واعداد دليل الصناعات التقليدية .

8-تنقيح القوانين المتعلقة بالنظام التوقيفي(ن.ت) لتسجيل السيارات رباعية الدفع :

تم خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحية تقديم مقترح بمراجعة النظام التوقيفي(ن.ت) بالنسبة للسيارات رباعية الدفع، ولكن لم تتم الموافقة على الغاء تسجيل العربات الصالحة لكل المسالك المستعملة بالسلسلة" ن.ت "باعتبار أن جل السيارات الموردة و المنتفعة بامتياز جبائي يتم تسجيلها تحت النظام التوقيفي المذكور، لتمكين مصالح الديوانة من مراقبة استعمالها الحد من تحويل الوجهة الأصلية للامتياز .

9-تنقيح القوانين المتعلقة بالأنشطة السياحية داخل الواحات :

تم خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحية الموافقة على المقترح المتعلق بمراجعة الإطار القانوني لتسهيل بعث مشاريع صلب بعض الواحات المتواجدة ضمن المناطق السقوية العمومية أو الخاصة تعتمد طاقة استيعاب محدودة مع التشجيع على بعث مشاريع خصوصية في إطار احداث الشركات الأهلية التي ينظمها المرسوم عدد 15 لسنة 2022، مع التأكيد على أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تبقى هي الجهة الرئيسية المعنية بإبداء الرأي في المشاريع المقامة داخل المناطق السقوية بالواحات.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية تتعلق بإحداث مندوبية جهوية للسياحة بولاية أريانة في إطار دفع الاستثمار بولاية أريانة وخاصة بجهة رواد التي تحدها المنطقة السياحية بقمرت وتونس ب مزيد التشجيع على السياحة الجبلية والسياحة البحرية ولما تتمتع به الجهة من مقومات الاستثمار في السياحة أتساءل :

لماذا لم تقم وزارة السياحة والصناعات التقليدية من إحداث مندوبية جهوية للسياحة بولاية أريانة؟

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد أيمن البو غديري

حول إحداث مندوبية جهوية للسياحة بولاية أريانة دفعا للاستثمار بالجهة

تبعا للسؤال الكتابي بخصوص احداث مندوبية جهوية للسياحة بولاية أريانة دفعا للاستثمار بها، يشرفني إفادتكم أن ولاية أريانة تضم مجموعة من المؤسسات والمرافق السياحية على غرار نزل، مطاعم سياحية ووكالات أسفار، إضافة الى العديد من نوايا الاستثمار بالجهة .

وبالنظر الى المشاريع المنجزة ونوايا الاستثمار التي من المنتظر الانطلاق قريبا في إنجازها والامكانيات المتوفرة بالجهة ذات الصبغة الفلاحية التي يمكن استغلالها لتطوير السياحة البديلة، فإنّه من الممكن دراسة إمكانية احداث مندوبية جهوية للسياحة بولاية أريانة وذلك لتأطير المنتوج السياحي المتوفر بها، غير أن ذلك يبقى رهين توفّر الموارد المالية والبشرية اللازمة في الغرض مع الإشارة الى تواصل الضغوطات على الميزانية.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية تتعلق بوضعية الديوان الوطني التونسي للسياحة

في خضم الأوضاع الاجتماعية المتردية والتشكيات التي وصلتني من أعوان وإطارات الديوان الوطني التونسي للسياحة واستياء كبير وراؤه تساؤل عن مستقبل الديوان وتراجع مكاسب الأعوان فإنّي أتسأل عن عديد النقاط التي تهم هذه المؤسسة العريقة:

1-لماذا لم يتم صرف مستحقات الأعوان من الزيادة في الأجور و المفعول الرجعي و خلاص منح التأمين على المرض ؟

2- لماذا لم يتم صرف مستحقات الأعوان من تذاكر الإطعام لأكثر من سنة كاملة ؟

3-لماذا لم يتم الانتهاء من مشروع النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للديوان الوطني التونسي للسياحة ؟

4- لماذا لم يتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين ولماذا تم إيقافهم عن العمل دون موجب؟

5-لماذا لم يتم إدماج الأعوان المتعاقدين ضمن الأعوان القارين بالديوان طبقا لفصل 17 و 21 من مجلة الشغل وحفاظا على كرامتهم؟

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد أيمن البو غديري

حول وضعية الديوان الوطني التونسي للسياحة

تبعا للسؤال الكتابي بخصوص وضعيّة الديوان الوطني التونسي للسياحة، أتشرف بإفادتكم

1-لماذا لم يتم صرف مستحقات الأعوان من الزيادة في الأجور والمفعول الرجعي وخلاص التأمين على المرض :

-بالنسبة للزيادة في الأجور فقد تم تمكين الأعوان من الزيادة لشهر سبتمبر 2023 بالرغم من عدم توفر الميزانية المرصودة لذلك وجاري التنسيق مع مصالح وزارة السياحة وزارة المالية قصد رصد اعتمادات إضافية لتمكين الأعوان من المفعول الرجعي للزيادة في الأجور من شهر أكتوبر 2022 إلى شهر أوت 2023

-بالنسبة لصفقة للتأمين على المرض بعنوان سنة 2023 تم خلاص المنح التقديرية للثلاثية الأولى والثانية وتم إعداد منح التصفية في شأنهما كما قامت شركة التأمين بخلاص جداول مستحقات الأعوان ومسدي الخدمات الخاصة بالفترة المذكورة وجاري العمل على خلاص المنحة التقديرية للثلاثية الثالثة .

-أمّا بالنسبة لصفقة التأمين على المرض 2020-2022 فقد تم تسجيل عجز في الميزانية المخصصة للديوان بقيمة 636 أ.د وهو ما يوافق خلاص المنح التقديرية للثلاثية الثانية والثالثة والرابعة لسنة 2023وقد قامت مصالح الديوان بطلب إعتمادات إضافية من وزارة المالية قصد خلاصها ليتمكن من خلاص مستحقات الأعوان ومسدي الخدمات .

2-لماذا لم يتم صرف مستحقات الأعوان من تذاكر الإطعام لأكثر من سنة كاملة؟

في إطار تطبيق المنشور عدد 4 لسنة 2016 المؤرخ في 19 جانفي 2016حول انتفاع الأعوان العموميين بالمصالح المركزية والخارجية للوزارات بتذاكر الأكل، تمت دعوة ودادية أعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة لتقديم ملف يعرض على اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات تطبيقا للأمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، إلا أنّه لم يقع استكمال هذا المسار باعتبار أنّ الودادية المذكورة لا تزال بصدد الاعداد لإجراء انتخابات مسيريها واستكمال بقية الوثائق اللازمة لتكوين ملف التمويل العمومي للجمعيات .

وسيم تمكين الأعوان من مستحقاتهم من تذاكر الإطعام حال إتمام الإجراءات سالفة الذكر وعرض الملف على اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات باعتبار أنه تم رصد الميزانية المخصصة لتذاكر الإطعام بعنوان سنة 2023 بالتوازي مع ذلك تم طلب ترخيص استثنائي من وزارة المالية قصد فتح الاعتمادات للديوان بعنوان 2023 بغرض القيام مباشرة بتوفير التذاكر في انتظار استكمال ملف طلب الدعم .

3-لماذا لم يتم الانتهاء من مشروع النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للديوان الوطني التونسي للسياحة

-بالنسبة لمشروع النظام الأساسي لأعوان الديوان فقد تم الانتهاء من إعداده من قبل لجنة ضمت ممثلين عن الإدارة وممثلين عن الطرف الاجتماعي وتم عرضه على أنظار مجلس المؤسسة وتمت المصادقة عليه خلال جلسة 23 ماي 2023 والديوان بصدد إعداد صيغته النهائية لعرضه على سلطة الإشراف .

-بالنسبة لمشروع الهيكل التنظيمي فقد تم إعداد مشروع من قبل لجنة ضمت ممثلين عن الإدارة وممثلين عن الطرف الاجتماعي وتم عرضه على أنظار مجلس المؤسسة بتاريخ 27 ديسمبر2022 ، حيث تم إرجاء النظر فيه من قبل أعضاء المجلس مع اقتراح إعادة بلورته في صيغة تتماشى ومتطلبات التوجهات الكبرى للدولة وللبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية للفترة القادمة إضافة الى الحرص على توافق المشروع المعروض مع الرؤية الجديدة الرامية إلى التصرف حسب الأهداف والتي لا يمكن تفعيلها عبر الإدارات المركزية التقليدية المقترحة هذا علاوة على ضرورة مراعاة تحديات المالية العمومية .

وسيتم الأخذ بالملاحظات المذكورة وإعادة بلورة تصور جديد للهيكل التنظيمي للديوان الوطني التونسي للسياحة .

4-لماذا لم يتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين ولماذا تم إيقافهم عن العمل دون موجب:

تم التعاقد مع الاعوان المعنيين بداية من سنتي 2018 و2019 عن طريق التعاقد لسدّ شغورات حاصلة ببعض الإدارات التابعة للديوان الوطني التونسي للسياحة على إثر الاحالات على التقاعد والاستقالات وإلحاق مجموعة كبيرة من الاعوان والاطارات بوكالة التكوين في مهن السياحة التي تم احداثها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 671 لسنة 2017المؤرخ في 28 أفريل2017 ،

وتبعا لتواصل الحاجة الأكيدة لخدمات المعنيين بالأمر، تم تجديد التعاقد معهم في مناسبة للمنتدبين سنة 2019 وفي مناسبتين بالنسبة للمنتدبين سنة 2018 وذلك خلال سنة 2020 أخذا بعين الاعتبار للانعكاسات السلبية لجائحة كورونا ونظرا لتواصل الشغور في الخطط التي تم بعنوانها التعاقد،

وباعتبار غياب برمجة انتدابات خارجية بميزانية الديوان لفتح الخطط الشاغرة للتناظر عملا بمقتضيات مناشير إعداد ميزانية الدولة وبانتهاء عقود انتداب بعض الأعوان طلبت مصالح الديوان سنة 2021 ادماج الأعوان المذكورين بصفة نهائية وتم توجيه مراسلة في الغرض عن طريق سلطة الاشراف الى وحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية .وفي ردّها المبلغ الى الديوان بتاريخ 16 جوان 2021ذكرت مصالح الوحدة المذكورة أن الانتداب يتم مبدئيا وفق قاعدة التناظر وأضافت ان الانتداب المباشر يخضع لأحكام الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

وحيث أنّ أحكام الأمر سالف الذكر لم تتضمن أحكاما لترسيم الأعوان المتعاقدين أو ادماجهم ضمن الأعوان القارين، وحيث جددت مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة طلب تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين، تولت سلطة الاشراف توجيه جملة من المراسلات للمصالح المختصة برئاسة الحكومة قصد دراسة الفرضيات الممكنة لتسوية هذا الملف (أنظر المصاحيب)، وقد أجابت مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بمكتوبها المؤرخ في 13 ديسمبر 2022 بأن تسديد الشغورات بمراكز العمل القارة تخضع الى الترخيص المسبق لوزارة الاشراف القطاعي التي تتولى المصادقة على برامج الانتدابات في اطار الميزانية التقديرية للمنشأة بمقتضى مقرر وزاري وبعد رصد الاعتمادات المالية الازمة لإجرائها .وبالنظر لتواصل عدم برمجة مناظرات خارجية بميزانية الديوان الوطني التونسي للسياحة بالرغم من طلب رصد اعتمادات مالية لإجراء المناظرات الخارجية لتسديد الشغورات خلال مناقشات الميزانية وتبعا لمحاضر جلسات لجنة التصالح المركزية (انظر المصاحيب) قامت سلطة الاشراف بمراسلة كل الهياكل المعنية (رئاسة الحكومة، وزارة الشؤون الاجتماعية) لتسوية هذا الملف وكان آخر مكتوب وجه للسيدة رئيسة الحكومة التي طلبت تقريرا حول الموارد البشرية بالديوان تم موافاتها به من قبل مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة تحت اشراف وزارة السياحة (انظر المصاحيب) ولم نتلقى حتى إجابة منذ ذلك المكتوب.

وحيث أشار تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية حول أوجه التصرف بالديوان الوطني التونسي للسياحة المنجز سنة 2022 إلى أن وضعية المتعاقدين غير سليمة من الناحية الإجرائية والقانونية فقد اتخذ الديوان الوطني التونسي للسياحة غرة مارس 2023 قرار إيقاف المعنيين عن العمل بعد عرض الأمر على مجلس المؤسسة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 فيفري 2023

5- لماذا لم يتم إدماج الأعوان المتعاقدين ضمن الأعوان القارين للديوان طبقا للفصلين 17 و21 من مجلة الشغل حفاظا على كرامتهم؟

ينص الفصل 17من مجلة الشغل على أنّه إذا تمادى العامل على تقديم خدماته عند انتهاء الأجل المتفق عليه بدون معارضة الطرف الآخر يتحول العقد إلى عقد ذي أجل غير معين "وبالتالي فان هذا الفصل لا يلزم الإدارة بإدماج او ترسيم الأعوان المتعاقدين وانما يتحدث فقط عن تحوّل عقودهم من عقود محددة المدة الى عقود غير محددة المدة.

أما الفصل 21 من مجلة الشغل فلا ينص على أي إمكانية للإدماج، بل يتعلق بإجراءات الطرد والإيقاف عن العمل.

الجمهورية التونسية
وزارة السياحة

30 ديسمبر 2022

من وزير السياحة

إلى

السيد المكلف بمهام كاتب عام للحكومة بالنيابة

تحت إشراف السيدة رئيسة الحكومة

الموضـــوع: حول وضعية الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة

المراجـــع: - مكتوب المديرة العامة لوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية وارد عدد 2533 بتاريخ 14 جوان 2021

- مكتوبنا عدد 4585 بتاريخ 25 نوفمبر 2022

- مكتوب المديرة العامة لوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية وارد عدد 958 بتاريخ 13 ديسمبر 2022

- مكتوبنا ص عـ2022-16-0201-4981دد بتاريخ 22 ديسمبر 2022

- مكتوبنا للمدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة ص عـ 5012-0201 2022-16دد بتاريخ 26 ديسمبر 2022

- مكتوبي وزارة السياحة المؤرخين في 20 ديسمبر 2022 الموجهين لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية ووزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم جلسة عمل حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

- مكتوبي وزارة السياحة المؤرخين في 22 ديسمبر 2022 الموجهين لرئاسة الحكومة(ونسخة للإعلام لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية)ووزارة الشؤون الاجتماعية حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة للإعلام بمآل الوضع إثر التصعيد .

المصاحيب: نسخ من المراجع

وبعد، تبعا للمكاتيب المشار أليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بوضعية الأعوان المتعاقدين المباشرين بالديوان الوطني التونسي للسياحة، والبالغ عددهم احد عشر عونا (11 عون)، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التوضيحية التالية:

¼

أولا. التذكير بوضعية الأعوان:

- قام الديوان الوطني التونسي للسياحة بالتعاقد خلال سنتي 2018 و2019 مع مجموعة من الأعوان لسد شغورات حيوية لضمان السير العادي للعمل في ظل غياب برمجة لمناظرات خارجية وذلك لمدة سنة تطبيقا لأحكام الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمؤسسات والمنشآت العمومية، وقد تم استخدام ومواصلة تأجير المعنيين بالأمر على ميزانية الديوان ودون ابرام عقود شغل في الغرض بعد انقضاء السنة الثانية نظرا لعدم حصول الديوان على الترخيص المسبق من قبل سلطة الإشراف.
- وباعتبار أن الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط انتداب الأعوان المتعاقدين بالمؤسسات والمنشآت العمومية ينص على أن مخالفة قاعدة المناظرة في الانتداب تكون عن طريق التعاقد لمدة أقصاها سنة وغير قابلة للتجديد وفي حالات محددة، وأخذا بعين الاعتبار لتداعيات جائحة الكورونا على بلادنا تم الترخيص من قبل سلطة الاشراف وبصفة استثنائية للديوان في تجديد عقود انتداب المتعاقدين المعنيين لمدة سنة ثانية خلال سنة 2020، وخلال سنة 2021 تمت مراسلة مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة قصد تسوية وضعية المتعاقدين والتي اقتصرت اجابتها على التذكير بأحكام الامر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 وبأن المناظرة هي القاعدة الأساسية للانتداب.

ثانيا. مسار تسوية وضعية الأعوان:

- بالنظر للفراغ القانوني الذي يشهده النظام الأساسي لوضعية أعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة والذي لم يتضمن أحكاما تخص الأعوان المتعاقدين استقر الرأي على أن تسوية هذا الملف تقتضي عرضه بصفة مباشرة على مصالح السيدة رئيسة الحكومة لطلب ترخيص استثنائي قصد تسوية هذه الوضعيات استنادا الى الأسس القانونية التالية:

- ينص الفصل الثاني من النظام الأساسي لأعوان الديوان على أنه:" يتم تطبيق أحكام مجلة الشغل في جميع المسائل التي لا ينص عليها النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية وهذا النظام الأساسي الخاص".
- استئناسا بالفصول 6 و11 و17 من مجلة الشغل والتي تنص على أن العلاقة الشغلية تثبت بجميع وسائل الإثبات (الفصل 6) وبأنه إذا تمادى العامل في تقديم خدماته عند انتهاء الأجل المتفق عليه بدون معارضة الطرف الآخر يتحول العقد إلى عقد ذي أجل غير معين (الفصل 17)، كما أنه ومن جهة أخرى قام الأعوان المتعاقدون بمواصلة الأعمال المناطة بعهدتهم تنفيذا للالتزامات المحمولة على الأعوان طبقا لأحكام الفصل 11 من مجلة الشغل.

- إقترحنا على مصالح رئاسة الحكومة (مكتوبنا عدد ص-2022-16-0201 -0004585بتاريخ 25 نوفمبر 2022) صيغتين لتسوية وضعية الأعوان المعنيين خاصة وأن اعتمادات تأجيرهم متوفرة وذلك كما يلي:

- الصيغة الأولى: ترسيم الاعوان المتعاقدين لفترة تتجاوز الأربع سنوات تطبيقا للفصل 6-4 الفقرة الثانية من مجلة الشغل الذي ينص على أن كل انتداب للعامل المعني بعد انقضاء مدة أربع سنوات يقع على أساس الاستخدام القار ودون الخضوع لفترة التجربة، وترسيم بقية المتعاقدين في خططهم على مراحل عند بلوغ اقدمية أربع سنوات وهو اجراء تم اعتماده سابقا خلال المفاوضات الاجتماعية.

- الصيغة الثانية: الترخيص للديوان في تنظيم امتحانات مهنية داخلية لتقييم أداءهم وترسيمهم في خططهم التي يشغلونها.

- إجابة على مقترحنا لتسوية وضعية الأعوان اكتفت مصالح رئاسة الحكومة في مكتوبها الوارد عدد 958 بتاريخ 16 ديسمبر 2022 بتذكيرنا بالتراتيب والإجراءات الواجب اعتمادها في الغرض وأنه تبعا لصدور الأمرين عدد 510 وعدد 511 لسنة 2016 المتعلقان بتنقيح الأمرين 2197 و2198 لسنة 2002 لم يعد لها مرجع نظر في إسناد الترخيص في برامج الانتدابات بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

ثالثا. التصعيد من طرف النقابة الأساسية لأعوان الديوان الوطني للسياحة:

- أمام تعذر إيجاد حل لتسوية الوضعية قام المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة بإصدار برقية للأعوان المتعاقدين لإعلامهم بإنهاء العلاقة الشغلية معهم، وقد نتج عن ذلك إصدار النقابة الأساسية لأعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة برقية إضراب قطاعي.

- تم عقد ثلاث اجتماعات للجنة المركزية للتصالح بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية للنظر في برقية الإضراب ومحاولة إيجاد حلول للمسائل المتنازع عليها أخرها بتاريخ 19 ديسمبر 2022 حيث تم الاتفاق على:

- تأجيل الإضراب إلى يوم 24 جانفي 2023

- تعليق برقية الإعلام بإنهاء العلاقة الشغلية للأعوان المتعاقدين إلى غاية يوم 26 ديسمبر 2022 لا غير واستئناف إنهاء العلاقة في صورة تعذر إيجاد حل للتسوية.

- إثر دخول الأعوان المعنيون في اعتصام مفتوح بالمقر المركزي للوزارة ما جلب لهم تعاطف زملائهم وأضحى يهدد بتعكر المناخ الاجتماعي بديوان السياحة والوزارة، وجهت وزارة السياحة بتاريخ 20 ديسمبر 2022 مكتوب عدد 49 لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية ومكتوب لوزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم جلسة عمل بمقر وزارة السياحة حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة، إلا أن ممثلي هذه الهياكل تغيبوا عن حضور الجلسة. ثم تم

توجيه مراسلتين بتاريخ 22 ديسمبر 2022 الى مصالح رئاسة الحكومة من جهة ومصالح وزارة الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى قصد الإعلام بما آل إليه الوضع.

وإثر تصعيد الأعوان المعتصمين بمقر الوزارة ودخولهم في إضراب جوع، ومن أجل حماية الأعوان المذكورين وبعد التنسيق مع رئاسة الحكومة تم توجيه مراسلة إلى المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة قصد دعوته إلى تعليق الإجراءات المتعلقة بإنهاء العلاقة الشغلية مع الأعوان المعنيين بعد الأجل المنصوص عليه بالمحضر سالف الذكر، وذلك الى حين البت في المسألة مع رئاسة الحكومة والمصالح المعنية (مكتوبنا عدد ص- 5012-0201-16-2022 بتاريخ 26 ديسمبر 2022).

وبناء على ما سبق ونظرا لحاجة المؤسسة الملحة لهؤلاء الأعوان في ظل منع الانتدابات واحالة العديد من أعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة على التقاعد خلال السنوات الأخيرة، وحفاظا على المناخ الاجتماعي بالمؤسسة والوزارة، الرجاء التفضل بالترخيص لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة وبرمجة عقد اجتماع طارئ تحت إشرافكم وبحضور وزيري الشؤون الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني والمصالح المختصة برئاسة الحكومة وذلك قصد التسوية النهائية لهذا الملف.

والسلام

وزير السياحة
محمد المعز الحسين

الجمهورية التونسية
وزارة السياحة

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية

2021 04

عن المديرة العامة لوحدة متابعة
تنظيم المؤسّسات والمنشآت العموميّة
إلى
السيّدة رئيسة ديوان وزير السياحة

2533-ت 204

2021 ماي 14

الموضـــوع: حول تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين بالدّيوان الوطني للسياحة.
المرجـــع: مكتوبكم عدد 1362 بتاريخ 21 أفريل 2021.

-***-

وبعـد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلبتم الترخيص في تسوية وضعية 11 عونا تمّ انتدابهم عن طريق التعاقد المباشر خلال سنتي 2018-2019 لسدّ الشغورات الحاصلة نتيجة المغادرات.

والجواب، أتشرّف بإعلامكم أنّ الانتداب بمراكز العمل القارّة يتمّ عن طريق المناظرة الخارجية ووفقا للتراتيب والتشريع الجاري بها العمل في مجال الانتداب بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة.

كما أنّ التعاقد المباشر بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة يخضع لأحكام الأمر عدد 567 لسنة 1997 الذي يضبط الاجراءات والصيغ الواجب اتباعها عند اللّجوء لهذه الصيغة.

حيث ينصّ الأمر المذكور على الحالات الحصريّة التي يمكن فيها اللّجوء إلى صيغة التعاقد المباشر كما ينصّ على أنّ المدّة القصوى للتعاقد لا يمكن في أقصى الحالات أن تتجاوز سنة غير قابلة للتجديد.

والسّـــــلام

المدير العام لوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية

الإمضاء: هدى بن عمر المعلوي

الجمهورية التونسية

وزارة السياحة

000 4585-021-16-2022-ج

تونس في: 25 نوفمبر 2022

من وزير السياحة

الى

السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول وضعية الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المرجع: مكتوب السيد المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة عدد D-09-2022-125925 المؤرخ في 01 سبتمبر 2022.

المصاحيب: ملف (4)

وبعد، تبعا للتقرير الأولي للهيئة العامة للرقابة المالية والذي تعرض الى وضعية الأعوان المتعاقدين بالديوان وعددهم احد عشرة عونا (11 عون)، وعملا على تسوية وضعيتهم الإدارية في ظل الفراغ القانوني الذي يشهده النظام الأساسي لأعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة والذي لم يتضمن أحكاما تخص الأعوان المتعاقدين أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: لقد قامت مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة بالتعاقد خلال سنتي 2018 و2019 مع مجموعة من الأعوان وعددهم أحد عشرة (11) عونا لسدّ شغورات حيوية لضمان السير العادي للعمل في ظل غياب برمجة لمناظرات خارجية وذلك لمدة سنة تطبيقا لاحكام الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمؤسسات والمنشآت العمومية، كما تم استخدامهم ومواصلة تأجيرهم على ميزانية الديوان ودون ابرام عقود شغل في الغرض بعد انقضاء السنة الثانية والى غاية الآن.

ثانيا: باعتبار وأن الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط انتداب الأعوان المتعاقدين بالمؤسسات والمنشآت العمومية ينص على أن مخالفة قاعدة المناظرة في الانتداب تكون عن طريق التعاقد لمدة أقصاها سنة وغير قابلة للتجديد وفي حالات محددة، واخذا بعين الاعتبار لتداعيات جائحة الكورونا على بلادنا تم الترخيص من قبل سلطة الاشراف وبصفة استثنائية للديوان في تجديد عقود انتداب المتعاقدين المعنيين لمدة سنة ثانية خلال سنة 2020 والترخيص في تجديد عقدي شغل لمدة سنة ثالثة لكل من السيدة **إبتسام المزليني** والسيد **محمد مسلم سماعلي** أخذا بعين الاعتبار لوضعيتهما الاجتماعية. وخلال سنة 2021 تم مراسلة مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة قصد تسوية وضعية المتعاقدين والتي

اقتصرت اجابتها على التذكير باحكام الامر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 وبان المناظرة هي القاعدة الأساسية للانتداب.

ثالثا: استنادا الى الأسس القانونية التالية:

1- الفصل الثاني من النظام الأساسي لأعوان الديوان الذي ينص على أنه:" يتم تطبيق أحكام مجلة الشغل في جميع المسائل التي لا ينص عليها النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية وهذا النظام الأساسي الخاص" .

2- استئناسا بالفصول 6 و11 و17 من مجلة الشغل والتي تنص على أن العلاقة الشغلية تثبت بجميع وسائل الإثبات (الفصل 6) وبأنه إذا تمادى العامل عن تقديم خدماته عند انتهاء الأجل المتفق عليه بدون معارضة الطرف الآخر يتحول العقد إلى عقد ذي أجل غير معين (الفصل 17)، كما أنه ومن جهة أخرى قام الأعوان المتعاقدين بمواصلة الأعمال المناطة بعهدتهم تنفيذا للالتزامات المحمولة على الاعوان طبقا لاحكام الفصل 11 من مجلة الشغل،

3- الفصل 6-4 الفقرة الثانية الذي ينص على ان كل انتداب للعامل المعني بعد انقضاء مدة اربع سنوات يقع على أساس الاستخدام القار ودون الخضوع لفترة التجربة،

وتبعا لما سبق بيانه ، وحيث ان المعنيين بالامر يشغلون خطط حيوية وفعلية وحيث واصلوا القيام بالمهام الموكولة اليهم ودون انقطاع ، وحيث أن اعتمادات تأجيرهم متوفرة بميزانية الديوان ، وحيث ان ميزانية الديوان لم تتضمن برمجة لانتدابات خارجية خلال السنة الحالية والسنوات الفارطة، (باستثناء مناظرة خارجية بعنوان سنة 2019 لسلك متفقدي السياحة)، وحيث ان الوضعية الاجتماعية للاعوان المتعاقدين صعبة فمن بينهم ارملة وام لطفلين توفي زوجها بحادث شغل اثناء القيام بالوظيف بمصالح وزارة السياحة فإننا نقترح تسوية وضعيتهم طبقا لاحدى الصيغتين التاليتين:

الصيغة الأولى:

- ترسيم الاعوان المتعاقدين اللذين تجاوزت مدة مباشرتهم لعملهم الأربع سنوات وذلك تطبيقا للفصل 6-4 الفقرة الثانية من مجلة الشغل الذي ينص على ان كل انتداب للعامل المعني بعد انقضاء مدة اربع سنوات يقع على أساس الاستخدام القار ودون الخضوع لفترة التجربة،
- وترسيم بقية المتعاقدين في خططهم على مراحل عند بلوغ اقدمية أربع سنوات.

الصيغة الثانية: الترخيص للديوان في تنظيم امتحانات مهنية داخلية لتقييم أداءهم وترسيمهم في خططهم التي يشغلونها.

وزارة السياحة والصناعات التقليدية
محمد الذهبي الحسيني

الجمهورية التونسية
-***-
رئاسة الحكومة
وحدة متابعة تنظيم المؤسسات
والمنشآت العمومية
أ ح/ع ج

13 ديسمبر 2022

من المديرة العامة لوحدة متابعة
تنظيم المؤسّسات والمنشآت العمومية
إلى
السيّدة رئيسة ديوان السيّد وزير السياحة

16 ديسمبر 2022

للإمضاء: الميّاء جاجي كاهية

الموضـــوع: حول وضعيّة الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المرجـــع: مكتوبكم عدد 15201 بتاريخ 25 نوفمبر 2022.

-***-

وبعـــد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلبتم الترخيص في تسوية وضعيّة الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسّياحة. 0000952-16-2022-و

16 ديسمبر 2022

والجواب، وتفاعلا مع مكتوبكم أتشرّف بإعلامكم بما يلي:

1. تمّ التنصيص على وجود فراغ قانوني بالنّظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة باعتباره لم يتضمّن أحكاما تخصّ الأعوان المتعاقدين: الأنظمة الأساسيّة الخاصّة لا تنطبق إلاّ على الأعوان القارّين ولا تنطبق على الأعوان المتعاقدين.

كما أنّ عبارة "فراغ قانوني" لا تستقيم باعتبار أنّ عملية الانتدابات وسدّ الشغورات بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة تخضع لمبدأ التناظر كقاعدة:

- الفصل 19 من النظام الأساسي العام للمؤسّسات والمنشآت العموميّة (القانون عدد 78 لسنة 1985) "المناظرة هي الطريقة الأساسيّة لانتداب أعوان المؤسّسات والمنشآت العموميّة".

/

- الفصل (11) مكرّر من القانون عدد 9 لسنة 1989 "المناظرة هي القاعدة الأساسيّة لانتداب الأعوان القارّين والمتعاقدين والوقتيين بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة ولا يمكن مخالفة هذه القاعدة إلاّ وفقا لصيغ تضبط بأمر" (الأمر عدد 567 لسنة 1997 المتعلّق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمنشآت والمؤسّسات العموميّة التي لا تكتسي صبغة إداريّة).

2. بالنسبة للفرضيّة الأولى المقترحة والمتمثّلة في ترسيم الأعوان المتعاقدين الذين تجاوزوا 4 سنوات تطبيقا للفصل 6-4 من مجلّة الشغل: يتمّ اللّجوء إلى تطبيق أحكام مجلّة الشغل في المسائل التي لا ينصّ عليها النظام الأساسي العام والنظام الأساسي الخاص للدّيوان. كما أنّ التعاقد المباشر بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة لا يفضي ضرورة إلى الترسيم.

3. بالنسبة للفرضية الثانية المتمثّلة في الترخيص للدّيوان في تنظيم امتحانات مهنيّة داخلية لتقييم أداء المعنيين بالأمر وترسيمهم في خططهم التي يشغلونها: باعتبار أنّ الأعوان المعنيين غير مدرجين ضمن الأعوان القارين بالنظام الأساسي الخاص للدّيوان فإنّ مسألة إخضاعهم لامتحانات مهنيّة داخليّة لا تستقيم ترتيبيّا وتعدّ مخالفة لإجراءات الترخيص في الانتدابات وصيغ إجرائها.

وبالنّظر لما سبق بيانه، وحيث أنّ الأعوان المعنيين لم يخضعوا إلى أيّ نوع من أنواع التقييم أو الانتقاء على أساس الجدارة قبل الانتداب وهو ما يخالف مبادئ الانتداب في القطاع العام فضلا عن عدم تفعيل مبدأ المنافسة وإتاحة الفرصة.

وحيث أنّ مصالح رئاسة الحكومة، تبعا لصدور الأمرين عدد 510 وعدد 511 لسنة 2016 المتعلّقان بتنقيح الأمرين 2197 و2198 لسنة 2002، لم يعد لها مرجع النظر في إسناد الترخيص في برامج الانتدابات بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة، وحيث تمّت إجابتكم سابقا في الموضوع وتذكيركم بالتراتيب والإجراءات الواجب اعتمادها في الغرض،

أتشرّف بإعلامكم أنّ تسديد الشغورات بمراكز العمل القارّة تخضع إلى الترخيص المسبق لوزارة الإشراف القطاعي التي تتولّى المصادقة على برامج الانتدابات في إطار الميزانية التقديرية للمنشأة بمقتضى مقرّر وزاري وبعد رصد الاعتمادات الماليّة اللازمة لإجرائها.

والسّـــــــلام

المدير العام لوحدة متابعة تنظيم
المؤسسات والمنشآت العمومية

الإمضاء: هدى بن عمر المطوي

الجمهورية التونسية
وزارة السيـــاحة

تونس، في 27 ديسمبر 2022

من وزير السياحة
إلى
السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة

الموضوع: حول ملف الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.
المرجع : اجتماع اللجنة المركزية للتصالح بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

وبعد، أتشرّف بإعلامكم بأنّ اللجنة المركزية للتصالح عقدت اجتماعا ثالثا يوم الاثنين الموافق لـ 19 ديسمبر 2022 بخصوص برقية التنبيه بالإضراب الصادرة عن النقابة الأساسية لأعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة وقد تمّ الاتّفاق على تأجيل الإضراب إلى يوم 24 جانفي 2023

ومن بين النقاط التي تضمنتها برقية التنبيه بالإضراب نقطة الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة وعددهم 11 عونا تمّ انتدابهم خلال سنتي 2018و2019 تطبيقا للأمر عدد 567 لسنة 1997 المتعلق بضبط صيغ الانتداب المباشر بالمنشآت والمؤسسات العمومية، وحيث لم يتسنى لمصالح وزارة السياحة تسوية وضعيتهم الترتيبية لغياب نصّ قانوني يؤطر عملية تسوية وضعية المتعاقدين، والذين أصبحت وضعيتهم القانونية على صيغة الفصل 17 من مجلة الشغل مستخدمين قارّين.

وحيث تمّ إفادة المصالح المختصة برئاسة الحكومة بأنّها لم تقم بعد بدراسة برامج الانتدابات وبأنّ المناظرة هي القاعدة الأساسية للانتدابات ، تمّ خلال جلسة التصالح سابقة الذكر تعليق برقية الاعلام بانهاء العلاقة الشغلية للأعوان المتعاقدين المعنيين إلى غاية 26 ديسمبر 2022.

مع الإشارة إلى أنّ هؤلاء الأعوان فيهم وضعيات اجتماعية كما أنّهم يساهمون بجدية في عديد الملفات والديوان في حاجة ماسّة إلى خدماتهم خاصّة وقد اكتسبوا خبرة منذ سنوات العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء الأعوان قد دخلوا في اعتصام مفتوح بالمقر المركزي للوزارة ما جلب لهم تعاطف زملائهم ممّا يخشى من تعكّر المناخ الاجتماعي بالمؤسسة.

أعلمناكم بذلك ولكم سديد النظر.

والسلام

نسخة للإعلام للمديرة العامة لوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية

الجمهورية التونسية

وزارة السياحة

تونس في : 26 ديسمبر 2022

0005012-0201-16-2022

من وزير السياحة

الى

السيد المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة

الموضوع: حول وضعية الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المرجع: محضر جلسة اجتماع اللجنة المركزية للتصالح بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

مكتوبينا المؤرخين في 19 ديسمبر 2022 الموجه لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية ووزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم جلسة عمل حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

وبعد، تبعا للمراجع المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بملف الاعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة، أتشرف باعلامكم بان ملف المتعاقدين بصدد الدرس مع المصالح المختصة وسوف يتم اعلامكم لاحقا بما استقر عليه الرأي لتسوية وضعيتهم.

هذا وندعوكم إلى تعليق الإجراءات المتعلقة بانهاء العلاقة الشغلية مع الاعوان المعنيين بعد الاجل المنصوص عليه بمحضر جلسة اجتماع اللجنة المركزية للتصالح بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

والسلام

وزير السياحة

محمد المعز الحسين

الجمهورية التونسية

وزارة السياحة

مكتب المؤسسات الخاضعة لاشراف الوزارة

تونس في: 20 ديسمبر 2022

000 4927-0201- 16-2220

من وزير السياحة

الى

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: جلسة عمل حول ملف الاعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المصاحيب: نسخة من محاضر جلسات(3).

- نسخة من برقية التنبيه بالاضراب
- نسخة من مكتوب السيدة المديرة العامة لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية برئاسة الحكومة المؤرخ في 13 ديسمبر 2022 المتعلق بالاعوان المتعاقدون بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

وبعد، أتشرف باعلامكم بأنه تقرر عقد جلسة عمل حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة والذي تضمنته برقية الاضراب الصادرة عن النقابة الأساسية للديوان وذلك يوم الأربعاء الموافق لـ 21 ديسمبر 2022 بداية من الساعة الثانية (14h:30)والنصف بعد الزوال .

وتجدر الإشارة الى انه خلال اجتماع اللجنة المركزية للتصالح يوم الاثنين الموافق لـ 19 ديسمبر 2022 تم الاتفاق على تمكين سلطة الاشراف من استكمال مسار تسوية الوضعية الترتيبية للاعوان المعنيين وارجاء تعليق برقية الاعلام بإنهاء العلاقة الشغلية للاعوان المعنيين إلى حين استكمال مسار تسويتهم مع المصالح المختصة وذلك في اجل أقصاه 26 ديسمبر 2022.

فالرجاء التفضل بتعيين من يمثلكم للحضور.

والسلام

الجمهورية التونسية وزارة السياحة

الجمهورية التونسية

وزارة السياحة

مكتب المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة

000 4929-0201-16-2022-ك

تونس في: 21 ديسمبر 2022

من وزير السياحة

الى

السيدة المديرة العامة لوحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية

برئاسة الحكومة

الموضوع: جلسة عمل حول ملف الاعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المصاحيب: نسخة من محاضر جلسات(3).

- نسخة من برقية التنبيه بالاضراب

وبعد، أتشرف باعلامكم بأنه تقرر عقد جلسة عمل حول ملف المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة والذي تضمنته برقية الاضراب الصادرة عن النقابة الأساسية للديوان وذلك يوم الأربعاء الموافق لـ 21 ديسمبر 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف (09h:30).

وتجدر الإشارة الى انه خلال اجتماع اللجنة المركزية للتصالح يوم الاثنين الموافق لـ 19 ديسمبر 2022 تم الاتفاق على تمكين سلطة الاشراف من استكمال مسار تسوية الوضعية الترتيبية للاعوان المعنيين وارجاء تعليق برقية الاعلام بإنهاء العلاقة الشغلية للاعوان المعنيين إلى حين استكمال مسار التسوية مع المصالح المختصة وذلك في اجل أقصاه 26 ديسمبر 2022.

فالرجاء التفضل بتعيين من يمثلكم للحضور.

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة السياحة
«« »»
الديوان الوطني التونسي للسياحة

تونس في 31 ماي 2023

D-05-2023-03258

من المدير العام للديوان الوطني التونسي للسياحة
تحت إشراف السيد وزير السياحة
إلى
عناية السيدة رئيسة الحكومة

1 - جوان 2023

الموضوع: حول ملف الاعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المصاحيب: -نسخة من مكتوب السيد الكاتب العام للحكومة 2022-02-03-0002482 بتاريخ 21 ديسمبر 2022
- تقرير.

وبعد،

في إطار السعي إلى تأمين الموارد البشرية الضرورية لمختلف مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة، أتشرف بموافاتكم طي هذا بتقرير مفصّل حول ملف الاعوان المتعاقدين بالديوان منذ سنتي 2018 و2019 وعددهم أحد عشر (11) عونا والذين تم إنهاء التعاقد معهم بداية من 01 مارس 2023 نظرا لعدم الحصول على التراخيص الضرورية لتسوية وضعيتهم الإدارية كما يبيّنه مكتوب السيد الكاتب العام للحكومة المصاحب.

و حيث تسبب هذا الإجراء في بروز عديد الشغورات بمواقع هامة صلب مختلف الإدارات المركزية والجهوية بالديوان والتي تشكو أساسا من نقص في الموارد البشرية نتيجة عدم الترخيص في تعويض الأعوان المغادرين للإدارة لأسباب متعدّدة أهمها الإحالة على شرف المهنة و ستجدون طي هذا جدولا مفصلا في الغرض ضمن التقرير المصاحب.

فالرجاء من سيادتكم التفضل، إن لم تروا مانعا في ذلك، بالإذن لمصالحكم المختصة قصد النظر في إمكانية سدّ هاته الشغورات عن طريق الترخيص الاستثنائي للديوان بالقيام بانتدابات حسب حاجياته من الموارد البشرية والمتعلقة أساسا باختصاصات الموارد البشرية والشؤون المالية والإعلامية والشؤون القانونية و التصرف و الإحصاء أو النظر في إيجاد صيغة لنتمكن من إعادة العلاقة الشغلية مع الأعوان المذكورين أعلاه، كلّيا أو جزئيا في حدود الإطارات ذوي الاختصاصات المشار اليها سابقا .

وتفضّلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والســـــلام
المدير العام

المقر الاجتماعي : 1، شارع محمد الخامس -1000- تونس الهاتف : 71 120 300 (216) الفاكس : 71 332 635 (216)

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية
ع/ع ج

أكيـــد جدا

12022 ديسمبر 21

من المكلف بمهام كاتب عام

للحكومة بالنيابة

إلى

السيّد وزير السياحة

2022 — 2 3

ديوان السياحة
مكتب الضبط
الشؤون القانونية
الديوان

وزير السياحة
محمد الذهبي ياحيلين

الموضـــوع: حول وضعيّة الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

المرجـــع: مكتوبكم عدد 15201 بتاريخ 25 نوفمبر 2022.

5834-021

2022 — 2 3

_***_

وبعـــد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلبتم الترخيص في تسوية وضعيّة الأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسّياحة مقترحين فرضيتين للتسوية.

والجواب، أتشرّف بإعلامكم بما يلي:

1. تمّ التنصيص على وجود فراغ قانوني بالنّظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة باعتباره لم يتضمّن أحكاما تخصّ الأعوان المتعاقدين: الأنظمة الأساسيّة الخاصّة لا تنطبق إلاّ على **الأعوان القارّين** ويتم صراحة استثناء الأعوان المتعاقدين من مجال تطبيقه.

كما أنّ عبارة "فراغ قانوني" لا تستقيم باعتبار أنّ عملية الانتدابات وسدّ الشغورات بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة تخضع لمبدأ التناظر كقاعدة طبقا للأحكام التالية:

- الفصل 19 من النظام الأساسي العام للمؤسّسات والمنشآت العموميّة (القانون عدد 78 لسنة 1985) "المناظرة هي الطريقة الأساسيّة لانتداب أعوان المؤسّسات والمنشآت العموميّة".

/

- الفصل (11) مكرّر من القانون عدد 9 لسنة 1989 "المناظرة هي القاعدة الأساسيّة لانتداب الأعوان القارّين والمتعاقدين والوقتيين بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة ولا يمكن مخالفة هذه القاعدة إلاّ وفقا لصيغ تضبط بأمر". ويعتبر الأمر عدد 567 لسنة 1997 المتعلّق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمنشآت والمؤسّسات العموميّة التي لا تكتسي صبغة إداريّة هو النص التطبيقي لهذا الاستثناء.

2. **بالنسبة للفرضيّة الأولى** المقترحة والمتمثّلة في ترسيم الأعوان المتعاقدين الذين تجاوزوا 4 سنوات تطبيقا للفصل 6-4 من مجلّة الشغل: يتمّ اللّجوء إلى تطبيق أحكام مجلّة الشغل في المسائل التي لا ينصّ عليها النظام الأساسي العام والنظام الأساسي الخاص للدّيوان. كما أنّ التعاقد المباشر بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة لا يفضي ضرورة إلى الترسيم.

3. **بالنسبة للفرضية الثانية** المتمثّلة في الترخيص للدّيوان في تنظيم **امتحانات مهنيّة داخلية** لتقييم أداء المعنيين بالأمر وترسيمهم في خططهم التي يشغلونها: باعتبار أنّ الأعوان المعنيين غير مدرجين ضمن الأعوان القارين بالنظام الأساسي الخاص للدّيوان فإنّ مسألة إخضاعهم لامتحانات مهنيّة داخليّة لا تستقيم ترتيبيّا وتعدّ مخالفة لإجراءات الترخيص في الانتدابات وصيغ إجرائها.

وبالنّظر لما سبق بيانه، وحيث أنّ الأعوان المعنيين لم يخضعوا إلى أيّ نوع من أنواع التقييم أو الانتقاء على أساس الجدارة قبل الانتداب وهو ما يخالف مبادئ الانتداب في القطاع العام فضلا عن عدم تفعيل مبدأ المنافسة وإتاحة الفرصة.

وحيث أنّ مصالح رئاسة الحكومة، تبعا لصدور الأمرين عدد 510 وعدد 511 لسنة 2016 المتعلّقان بتنقيح الأمرين 2197 و2198 لسنة 2002، لم يعد لها مرجع النظر في إسناد التراخيص في برامج الانتدابات بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة، وهو ما تم تضمينه طبقا لمراسلات سابقة طبقا لما تقتضيه التراتيب والإجراءات الواجب اعتمادها في الغرض.

أتشرّف بإعلامكم أنّ تسديد الشغورات بمراكز العمل القارّة يتم بمقتضى مناظرة وتخضع إلى الترخيص المسبق لوزارة الإشراف القطاعي التي تتولّى المصادقة على برامج الانتدابات في إطار الميزانية التقديريّة للمنشأة بمقتضى مقرّر وزاري وبعد رصد الاعتمادات الماليّة اللازمة لإجرائها.

والسّـــــلام

المكلف بمهام حكومة بالنيابة

مـنـوح عـمـار

وزارة السياحة
الديوان الوطني التونسي للسياحة

تقرير حول الموارد البشرية والأعوان المتعاقدين
بالديوان الوطني التونسي للسياحة

يضمّ الديوان الوطني التونسي للسياحة إلى حدود سنة 2017، 1330 عونا موزعين بين الإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية ومراكز ومدارس التكوين السياحي.

وعلى إثر إحداث وكالة التكوين في مهن السياحة تمّ إلحاق أعوان مراكز ومدارس التكوين السياحي بهذه الوكالة إضافة الى أعوان الإدارة المركزية لتكوين الإطارات ومجموعة من إطارات الديوان الأخرى الموزعين ببعض ادارته المركزية وغير المباشرين لمهام تخصّ التكوين السياحي ليصبح عدد أعوان الديوان الوطني التونسي للسياحة حاليا 773 عونا موزعين كما يلي:

- 425 عونا بالادارات المركزية

-337 عونا بالمندوبيات الجهوية للسياحة

- 12 عونا بممثليات الديوان بالخارج.

هذا ويبلغ عدد الأعوان المنتمين لسلك الإطارات 537 إطارا منهم 366 إطارا فقط متحصلين على شهائد جامعية يضمّون بدورهم قرابة 120 اطارا حاملين لشهادة جامعية متوسطة (شهادة تقني سامي) في حين يبلغ عدد الأعوان المنتمين لسلك التسيير 157 وعدد الأعوان المنتمين لسلك التنفيذ 79 بحيث تبلغ نسبة التأطير 47.38 %.

كما يبلغ معدل سنّ الأعوان بالديوان 49 سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني التونسي للسياحة يشكو نقصا في العنصر البشري تجسّم في عديد الشغورات بمراكز عمل متأكّدة وحيوية وقارة بمختلف الإدارت المركزية والمندوبيات الجهوية للسياحة التابعة له وذلك على إثر الإحالات على التقاعد والاستقالات والإحالات على عدم المباشرة والإلحاق خارج الديوان.

بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت سنتا 2018 و2019 التحاق 14 عونا بوكالة التكوين في مهن السياحة دون أن يكون لهم ارتباط هيكلي بالتكوين السياحي ممّا كان له تأثير بالغ على مراكز العمل التابعة للديوان و ذلك على النحو التالي :

إدارة الموارد البشرية : 4 أعوان

إدارة المعدات و الممتلكات و الأرشيف : عونان

إدارة الشؤون المالية و المحاسبية : 4 أعوان

إدارة الشؤون القانونية و الصفقات :عون واحد

إدارة الميزانية : عونان

إدارة الإعلامية : عون واحد

هذا وعلاوة على الأعوان الملتحقين بوكالة التكوين في مهن السياحة بلغ عدد المغادرين للديوان الوطني التونسي للسياحة منذ سنة 2017 عدد 171 عونا (ملحق عدد 1) دون أن يتمّ تعويضهم نتيجة عدم الترخيص للديوان في إجراء مناظرات خارجية باستثناء الإنتدابات المقررة خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 16 جويلية 2018 لفائدة الديوان لتعزيز منظومة الرقابة الميدانية والذاتية والتي تم بموجبها انتداب 17متفقدا ومتصرف واحد في اختصاص اللغات.

و خلال سنتي 2018 و2019 تمّ إجراء انتدابات مباشرة عن طريق التعاقد لمجموعة من الأعوان (ملحق عدد 2) وتمّ تعيينهم بمراكز العمل التي تشهد حاجة ملحّة سواء ببعض الإدارات المركزية أو المندوبيات الجهوية للسياحة التابعة للديوان مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة العمل بها وخاصة لاختصاصاتهم وذلك على النحو التالي:

1- إدارة الموارد البشرية : تمّ التعاقد مع عون تسيير ليكلف بمسك ملفات تتعلّق بالتأمين على المرض وتوابعه خاصة معالجة التشكيات والمسح الضوئي لبطاقات العلاج وإرسالها إلى شركة التأمين، التنسيق بين الديوان وشركة التأمين على المرض... علما و أنّ هذه الإدارة شهدت منذ سنة2017 مغادرة تسعة (09) أعوان وإطارات كانوا مكلفين بمسك ملفات إدارية هامة لها علاقة بمتابعة وضعيات

الأعوان من الناحية الإدارية والاجتماعية دون أن يتم تعويضهم منهم 03 انقطعوا عن العمل و04 التحقوا بوكالة التكوين في مهن السياحة وعون واحد أحيل على عدم المباشرة وعون واحد ألحق خارج الديوان.

2- إدارة الشؤون المالية والمحاسبية: تمّ تعزيز الفريق العامل بانتداب إطارين عن طريق التعاقد وتم تكليفهما بالمعالجة المحاسبية لملفات الخلاص ومراقبة الفواتير ومراقبة الإثباتات المحاسبية...علما وأنّ هذه الإدارة شهدت مغادرة (06) أعوان وإطارات من بينهم (04) التحقوا بوكالة التكوين في مهن السياحة و(2) إطارات ألحقا خارج الديوان دون أن يتم تعويضهم بالرغم من حجم وطبيعة العمل بهذه الإدارة وأهمية الملفات بها.

3- إدارة الإعلامية: تم انتداب عون تنفيذ وعون تسيير عن طريق التعاقد في اختصاص الإعلامية ليكلفا بتركيز المنظومات الإعلامية لفائدة المستعملين، معالجة الإشكاليات التي تطرأ على الشبكة الإعلامية والحواسيب وصيانتها علما وأنّ هذه الإدارة شهدت مغادرة (06) إطارات في اختصاصات فنية مهمة (مهندس في الإعلامية، محلل، تقني...) منهم إطار واحد انقطع عن العمل وإطار واحد ألحق خارج الديوان وإطار واحد أحيل على عدم المباشرة وإطار واحد التحق بوكالة التكوين في مهن السياحة وإطار تم تكليفه بمهام مندوب جهوي للسياحة وإطار تم تكليفه بخطة مدير عام مساعد.

4- إدارة الاستثمارات والإحاطة بالباعثين: تمّ تعزيز الفريق العامل بانتداب إطار عن طريق التعاقد ليكلف بمتابعة ملفات مشاريع الاستثمار السياحي في مختلف مراحلها الفنية والإدارية علما وأنّ هذه الإدارة شهدت مغادرة 06 إطارات إدارية وفنية من الإطارات منهم (02) أحيلا على التقاعد وإطار واحد ألحق خارج الديوان و (03) إطارات تمت تسميتهم في خطة مدير بإدارات أخرى.

5- المندوبية الجهوية للسياحة بتونس الشمالية: تمّ انتداب عون تسيير كلّف بمتابعة الملفات ومعالجة الأعمال الإدارية التي لها علاقة بالملفات السياحية وتنظيمها لمساندة الفريق المكلف بالمهام الميدانية.

6- لم يقع تدعيم سلك الكتابة بالديوان منذ أكثر من 16 سنة رغم أهمية هذا الاختصاص كمساند لفرق العمل التقنية والميدانية، لذا تمّ انتداب عون تنفيذ وعون تسيير عن طريق التعاقد. إلاّ أنّه تم تعيينهما بوزارة السياحة و تكليفهما بالكتابة و توثيق العمل الميداني بالوزارة .

7- المندوبية الجهوية للسياحة بسبيطلة: تمّ انتداب إطار مختص في اللغة الانقليزية ليكلف بمعالجة الملفات المتعلّقة بتنشيط الحركة السياحية لاستقطاب الزائرين الأجانب إلى مدينة سبيطلة باعتبارها من أشهر المدن الأثرية في تونس وخاصة موقعها الأثري إضافة إلى القيام بمعالجة بعض الملفات الإدارية علما و أنّ هذه المندوبية شهدت شغورين نتيجة لإحالة إطار واحد على عدم المباشرة لظروف استثنائية وعون واحد لأسباب صحية متواصلة .

8- المندوبية الجهوية للسياحة بسوسة : تمّ انتداب عون تسيير مكلف بمهمة الاستقبال والإرشاد علما و أنّ المندوبية شهدت مغادرة 05 إطارات منهم من كانوا مكلفين بالاستقبال والإرشاد السياحي دون أن يتم تعويضهم .

رئيس دائرة الشؤون الإدارية
الأزهر صالحي

مدير الموارد البشرية
فتحي حفيظي

لمساواة صدور الأحكام النهائية لقاضيا الدرجة الثانية من بداية من سنة 2017 إلى غاية 30 أفريل 2023 (ملحق عدد 1)

السنوات	الوفيات	عدد المحالين على التقاعد	الإحالات على عدم المباشرة	الإلحاق خارج الديوان	الإلحاق لدى وكالة التكوين في مهن السياحة	الاستقالات	المنقطعين عن العمل	المجموع العام
2017	1	30	2	2		2	1	38
2018	1	17	1	2	1	2	5	29
2019	1	16	1	5	13		3	37
2020	3	8	2	2		1		16
2021	2	4	3	1			1	11
2022	1	12		7			2	22
2023		20	1	3		1		25
المجموع	9	107	10	12	14	6	12	171

مدير الحوار والتشريعية
فتحي حشيشي

PCL XL Error

Subsystem: IMAGE

Error: ExtraData

File Name: cheetraster.c

Line Number: 874

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

تحية وطنية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن اتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي حول الاستتباعات البيئية لإحداث مشروع صناعي في المنطقة الصناعية بقابس

وحيث أنه تعتزم إحدى الشركات الانتصاب في المنطقة الصناعية بقابس وهي مجموعة polina القابضة يتمحور نشاطها حول تثمين الفسفاط وتصنيع مادة الكلور والصودا بطاقة إنتاج سنوية مقدرة بستة عشر ألف وخمس مئة طن، وحيث بقدر اهتمامنا بتشجيع الاستثمار وتشغيل أبناء المنطقة فإننا لا نقبل بمزيد من التلوث والأمراض والكوارث البيئية التي دمرتنا على امتداد خمسين سنة وأكثر وعليه:

أولاً : ماهي مخرجات الدراسة البيئية الخاصة بهذا المشروع ؟

ثانياً :ماهي الضمانات التي تجنب الجهة وأهلنا في قابس مزيداً من التلوث والمعاناة؟

وشكراً

إجابة السيد وزير البيئة

بطاقة إجابة الوكالة الوطنية لحماية المحيط

على تساؤلات السيد النائب ثامر المزهود حول:

-1-مخرجات دراسة البيئية الخاصة بمشروع بعث وحدة لتثمين الفسفاط وإنتاج مادة الكلور والسودا لفائدة مجمع بولينا القابضة وذلك بالمنطقة الصناعية بقابس .

-2-الضمانات التي تجنب الجهة وأهل قابس مزيدا من التلوث والمعاناة .

تلقت الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 13 سبتمبر 2023 دراسة مؤثرات على المحيط (في صياغتها الثانية) تتعلق بعث مشروع بالمنطقة الصناعية يتضمن إنشاء وحدة لإنتاج الصودا الكاوية وحامض الكلور هيدريك وماء الجافل وفوسفات الكالسيوم ثنائي القاعدة، بطاقة إنتاجية تصل إلى 33 ألف طن سنوياً من الصودا الكاوية 50% soude caustique و 18 ألف طن سنوياً من فوسفات الكالسيوم ثنائي القاعدةbicalcique «phosphate و3 آلاف طن سنوياً من ماء الجافل «eau de javel 15%».**الوكالة الوطنية لحماية المحيط بصدد تقييم هذه الدراسة .**

هذا وقد بينت القراءة الأولية لمحتوى دراسة المؤثرات على المحيط ما يلي :

-يتطلب المشروع كميات كبيرة من الماء والطاقة والمواد الخام مثل الملح والفوسفات والحجر الجيري والجير المطفأ .

-تم برمجة بعث وحدة لتحلية مياه البحر لتوفير حاجيات المشروع من ماء واستعمال الطاقة الشمسية .

-تم اعتماد منهجية تقوم على الاختبارات الميدانية من خلال قياسات وتحاليل واستبانات، بالإضافة إلى المحاكاة باستخدام نماذج رقمية متطورة لتقييم الآثار المحتملة للمشروع على البيئة البحرية وعلة نوعية الهواء .

-تم اقتراح مجموعة من التدابير للحد من التأثيرات السلبية على البيئة خلال فترتي التشييد والتشغيل .تشمل هذه التدابير اختيار تقنيات نظيفة، استخدام مصادر طاقة متجددة، تطبيق معايير جودة لانبعاثات الهواء والماء، إدارة سليمة للنفايات، تأهيل الموظفين، رصد ومتابعة المؤشرات البيئية.

- تم اقتراح خطة للتصرف البيئي تحدد المسؤوليات والتكاليف والجداول الزمنية لتنفيذ هذه تدابير الحد من التأثيرات السلبية.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع: أسئلة كتابية حول استراتيجية الوزارة في إنقاذ المؤسسات العمومية في جهة بنزرت .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

ما هي استراتيجية الدولة في إنقاذ المؤسستين العموميتين (الفولاذ وإسمنت بنزرت) اللتين ساهمتا منذ الاستقلال في بناء الاقتصاد الوطني؟

مقدمة

شركة الفولاذ هي شركة تونسية لرسكلة الخردة المعدنية لها قيمة مضافة كبيرة في عملية الرسكلة وتساهم في التخفيف من التقلبات التصاعدية في أسعار العروق الفولاذية المستوردة من قبل الشركات الخاصة، وهي تضمن الإنتاج المحلي الاستراتيجي ضد النقص والمضاربة في حديد البناء، حالياً الفولاذ في وضع مالي صعب نسبة الديون مع الشركات العمومية لا تطاق ورغم المجهودات الداخلية التي بذلتها شركة الفولاذ خلال سنتى 2021 و 2022 لرفع المستوى والتي حققت خلالها نتيجة تشغيلية إيجابية بقيمة 14.5 مليون دينار لسنة 2011 و+9 مليون دينار لسنة 2022 ، إلّا أنّ هذه النتائج استوعبتها التكاليف المالية التي أصبحت لا تطاق مما يهدّد استمرارية المنشأة .

طلب توضيح :

-وضعية ملف إعادة هيكلة الفولاذ الذي طال .

-واقع إعادة الهيكلة المالية مع البنوك العمومية والتي تم أول اجتماع لها مع هذه البنوك يوم 09 فيفري 2022 بمقر وزارة الإشراف .

نوصي :

-تسريع ملف إعادة هيكلة شركة الفولاذ وخاصة ملف إعادة الهيكلة المالية لأن نتيجة ملف إعادة هيكلة المنشأة تعتمد على نتيجة إعادة الهيكلة المالية .

-إعادة تنشيط لجنة القيادة المحدثة لدى الإدارة العامة للتخصيص لمواصلة الاشراف على برنامج إعادة الهيكلة المالية والاجتماعية .

-الترخيص للمنشأة لرفع جميع مدخلات الإنتاج الموردة والغير مصنعة محلياً والتي تستعمل في انتاج العروق الفولاذية تحت نظام المستودع الصوري مع إدراجها ضمن أحكام الفصل 14 من القانون عدد 80 لسنة 2003 والمتعلق بدعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية على غرار ما يتم تمتيع القطاع الخاص به (مصانع الدرفلة) من اعفاء كلي من خلاص المعاليم الديوانية عند توريد العروق الفولاذية.

-مراجعة وتخفيض سعر بيع حديد التسليح لأن السعر العالمي للعروق الفولاذية لم يتوقف عن الانخفاض منذ جويلية 2022 وكان

من المفترض إجراء التعديل النزولي لحديد التسليح خلال شهر سبتمبر 2022لإنعاش قطاع البناء .

-نطلب منكم عدم الترخيص لتصدير الخردة المعدنية لأن كل طن من الخردة المعدنية المرسكلة في وتونس يوفر استيراد طن من العروق الفولاذية بالعملة الصعبة .

تجدون رفقة هذا المكتوب توضيحات ومقترحات حول إنقاذ المؤسستين .

وفي الختام تقبلوا فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب سامي السيد .

المرجع :موقع واب مجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب سامي السيد والمتعلق باستراتيجية عمل الوزارة لإنقاذ مؤسستي "اسمنت بنزرت" و"شركة الفولاذ" العموميتين بولاية بنزرت يشرفني اعلامكم بما يلي :

1.الشركة التونسية لصناعة الحديد الفولاذ:

تم النظر في ملف إعادة هيكلة شركة الفولاذ خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 21 جانفي 2022 التي اوصت بالسعي الى التفاوض مع جميع الأطراف العمومية الدائنة للشركة وخاصة البنوك العمومية للمساهمة في المجهود المالي لإعادة الهيكلة المالية للشركة .

وقد تم في إطار التفاوض مع البنوك العمومية عقد اجتماعات مع ممثلي البنوك العمومية الثلاث بحضور ممثلين عن رئاسة الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بتواريخ 09 و23 فيفري و24 مارس 2022 قصد الاطلاع على مقترحاتهم وتصوراتهم ومدى استعدادهم للمساهمة في مجهود التطهير المالي لشركة الفولاذ .

وتم في هذا الإطار بتاريخ 11 مارس 2022 مد البنوك العمومية بمخطط أعمال business plan المشروع الاستثماري للشركة يبرز جدوى ومردودية المشروع الى غاية سنة 2033 لدراسته وتقديم مقترحاتهم بخصوص التطهير المالي وبناء عليه تم ضبط فرضيات وتصورات التطهير المالي للشركة وادراجها في ملف تكميلي يتضمن إجراءات عاجلة وأخرى هيكلية واحالته الى رئاسة الحكومة قصد برمجة عرضه على أنظار لجنة التطهير وإعادة الهيكلة المالية والتي سيتم موافاتكم بمخرجاتها حال انعقادها .

أما بخصوص مقترحكم إدراج مدخلات الإنتاج (الأقطاب من الغرافيت والطوب الحراري وغيرها) ضمن أحكام الفصل 14 من القانون عدد 80 لسنة 2003 والمتعلق بدعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية، تجدر الإشارة إلى أنه اعتبار المواد المذكورة مواد استهلاكية للإنتاج وليست مواد أولية .وعلى إثر ذلك قامت مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة باقتراح إعفاء هذه المدخلات من الأداءات الديوانية في إطار قانون المالية حيث تم توجيه مكتوب في الغرض لوزارة المالية .

وفيما يتعلق بمقترحكم التخفيض في سعر بيع حديد البناء، يتعين علينا الإشارة أن هذا الموضوع يرجع بالنظر بدرجة أولى لمصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات علما وأن مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة قد سبق وأن راسلت وزارة التجارة وتنمية الصادرات في الغرض قصد اعتماد مراجعة دورية (كل شهرين) لأسعار بيع حديد البناء حسب تطور السعر العالمي للعروق الفولاذية وسعر الصرف وغيرها .

أما فيما يخص مقترح عدم الترخيص بتصدير الخردة الحديدية، فإن تصدير هذه المادة يخضع لترخيص إستثنائي من الوزيرين المكلفين بالصناعة والتجارة بعد موافقة مجلس وزاري على ذلك، حيث أن هذه المادة مستثناة من مبدأ حرية التصدير.

2.شركة اسمنت بنزرت

تواجه شركة اسمنت بنزرت وضعية صعبة تتمثل في اختلال توازناتها المالية الناتجة عن تقلص الطلب والارتفاع الملحوظ في عناصر التكلفة وخاصة المنافسة الشرسة بالسوق الداخلية حيث تستعمل الشركات المنافسة كل الوسائل على غرار الاسعار طرق وأجال الخلاص، الضمانات التخفيضات وغيرها على خلاف شركة اسمنت بنزرت التي ليس بإمكانها مسايرة كل هذه الوسائل باعتبارها لا تخضع لنفس قواعد التصرف والمرونة التي تتميز بها شركات القطاع الخاص .كما ان انحصار السوق الداخلية وانعدام التصدير الى الجزائر التي أصبحت قطبا مصنعا ومصدرا لهذه المادة بأسعار منخفضة نظرا لدور كلفة الطاقة في مثل هذه الصناعات، وتراجع التصدير الي ليبيا كان من ضمن أسباب تراجع رقم المعاملات وبالتالي نتائج الشركة .

على ضوء التشخيص لواقع القطاع من ناحية والشركة من ناحية اخرى، وحفاظا على ديمومتها من خلال الحد من الخسائر المتراكمة تمت بلورة عدة مقترحات قصد عكس المنحى التنازلي لجل المؤشرات المحاسبية والمالية لشركة اسمنت بنزرت وتمت احالته الى رئاسة الحكومة قصد برمجة عرضه على أنظار مجلس وزاري يخصص للغرض .

ويشار إلى أن الوزارة تقوم منذ مدة بصفة حثيثة ومتواصلة بالتنسيق مع الوزارات (الدفاع الوطني وأملاك الدولة والتجهيز وولاية بنزرت) والهياكل المعنية قصد التسريع في استغلال المقطعين 56 و57 ووضعهم تحت تصرفها في إطار حل نهائي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول الوضعية المالية .

تحية طيبة وبعد

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

النقطة الأولى: بخصوص النظام التقديري : حيث شهد هذا النظام العديد من التحويرات والإصلاحات وقد تم حذف العديد من الأنشطة وحصر الانتفاع بهذا النظام لمدة أقصاها 6 سنوات كل هذه الإصلاحات وإلى حد اليوم لم نرى إحصائيات تتعلق بنتائج هذه التعديلات وتأثيرها على المردود الجبائي والامتثال الضريبي، إن عدد المطالبين بالضريبة الخاضعة لهذا النظام والذي يناهز عددهم حوالي 480000 ولا يساهم إلّا بنسبة ضعيفة جداً من المداخيل الجبائية

فهل هذا النظام يستحق كلّ هذه الإصلاحات التشريعية وتخصيص واستنفاذ كل الإمكانيات الإدارية لمراقبته .

النقطة الثانية: تتعلق بالامتيازات الجبائية ودفع الاستثمار :تجدر الملاحظة أنه بعد صدور مجلة الاستثمار بأواخر 2016 وقانون عدد 8 لسنة 2017 والمتعلق بالامتيازات الجبائية والتي كانت تهدف لدفع الاستثمار والمبادرة ورفع نسب التشغيل فإنّ كل هذه الأهداف لم يقع تحقيقها على الوجه الأكمل فبالرغم من الترسانة الهامة من الامتيازات التي تم تشريعها من سنة 2013 إلى 2020 فلم نر أي تطور أو ازدهار ونمو اقتصادي بل بالعكس فإن جزء من هذه الامتيازات كانت مصدر من مصادر التهرب والغش الجبائي وقد ساهمت في إنهاك كاهل الإدارة في ملفات لا جدوى فيها فهل للإدارة توجه لإصلاح منظومة الامتيازات الجبائية مع ما يتماشى مع أهداف واستراتيجية الدولة لدفع عجلة الاقتصاد ومقاومة التجارة الموازية .

النقطة الثالثة: التي تتعلق بالرقمنة وتعصير الإدارة فإن هذا العنصر تمّ تخصيص حيز كبير من الوقت للدراسة وتطوير البرمجيات وتبسيط الإجراءات وكل هذه المشاريع تم إنجازها نظرياً وتحملت الدولة تكاليفها لكنه إلى هذا اليوم لم نرى نتائجها على أرض الواقع بل بالعكس فإنّ بعض الإدارات الراجعة إليكم بالنظر لم يقع تجهيزها بالمعدات والبرمجيات اللازمة وحتى الأعوان لم تقم الإدارة بتكوينهم وتحضيرهم لهذا التحول .

النقطة الرابعة :المتعلقة بالهيئة العامة للجباية والمحاسبة والاستخلاص والتي تم إحداثها بمقتضى الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 والتي لم يقع تفعيلها إلى حدّ هذا اليوم وهو بمثابة عدم إيفاء الدولة بالتزاماتها وتطبيقها للقانون وهو بمثابة تأخر كبير في التشريع الجبائي مقارنة بالتشريع المقارن الذي أصبحت فيها إدارة المراقبة والاستخلاص من أهم الإدارات التي تعتمد على مواردها ولها استقلالية تامة في أخذ قراراتها وتساهم بنسبة كبيرة في مداخيل الدولة ولها جودة وتقنية كبيرة في تعاطيها مع الملفات الحساسة والهامة .

وفي الختام تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد سامي السيد.

المرجع مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب تحت عدد 0001442-3000-26-2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بهم السيد سامي السيد نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

- **النقطة الأولى المتعلقة بالنظام التقديري**

إن النظام التقديري للضريبة على الدخل هو نظام مبسط موجه بالأساس للأشخاص الذين ينشطون في إطار مؤسسات فردية ويحققون رقم معاملات سنوي لا يتجاوز 100 ألف دينار ويهدف إلى إدماجهم في القطاع المنظم دون إثقال كاهلهم بواجبات محاسبية أو جبائية، شريطة استجابتهم لبعض الشروط التي تم ضبطها بمقتضى التشريع الجبائي الجاري به العمل .

غير أنه وتبعا لتسجيل عدد هام من المطالبين بالأداء بالنظام التقديري دون وجه حق وحتى لا يكون هذا النظام ملاذا للمتهربين جبائيا، تم خلال السنوات الأخيرة إدراج عديد التنقيحات على النظام التقديري للضريبة على الدخل وذلك في اتجاه إحكام الانتفاع بهذا النظام وحصره في مستحقيه، وتتمثل أهم هذه التنقيحات فيما يلي :

-حصر الانتفاع بالنظام التقديري في مدة 6 سنوات ابتداء من تاريخ إيداع التصريح في الوجود يتم بعدها إلحاق المؤسسة المعنية بالنظام الحقيقي، مع إمكانية مواصلة الانتفاع بالنظام التقديري إذا أثبتت المؤسسة أحقيتها في الانتفاع بالنظام المذكور وذلك بالاعتماد على المعلومات المتعلقة بالنشاط ووسائل الاستغلال،

-توسيع قائمة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات داخل المناطق البلدية والمستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري بمقتضى الأمر عدد 802 لسنة 2022 المؤرخ في 09 نوفمبر 2022 وذلك بالاعتماد على معايير موضوعية على غرار طبيعة الأنشطة ومدى تلاؤمها مع الربح المحقق وأهمية وسائل الاستغلال المعتمدة،

-دعم مساهمة الخاضعين في النظام التقديري في الموارد الجبائية من خلال مضاعفة تعريفة الضريبة التقديرية بالنسبة إلى رقم المعاملات المحقق الذي لا يتجاوز 10.000 دينار وتحديدها في 200 دينار بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة خارج المناطق البلدية و400 دينار بالنسبة إلى بقية المؤسسات .

-تشجيع الخاضعين للنظام التقديري على الانخراط في النظام الحقيقي من خلال تيسير الواجبات المتعلقة بالتصاريح للملحقين بالنظام الحقيقي وذلك بتمكينهم من إيداع التصريح بالخصوم والأداءات كل ثلاثية عوضا عن إيداعها بصفة شهرية .

وقد عملت الإدارة العامة للأداءات والمصالح التابعة لها خلال الفترة الماضية على مزيد التحكم في النظام التقديري وذلك من خلال قيامها بعدة إجراءات من أهمها :

1)دراسة مطالب تجديد الإنتفاع بالنظام التقديري بداية من سنة 2022 وذلك من خلال القيام بعملية تقاطع للبيانات والمعلومات المتعلقة بهؤلاء الأشخاص والمتوفرة لدى الإدارة العامة للأداءات أو المتحصل عليها في إطار تطبيق إتفاقيات تبادل المعلومات على المستوى الوطني، على غرار الإتفاقيات الممضاة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الفنية للنقل البري والإدارة العامة للديوانة ووكالة الكحول، مع الإشارة إلى أنّ الإدارة العامة للأداءات قد أبرمت في الغرض ما يناهز عن 9 إتفاقيات و 5 إتفاقيات في طور المصادقة وقد أفضت هذه العملية إلى رفض مطالب التجديد لـ 14830 مطالبا بالأداء وبالتالي وقع إلحاقهم بالنظام الحقيقي، وهو نفس التوجه الذي تم تطبيقه خلال السنة الجارية، وأفضى إلى إلحاق 1621 مطالبا بالأداء للنظام الحقيقي .

2)إجراء مسح ميداني لتطهير جذاذية المطالبين بالأداء وللتثبت من مدى أحقية المنتفعين بالنظام التقديري بهذا النظام .وتتمثل العملية في زيارات ميدانية مباشرة يقوم بها أعوان مكاتب مراقبة الأداءات لتأمين مسح ميداني جغرافي شامل، وقد ساهم في ذلك أعوان الإدارة المركزية وقد شملت عمليّة المسح حوالي 000 180 مطالبا بالأداء وأدت إلى :

1-تدقيق حقيقة النشاط وأهميته وعنوان المطالب بالأداء .

2-تحيين ملفّات المطالبين بالأداء من حيث حقيقة العناوين وتحويل الملفات طبقا للاختصاص الترابي .

3-تم معاينة 19319 مطالبا بالأداء في حالة إغفال وتم تبليغهم تنابيه في الغرض لتسوية وضعياتهم الجبائية .

4-عدد المطالبين بالأداء الخاضعين للنظام التقديري المتواجدين في حالة إغفال والذين قاموا بتسوية وضعيّاتهم الجبائية بلغ 13699 مطالبا بالأداء بمردود يتجاوز 14 مليون دينار .

5-عدد المطالبين بالأداء الذين تم إلحاقهم بالنظام الحقيقي 1016مطالبا بالأداء بمردود يتجاوز 1,8 مليون دينار.

3)تكثيف عمليات مراقبة الفواتير بالطريق العام والتي ساهمت في معاينة عديد المخالفات والإغفالات وتسوية عديد الوضعيات سواء من قبل المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات أو من قبل فرقة الأبحاث ومقاومة التهرب الضريبي، حيث بلغ سنة 2022 عدد دوريات المراقبة بالطريق العام 2901 دورية تم خلالها مراقبة 27821 وسيلة نقل .

4)تطبيقا لأحكام الأمر عدد 802 لسنة 2022 المؤرخ في 09 نوفمبر 2022والقاضي باستثناء أنشطة إضافية من الانتفاع بالنظام التقديري (والبالغ 27 نشاطا) تم إلحاق 57478 مطالبا بالأداء بالنظام الحقيقي ابتداء من غرة جانفي 2023، وقد تم إعداد مراسلات في الغرض وتبليغها إلى المعنيين بالأمر وإعلامهم بواجباتهم الجبائية وحثّهم على الالتزام بها .

5)في إطار تطهير الجذاذية وحصر العدد الفعلي للناشطين تم وضع جملة من المطالبين بالأداء خلال سنة 2022 في حالة **غلق إداري** نظرا لوجودهم في حالة إغفال جبائي لمدّة تتجاوز 10 سنوات **بدون توفّر أية معطيات أو إستقصاءات** بشأنهم خلال المدة المذكورة وقد بلغ عددهم 26924 مطالبا بالأداء .

6)رغم الإحداثات الجديدة للمطالبين بالأداء الخاضعين للنظام التقديري والذين بلغ عددهم على التوالي سنة2022 : 25870 مطالبا بالأداء وسنة 2023: 15784 مطالبا بالأداء، فإنّ إدارة الجباية استطاعت الحدّ من توسّع هذا النظام وفق ما يلي بيانه:

جدول متابعة تطوّر النظام التقديري

عدد الخاضعين إلى حدود 31 ديسمبر 2021	عدد الاحداثات الجديدة سنة 2022*	عدد الذين تم الحاقهم بالنظام الحقيقي سنة 2022 تبعا لدراسة مطالب تجديد الانتفاع (إحداثات قبل سنة 2016)	عدد الذين تم الحاقهم بالنظام الحقيقي تبعا لدراسة مطالب تجديد الانتفاع (إحداثات قبل سنة 2017)	عدد الذين تم وضعهم في حالة غلق إداري	عدد الذين تم الحاقهم بالنظام الحقيقي تبعا لتطبيق الأمر عدد 802 لسنة 2022 والمؤرخ في 09 نوفمبر 2022	عدد الاحداثات الجديدة سنة 2023*	عدد الخاضعين إلى النظام التقديري الناشطين إلى موفر سبتمبر 2023
411 593	25 870	14 830	1 621	26 924	57 478	15 748	362 553

*ملاحظة: من مجموع عدد احداثات جملي يقدر بـ 51 390 بعنوان الأنشطة الصناعية والتجارية.

❖ **بالنسبة للتقسيم القطاعي للأنشطة المنتفعة بالنظام التقديري**

يلاحظ أنّ ما يناهز عن 50 % من المنتفعين بالنظام التقديري ينشطون أساسا في القطاعات التالية:

النشاط	عدد الناشطين	النسبة *
مواد غذائية عامة	67981	%18.74
نقل بري للبضائع	37758	%10.41
مستغلى سيارة أجرة "تاكسى"	35463	%9.77
بيع التبغ والصحف	13718	%3.78
بيع بالتجوال	12201	%3.36
مستغلى سيارات النقل الجماعى "لواج"	10367	%2.86
استغلال محلات الأكلة سريعة	8807	%2.43
المجموع	186295	%51.53

*عدد الناشطين في القطاع مقارنة بالعدد الجملي للناشطين في النظام التقديري

❖ **بالنسبة للمردود الجبائي:**

رغم انخفاض عدد المنتفعين بالنظام التقديري فإن مساهمة الخاضعين لهذا النظام ارتفعت بأكثر من 50% مقارنة بسنتي 2021 و2022 مثلما يلي بيانه:

السنة	2020	2021	2022
مبلغ الأداء المدفوع	50 870 ,4	54 469,5	78 96,2

➢ **النقطة الثانية المتعلقة بالامتيازات الجبائية**

يمثل ترشيد الامتيازات الجبائية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية أحد أهم محاور إصلاح المنظومة الجبائية، فقد تم بمقتضى القانون عدد 08 لسنة 2017 مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية في اتجاه التقليص منها والتخلي عن الامتيازات التي لم تثبت جدواها بهدف الحدّ من النفقات الجبائية التي تثقل كاهل الميزانية، ومع ذلك لا تزال عملية الإصلاح عملا متواصلا ينجز من خلال الأحكام الجبائية التي يتم إدراجها تباعا في قوانين المالية السنوية .

وفي المقابل، تم الإبقاء على الامتيازات الجبائية الموجهة للقطاعات ذات الأولوية والتي تحرص الدولة التونسية على تشجيعها على غرار خاصة الاستثمارات بمناطق التنمية الجهوية والاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري والاستثمارات التي تساهم في تطوير التكنولوجيا والتحكم فيها وفي القطاعات المجددة وفي المؤسسات الناشئة وعمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات مع الحرص على

ربط الانتفاع بالامتيازات المذكورة بالاستجابة لجملة من الشروط لضمان أحقية الانتفاع بها وتسهيل مراقبتها .

كما يتم الحرص في إطار قوانين المالية على عدم إعادة العمل بالامتيازات الجبائية التي تم التخلي عنها وعدم إقرار أي امتيازات جديدة لا تتماشى مع الأولويات الوطنية .

هذا وبالرجوع إلى ملاحظتكم أنه بالرغم من الترسانة الهامة للامتيازات الجبائية إلا أنه لم يتم تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي ودفع الاستثمار، فتجدر الإشارة إلى أن دفع الاستثمار غير مرتبط بدرجة أولى بالامتيازات الجبائية، بل أن ذلك مرتبط بجملة من العوامل الأخرى تتعلق خاصة بمناخ الأعمال (النفاذ للتمويل تسهيل الإجراءات الإدارية التقليص من التراخيص البنية التحتية، الضمانات.)

كما أن عملية تقييم مردودية كل هذه الإصلاحات ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال إصدار قانون الاستثمار لسنة 2016وكذلك القانون عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية ومدى تأثيرها على دفع الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة ورفع نسب التشغيل تتطلب إعداد دراسة شاملة بمشاركة كل الوزارات والهياكل المعنية .

➢ **النقطة الثالثة المتعلقة برقمنة وتعصير الإدارة**

1-مشاريع الرقمنة بالإدارة العامة للإداءات خلال الفترة 2019-2023:

الإجراء	المتابعة
1.جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان **La caisse enregistreuse**	-تم بمقتضى الفصل 48 من القانون عدد 53 من قانون المالية لسنة 2016، إلزام طرف المؤسسات التي المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان باعتماد جهاز تسجيل تسدي خدمات الاستهلاك عمليات (Caisse enregistereuse) ، وذلك لتسجيل كل معاملاتها مع الحرفاء .هذا، ونص الفصل المذكور على ضبط الطرق العملية لاعتماد الجهاز المذكور بمقتضى أمر حكومي . -ويندرج هذا الاجراء في إطار تسهيل طرق ضبط المداخيل الحقيقية للمطالبين بالأداء وتطوير آليات عمل إدارة الجباية . -سيتم ربط أكثر من 56 ألف جهاز تسجيل عمليات على الخط (على مراحل) مما سيمكن الإدارة من أداة تخول لها التوجيه الفعال لعمليات المراقبة الجبائية . -يعد المشروع متشعبا وصعب التنفيذ، حيث تطلب تنفيذه في بعض الدول حوالي 5 سنوات، ذلك أن المشروع يتضمن عدة مكونات وأعمال منها توريد الأجهزة اتاحة الوقت اللازم للمزودين لتحيين أجهزة تسجيل العمليات ارساء خلية تعنى بتنفيذ إجراءات المصادقة على الأجهزة والبرمجيات واعتماد المزوّدين (Homologation et accreditation) اقتناء المعدات والبرمجيات المركزية، الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات السلامة المعلوماتية والمصادقة الالكترونية، تكوين الأعوان... -كافة مراحل تنفيذ المشروع يتم إنجازها بالاعتماد على الموارد البشرية والمالية لوزارة المالية عن طريق مركز الإعلامية . -سيتم انطلاق المشروع خلال الثلاثية الأولى لسنة 2024 وسيتم في مرحلة أولى ربط أكثر من 5000 مطالب بالأداء بأجهزة تسجيل العمليات.

2-تطوير النظام المعلوماتي للديوانة وأهم المشاريع والتطبيقات الجاري إرساؤها :

❖ **إرساء النظام المعلوماتي الجديد للديوانة :**

✓ تم إبرام صفقة لاقتناء وتركيز النظام المعلوماتي الجديد للديوانة مع شركة "**Intrasoft International**" وذلك بتاريخ 2021/02/26

✓ تم ضبط خمس مراحل لتنفيذ المشروع: 4 مراحل للتطوير ومرحلة للتجربة والاختبار

✓ يتم حاليا إنجاز التطويرات ضمن المرحلتين الأولى والثانية تشملان بيان الحمولة وتصريح التصدير والتصرّف في المخاطر والتعريفة.

✓ تم إصدار الأمر عدد 160 لسنة 2023 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع اقتناء وتركيز ووضع حيز الاستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة وبضبط تنظيمها وطرق سيرها .

✓ تم تركيز نواة النظام المعلوماتي "ermis" والنواة الأولى للتطبيقات المتعلقة :بيان الحمولة والتصرف في المخاطر والتعريفة

❖ **مشروع الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة الطرفية "TPE" وإرساء الخزينة المندمجة :**

✓ تم تطوير المنظومة وإخضاعها للتجارب اللازمة .

✓ تم تركيز المنظومة في مرحلة أولى بمكتب تونس الميناء والمكتب الحدودي لمراقبة مخازن ومساحات التسريح وربطها بمنظومة الدفع الإلكتروني لنقديات تونس .

✓ سيتم في مرحلة ثانية تركيز المنظومة بالشباك الموحد لتسريح السيارات بتونس وبمحطة نقل البضائع بمطار تونس قرطاج وذلك بداية من تاريخ 15 ماي 2023

❖ **تطبيقة الدفع عبر التحويل الإلكتروني :**

✓ تم إنجاز التطويرات اللازمة على مستوى منظومة" سند " ومنظومة شبكة تونس للتجارة (TTN) "وهي بصدد التجربة .

✓ تم إحالة مشروع أمر إلى رئاسة الحكومة يتعلق باعتماد طريقة الدفع الإلكتروني .

❖ **رقمنة لشهادة المراقبة الفنية عند التصدير (Certificat (de contrôle technique à l'export**

✓ تم إنجاز التطويرات اللازمة على مستوى منظومة" سند " لإدراج شهادات المراقبة الفنية عند تصدير المنتوجات الفلاحية ووضعها حيز الاستغلال منذ شهر فيفري 2023 بالتنسيق مع مصالح "شبكة تونس للتجارة ."

✓ يتم حاليا استكمال التطويرات الخاصة بالمراقبة والتصفية الآلية للشهادة .

❖ **تطوير تطبيقة لمراقبة ومتابعة السفن الترفيهية الموردة تحت نظام" القبول المؤقت :"**

✓ تم تطوير هذه التطبيقة في نسختها الأولى وإخضاعها للتجارب اللازمة وتم تنظيم دورة تكوينية لفائدة مصالح الديوانة المكلفة بالمراقبة بالموانئ الترفيهية ليتسنى وضعها حيز الاستغلال خلال النصف الأول من شهر ماي .

✓ سيتم استكمال بعض المكوّنات بهذه التطبيقة ولا سيما منها ما يتعلّق بمتابعة تحركات السفن الترفيهية داخل البلاد التونسية .

❖ **تطوير برمجيات الخدمات على الخط :**

يتم حاليا إعداد كراسات الشروط لرقمنة عدد من التراخيص الإدارية لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من إيداع مطالبهم والحصول على هذه التراخيص على الخط، وسيشمل هذا الإجراء في مرحلة أولى:

✓ ترخيص استغلال مستودع ديواني

✓ ترخيص القبول المؤقت،

✓ ترخيص الوضع للاستهلاك للبضائع المورّدة تحت نظام "التحويل الفعّال"،

✓ ترخيص التمديد في آجال تسوية تصاريح التوريد تحت نظام" التحويل الفعال ."

❖ **رقمنة شهادة المنشأ عند التصدير**

تم إنجاز التطويرات اللازمة على مستوى منظومة" سند "وتخضع حاليا للتجارب اللازمة .

❖ **تأهيل النظام المعلوماتي الحالي للديوانة"سند :"**

✓ بهدف ضمان استمرارية عمل هذا النظام إلى حين الانتهاء من تركيز النظام المعلوماتي الجديد، تم الشروع في دراسة تأهيل الحواسيب المركزية ومعدات السلامة قصد التحضير لإعداد كراس الشروط عبر ورشات عمل وتهجير قاعدة البيانات من نسخة ORACLE19 إلى 91ORACLE

➢ **النقطة الرابعة المتعلقة بالهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص:**

لم يتم تفعيل أحكام الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 المتضمن إحداث الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص نظرا للغموض الذي اكتنف صياغة النص والنقاش القانوني الذي أثاره وخاصة فيما يتعلق بالطبيعة والشكل القانوني للهيئة المزمع احداثها والنظام الأساسي لأعوانها، فضلا عن عديد الصعوبات التطبيقية والعملية التي من شأنها ان تترتب عن احداث هذه الهيئة وما انجر عنه من تجاذبات قوية بين هياكل وزارة المالية .

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".